جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد

أثر تمكين المرأة في التنمية الاقتصادية في بلدان عربية مختارة مع الإشارة إلى العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥

رغد ضرغام عبدالفتاح الدباغ

رسالة ماجستير

الاقتصاد

بإشراف

الأستاذ الدكتور

مفيد ذنون يونس الملا ذنون

١٤٤٠هـ ٢٠١٩م

الملخص

إن وضع المرأة متدني نسبياً في البلدان النامية مقارنة بالبلدان متقدمة النمو. ويرتبط تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً مع بعضها البعض، فمن جهة لايمكن للتنمية وحدها أن تؤدي إلى الحد من عدم المساواة بين الجنسين، من جهة آخرى فإن تمكين المرأة وحده لايسهم في العملية التنموية فمن غير الممكن تحقيق التنمية في أي بلد من دون إشراك المرأة في صنع التنمية، فالمرأة تشكل نصف المجتمع، وعليه فان إقصائها وتهميشها من الحياة الاقتصادية والسياسية والصحية والتعليمية يجعلها طاقة معطلة ومورداً غير مستثمر، مما يدفع نحو تمكين المرأة وضمان مشاركتها المستدامة في صنع القرارات لكي تكون عنصراً اساسياً في عملية التغيير والذي يضمن استدامة التنمية وتحقيق رفاهية المجتمع.

ويهدف البحث الى قياس انعكاس تمكين المرأة على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، ومعرفة هل ان البلدان كفيلة بتمكين المرأة من دون الحاجة إلى سياسات محددة لتحسين وضعها، ام ان تمكين المرأة يعد ضرورياً لتاثيره على التنمية الاقتصادية .

ومن أجل معرفة هذه الأهداف فقد تم إستخدام المنهج الوصفي والمنهج الكمي لتحليل بيانات السلاسل الزمنية في بلدان مختارة للمدة(١٩٩٠ – ٢٠١٥) من خلال تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين. وقد بينت النتائج ان تمكين المرأة والتنمية يؤثران في بعضهما البعض، لكن نجد ان تمكين المرأة تعليمياً واقتصادياً وصحياً يكون تأثيرهم اكبر على التنمية الاقتصادية.

وإستناداً لهذه النتائج فقد أوصت الدراسة إلى وضع سياسات محددة لتحسين وضع المرأة تعليمياً واقتصادياً وصحياً لتحقيق التقدم في التنمية الاقتصادية.

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المستخلص	أ
ثبت المحتويات	ب- ج
ثبت الجداول	د
ثبت الأشكال	د- و
المقدمة	١-٢
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والبحوث التجريبية	الصفحة
المبحث الاول: مفهوم تمكين المرأة وعلاقته بالتنمية الاقتصادية	٣
١-١-١: مفهوم تمكين المرأة ومقاييسه	٣-٨
١-١-٢: مؤشرات التمكين	٩-١١
١-١-٣: أنواع التكوين	١٢-١٦
المبحث الثاني: العلاقة المتبادلة بين التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة	١٦
١-٢-١: تأثير التنمية الاقتصادية على تمكين المرأة	١٦-٢٢
١-٢-٢: تأثير تمكين المرأة على التنمية الاقتصادية	٢٢-٢٩
المبحث الثالث: البحوث تجريبية	٢٩
١-٣: الدراسات السابقة	٢٩-٣٨
الفصل الثاني: مؤشرات تمكين المرأة في الدول العربية	الصفحة
٢-١: مؤشرات تمكين المرأة تعليمياً	٣٨-٤٢
٢-٢: مؤشرات تمكين المرأة اقتصادياً	٤٦-٥٠
٢-٣: مؤشرات تمكين المرأة سياسياً	٥٤-٥٦

الموضوع	الصفحة
٢-٤: مؤشرات تمكين المرأة صحياً	٥٩-٦٢
الفصل الثالث: تقدير تأثير تمكين المرأة في التنمية الاقتصادية	الصفحة
٣-١: توصيف الأنموذج المستخدم في التقدير	٦٦-٧٠
٣-٢: تحليل النتائج والمناقشة	٧٠
٣-٢-١: التمكين التعليمي للمرأة وتأثيره على التنمية الاقتصادية	٧٠-٧٤
٣-٢-٢: التمكين الاقتصادي للمرأة وتأثيره على التنمية الاقتصادية	٧٧-٨٠
٣-٢-٣: التمكين الصحي للمرأة وتأثيره على التنمية الاقتصادية	٨٣-٨٧
٣-٣ : مؤشرات تمكين المرأة في العراق	٩٠
٣-٣-١: التمكين التعليمي للمرأة في العراق	٩٠-٩٢
٣-٣-٢: المشاركة الاقتصادية للمرأة في العراق	٩٢-٩٤
٣-٣-٣: التمكين الصحي للمرأة في العراق	٩٤-٩٦
٣-٣-٤: المشاركة السياسية للمرأة في العراق	٩٦-٩٨
الاستنتاجات والتوصيات	٩٩-١٠٠
ثبت المصادر	١٠١-١٠٧
Abstract	

ثبت الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	تقدير نتائج مؤشر التعليم الثانوي للجنسين خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)	٧٥-٧٦
٢	تقدير نتائج مؤشر القوى العاملة (المستوى الاقتصادي) للجنسين خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)	٨١-٨٢
٣	تقدير نتائج مؤشر العمر المتوقع عند الولادة للإناث خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)	٨٨-٨٩
٤	معدل إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي للسنوات (١٩٩٣-١٩٩٩-٢٠٠٣-٢٠٠٧)	٩١
٥	معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة للسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)	٩٣
٦	المستوى الصحي للمرأة للسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)	٩٥
٧	نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات للسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)	٩٧

ثبت الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١	إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي – مقارنة دولية المدة (١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)	٤٣

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
٢	إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي في بعض الدول العربية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)%	٤٤
٣	نسبة إلتحاق الإناث / الذكور بالمدارس الثانوية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)%	٤٥
٤	معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة – مقارنة دولية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)%	٥١
٥	معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)%	٥٢
٦	نسبة الإناث إلى الذكور في المشاركة في القوة العاملة خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)%	٥٣
٧	نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية بمجموعات دولية مختارة خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)%	٥٧
٨	نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)%	٥٨
٩	معدل العمر المتوقع عند الولادة للإناث – مقارنات دولية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)%	٦٣
١٠	معدل العمر المتوقع عند الولادة للإناث في الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)%	٦٤
١١	معدل العمر المتوقع عند الولادة بين الإناث والذكور خلال العام (٢٠١٥)	٦٥

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١٢	إلتحاق الإناث في التعليم الثانوي في العراق – مقارنات خلال المدة (١٩٩٣-١٩٩٩-٢٠٠٣-٢٠٠٧)%	٩٢
١٣	معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة بالعراق – مقارنات خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)%	٩٤
١٤	معدل العمر المتوقع عند الولادة للإناث في العراق – مقارنات خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥) بالسنوات	٩٦
١٥	نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان العراقي – مقارنات خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)%	٩٨

المقدمة

تناولت هذه الدراسة موضوعاً تنموياً مهم ألا وهو تمكين المرأة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية إذ أصبح مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم المتداولة في معظم الدول، ولاسيما في المجالات التعليمية والاقتصادية والصحية والسياسية والاجتماعية، وشكل أحد المفاهيم الرئيسة في منشورات الأمم المتحدة والمؤتمرات المحلية والدولية. تأتي هذه الدراسة لتوضيح دور المرأة وأهميتها كشريكةً أساسية للرجل في العملية التنموية من خلال إتاحة الفرص الملائمة أمامها وقدرتها على إتخاذ القرارات التي تمكنها من ممارسة دورها الحقيقي في التنمية.

لقد حاول البحث التعرف على واقع تمكين المرأة واتجاهات تطويرها وتحديد الآليات الملائمة لتمكين المرأة وقدرتها على المساهمة في تنمية المجتمع. وتناولت الدراسة ثلاثة فصول إذ تناول الفصل الاول الجانب النظري المتمثل بمفهوم تمكين المرأة ومقاييسه والعلاقة المتبادلة بين التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة، وعرض بعض البحوث التجريبية. وجاء الفصل الثاني لعرض مؤشرات تمكين المرأة في الدول العربية، في حين جاء في الفصل الثالث الأطار التحليلي لتقدير تأثير تمكين المرأة في التنمية الاقتصادية. ومن خلال سير البحث تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات التي نجدها ضرورية للأرتقاء بمستوى التمكين التعليمي والاقتصادي والسياسي والصحي للمرأة.

١- مشكلة البحث

هناك تراجع ملحوظ في مكانة المرأة تعليمياً واقتصادياً وسياسياً في الدول العربية بشكل عام مقارنة بمجموعات دولية اخرى. وهناك في الوقت ذاته خطوات متخذة من قبل عديد من هذه الدول لدعم امكانات المرأة في المجتمع ووضع لبنات اولى لمساواتها مع الرجل من خلال التشريعات والقوانين والنظم التي تهيئ للمرأة فرص التعليم والمشاركة السياسية والتمكين الاقتصادي لها من خلال إدماجها في سوق العمل. ولكن يبقى السؤال المطروح هل أسهمت تلك الخطوات في تعزيز التنمية الاقتصادية في مجموعة الدول هذه؟ ومن جانب آخر فان التنمية الاقتصادية بحد ذاتها قد تكون سبباً في تحقيق تقدم في ميدان تمكين المرأة.

٢- أهمية البحث

هناك إهتمام متزايد في العقود الأخيرة بموضوع تمكين المرأة ووضع مؤشرات لها من قبل المنظمات الدولية. وإحتلاله حيزاً مهماً في الدراسات والبحوث النظرية والتجريبية.

٣- هدف البحث

يتمثل هدف البحث في الإجابة على السؤال الأساسي: هل ان تطور البلد كفيل بتمكين المرأة ومن ثم لا حاجة لسياسات محددة لتحسين وضع المرأة؟ ام ان تمكين المرأة يعد الشرط الضروري لزيادة وتأثير التنمية الاقتصادية؟

٤- فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن تمكين المرأة تعليمياً واقتصاديًا وسياسياً ينعكس بشكل إيجابي على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

٥- منهجية البحث

استخدم البحث المنهج الوصفي والمنهج الكمي المستند إلى النظرية الاقتصادية وبالأعتماد على بيانات السلسلة الزمنية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥ لمجموعة مختارة من الدول العربية.

١_ مفهوم تمكين المرأة وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

١-١-١: مفهوم تمكين المرأة ومقاييسه

أصبح مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم الشائعة والمهمة في أغلب الدول ويعد موضوعاً هاماً للنقاش ولاسيما في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدعم إمكانية المرأة وقدرتها على التأثير في المؤسسات الإجتماعية التي تؤثر في حياتها.(بامخالف، ٢٠١٥: ١٤)

وانتشر مفهوم التمكين قبل القرن العشرين ليعني تقوية واعطاء السلطة وتم إستخدام هذه الكلمة أول مرة في القرن السابع عشر، ويرجع مفهوم التمكين لعقد الستينات من القرن الماضي لكنه لم يتداول على نطاق واسع في الأدبيات حتى الثمانينيات ولقد إستغرق هذا الأمر خسمة وعشرون عاما. لقد ارتبط هذا المفهوم بالحركات الاجتماعية المطالبه بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين، وقد تم استخدام مفهوم التمكين في معاني عدة في ذلك الوقت وقد استخدم في مجالات عديدة كالاقتصاد والتنمية والعمل الاجتماعي والسياسي مما جعله يكون محوراً اساسياً في حقوق المرأة. (خضر،٢٠١٣: ٢)

ولقد ظهر مفهوم التمكين في عقد التسعينيات القرن الماضي بقوة عن طريق وثائق المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة والصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، التي ناقشت اوضاع وحقوق المرأة، بهدف تحقيق المساواة والتنمية والسلام. إذ انعقد أول مؤتمر للمرأة في المكسيك عام١٩٧٥، والمؤتمر الثاني في كونبهاجن عام ١٩٨٠، وبعدها عقد مؤتمر في نيروبي بكينيا عام ١٩٨٥ الذي ركز على ثمانية مجالات وهي تقاسم السلطة، والفقر والعنف ضد المرأة، المؤسسات والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، والألتزام بحقوق المرأة والمشاركة الاقتصادية، والانتفاع من التعليم والخدمات الصحية والعمالة، واثار النزاعات المسلحة على المرأة. وكذلك عقد مؤتمرحقوق الانسان بفيينا عام ١٩٩٣، وثم عقد مؤتمر العالمي للسكان والتنمية بالقاهرة عام١٩٩٤ والذي يعد من أهم المؤتمرات الدولية كانت أهم مفاهيمه حول تمكين المرأة وتعزيز المساواة والانصاف بين الجنسين، والقضاء على العنف الموجه ضد المرأة بأشكاله كافة، وامكانية المرأة بالسيطرة على حقوقها، وثم عقد مؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي عقد في بكين بالصين

عام ١٩٩٥، والذي اعُتمد عليه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٥. (حقوق المرأة بكين،٢٠١٠: ١-٥)

وأظهر مؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين (١٩٩٥) أهمية إلتزام دول العالم بتمكين ونهوض المرأة، ومساواتها مع الرجل بالمشاركة الأيجابية في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية جميعها واحساس المرأة بقيمتها وفعاليتها في المجتمع. لكي تأخذ حقوقها كافة بشكل لايختلف عن حقوق الانسان، ولقد أكد مؤتمر بكين على ضرورة صياغة الأستراتيجيات والسياسات والبرامج وتحديد الآولويات الأنمائية، من خلال تسريع الجهود المبذولة التى تساعد المرأة في نيل حقوقها، وكان هدف ومنهاج عمل بكين يتمثل في تعزيز وحماية المرأة في مجمل دورة حياتها، بوصفها جزءاً لايتجزأ عن جميع حقوق الانسان وحرياته الاساسية، ولاسيما القضاء على العنف ضد المرأة وتدريب وتعليم المرأة، والأهتمام بحق المرأة في المشاركة وصنع القرار، وحماية الحقوق الانجابية، والقضاء على الفقر. (بن جليلي،٢٠٠٨: ٤)

وأصبحت قضية مفهوم تمكين المرأة ظاهرة عالمية فمنذ نشأة الأمم المتحدة، أخذ هذا المفهوم لعدد كبير من البلدان بوصفه مسألة مهمة جذبت انتباه العلماء في جميع انحاء العالم. (Mandal, 2013: 13) . ولقد تم الاعتراف بتمكين المرأة على مدى واسع بوصفه هدفاً هاماً في التنمية الدولية، وقد ظهرت مجموعة مختلفة من الأدبيات النظرية والمنهجية والتجريبية الخاصة بالتمكين في ميادين مختلفة، تتعلق بوضع مفاهيم وقياس تمكين المرأة وعلاقتها بالمتغيرات الآخرى ذات الأهمية في التنمية الدولية. (Malhotra, 2003: 2)

ويشكل تمكين المرأة هدفاً هاماً واساسياً في برامج المؤسسات والمنظمات الدولية العربية والمحلية، إذ يظهر إهتمام وتفاعل الدول العربية مع قضايا تمكين المرأة وتنميتها، من خلال إلتزامهم بتنفيذ الأتفاقيات والمواثيق الدولية،التي تهدف إلى النهوض بأوضاع المرأة العربية (فضل،٢٠١٥: ٦). ولقد أجمعت معظم الأتجاهات الحديثة على ضرورة الأهتمام بتوجيه البحوث لأوضاع المرأة ومشكلاتها وكيفية الوصول إلى حلول لتلك المشكلات، والعمل على زيادة رفاه حياة المرأة كهدف أساسي يساهم في تمكينها وإعطائها الحق في الفرص المتساوية كافة (نجم، ٢٠١٣: ٢٤٣). وإن الدعم والتدخل الخارجيين المناسبين يمكن أن يكونا أساسين في تعزيز ودعم عملية التمكين، من خلال التأكد بأن برامجهم تساهم في دعم التمكين الفردي للمرأة،

عن طريق تشجيع مشاركة المرأة، وإكتساب المهارات، وقدرتها على إتخاذ القرارات، والسيطرة على الموارد، وكذلك يمكن للوكالات دعم التمكين الجماعي للمرأة من خلال دعم وتمويل المنظمات النسائية التى تساعد على معالجة عدم اللامساواة، عن طريق تعزيز المرأة في الأنظمة السياسية، وتعزيز الحوار بين من يشغلون مناصب السلطة، والمنظمات التي تهدف إلى تمكين المرأة (Oxaal,1997: 6). واصبحت مسألة تمكن المرأة نقطة أساسية في برامج وأنشطة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك اصبحت قضية مهمة لعلماء الاجتماع والسياسين والبيروقراطيين والباحثين. إذ يعد تمكين المرأة امراً ضرورياً وحاسماً للتنمية الشاملة في المجتمع. ويشير التمكين إلى زيادة القوة الروحية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات (Mandal,2013: 18). وهناك مصطلحات يستخدمها المؤلفون حول مناقشة تمكين المرأة أو المساواة بين الجنسين أو إستقلال المرأة أو وضع المرأة. وعلى الرغم من تشابه المفاهيم حول تمكين المرأة الإ انه يمكن تمييزه عن غيره من المفاهييم من خلال عنصرين أساسيين هما: العملية والقوة، إذ إن العملية لاتتضمن تطوراً بشكل مباشر من حالة عدم المساواة بين الجنسين إلى حالة المساواة بين الجنسين.

تشمل القوة القدرة على صياغة الخيارات والأستراتيجيات، والسيطرة على الموارد والقدرات التي تؤثر على نتائج الحياة. إذ تظهر أهمية القوة في خطاب التمكين من رفض نهج التنمية من الأعلى إلى الأسفل، وكذلك يؤكد على المشاركة الشعبية والادماج الاجتماعي سواءً على المستوى الكلي او المستوى الجزئي، التى تتجسد في فكرة الكفاءه الذاتية، وبأدراك المرأة بأنها عامل من عوامل المهمة في تغيير حياتها الخاصة. (Malhotra, 2003: 3)

وإن فكرة السلطة هي مصطلح جذر التمكين والتي تفهم بطرق عدة مختلفة منها:

السلطة مع (*Power With*): وتشمل هذه السلطة على *فهم* وتنظيم الناس على هدف مشترك للوصول إلى تحقيق الأهداف الجماعية.

السلطة ضمن(*Power Within*): والتي تشير إلى الثقة بالنفس والوعي الذاتي والاصرار بكيفية إدراك الأفراد تأثير السلطة في حياتهم عن طريق تحليل تجاربهم، وإكتساب الثقة بلعمل.

السلطه على (*Power Over*): وتعني الصراع والتحدي المباشر بين مجموعتي المصالح القوية والعديمة القوة. (Oxaal ,1997: 1)

جاء فهم السلطة والتمكين في العديد من الحركات والوكالات والتقاليد المختلفة، إذ أكدت الحركة النسوية على التنظيم الجماعي (السلطة مع) وكانت مؤثرة في إزدهار الأفكار حول (السلطة ضمن)، وإن الوكالات والهيئات الخارجية تميل إلى التمركز مع (السلطة على). ويجب فهم السلطة على انها تعمل على مستويات مختلفة منها المؤسسات والأسرة والافراد. وإن تمكين المرأة يعني إنتشار القوة والسلطة بالمساواة بين الرجل والمرأة في بيئة خالية من التسلط والسيطرة (Oxaal,1997: 1-4). ويعد التمكين هو في الأساس عملية يمكن صياغتها كأستراتيجية من القاعدة إلى القمة وليس من القمة إلى القاعدة، وإن أخذ التمكين بهذه الطريقة يعني ان وكالات التنمية لايمكن أن تدعم المرأة ويجب على المرأة تمكين نفسها (Oxaal,1997: 6).

ونلحظ نقص في الإجماع بين العلماء في فهم مصطلح التمكين، لكونه يحمل مصطلحات في سياقات إجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية مختلفة. وقد حاول العديد من العلماء تحديد مفهوم التمكين من وجهات نظرهم الخاصة وإيجاد المصطلحات المحلية المرتبطة بالتمكين في جميع أنحاء العالم، وان هذه المصطلحات تتمثل بالقوة الذاتية، وضبط النفس، والسلطة الذاتية ،والاعتماد على النفس، والأختيار الشخصي، والأستقلال وسلطة صنع القرار والحرية وغيرها. إن هذه المصطلحات تشمل دائماً مجموعة واسعة من المفاهيم حول تمكين المرأة بحسب وجهات نظر وآراء العلماء، وفيما يلي إستعراضاً لعدد من هذه المفاهيم (Mandal, 2013: 18) إذ يعرف التمكين وفقاً لبهادرا (٢٠٠١) ان زيادة قوة مجموعة الضعفاء يساوي تقريباً قوة مجموعة الاقوياء (Bhadra, 2001: 61). ويعرف وفقاً لسوشاما ساهي (١٩٩٨) التمكين هوعملية فعالة ومتعددة الأبعاد تمكن المرأة من الوصول إلى هويتها وسلطتها التامة في مجالات الحياة كافة. ومن وجهة نظر ارونداتي تشاتوبادهيايا (٢٠٠٥) على أنه مفهوم متعدد الأبعاد ويشير إلى توسع حرية الاختيار والعمل في المجالات جميعها لتكوين حياة الفرد (Mandal, 2013 : 18). والتمكين هو حق المرأة في الاختيار والمشاركة واتخاذ القرارات في حياتها والتأثير في محيطها بما ينسجم مع ظروفها وظروف مجتمعها، ويهدف التمكين إلى رفع الوعي عند المرأة بالتمييز والعنف الواقع عليهن، ورفع الثقة لدى المرأة وتعزيز إعتماد المرأة على نفسها

(عبدالسلام،٢٠٠٥ :١٧٢). ويعرف كايبر(٢٠٠١) التمكين بأنه التوسع في قدرة الناس على إتخاذ القرارات والخيارات الأستراتيجية في مجال كانت فيه هذه القدرة بعيدة عنهم (Malhotra,2003: 3). ويعرف وفقا لـ أسبي وساندو (١٩٩٩): بأنه عملية السيطرة على حياة الفرد مع تعزيز ودعم وتسهيل سيطرة الآخرين على حياتهم (Aspy, 1999: 24). وتمكين المرأة يعني مساعدها في تطوير نفسها وزرع الثقة بالنفس، وإعطائها القدرة على التحكم في خياراتها كافة وتشجيع التنمية والحفاظ على النمو السكاني (كاظم،٢٠١٦ :٥). ويصف غودرتيش التمكين بأنه عملية يعزز فيها كل طرف من قدرة الاخرين على الشعور بإمكانية إتخاذ القرار (Darlington, 2002: 12)

ويعرف البنك الدولي مصطلح التمكين بأنه عملية توسيع إمكانية الأفراد او المجموعات على أتخاذ الخيارات وتحويل تلك الخيارات إلى اجراءات ونتائج مقبولة (Chattopadhyay, 2005: 27).

ويشدد تقرير التنمية البشرية (١٩٩٥) على ان التمكين يتعلق بالمشاركة ويصف التمكين بأن التنمية يجب أن تُصنع من قبل الناس وأن يشارك الناس في القرارات والعمليات جميعها التي تشكل حياتهم، ولكن في الوقت نفسه تعزز وجهة نظر جيدة إلى حد ما عن التمكين، فالاستثمار في قدرات المرأة للمساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة. (The World.s Women, 1995: 12)

ولقد دعت مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة إلى تمكين المرأة بوصفه امراً هاماً واساسياً للتنمية. وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED) للقرن ٢١ يشير إلى النهوض بالمرأة وتمكينها من صنع القرار، ومشاركة المرأة في إدارة النظم الأيكولوجية على المستوى الوطني والدولي ومراقبة تدهور البيئة. ودعا إعلان كوبنهاغن في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (WSSD) إلى الاعتراف بأن تمكين المرأة على تعزيز قدراتهم هو هدفاً مهماً واساسياً من أهداف التنمية ويجب ان يتطلب التمكين مشاركة كاملة من الناس ولا سيما المرأة في تقييم القرارات التي تحدد عمل المجتمعات ورفاهيتها (Oxaal,1997: 2).

ومن وجهة نظر الباحثة ترى مفهوم تمكين المرأة هو إحساس المرأة بقيمتها وحقها في إسرتها وفي مجتمعها، وتوفير فرص عمل ملائمة لها وإتاحة الفرص امامها للحصول على

المشورة والمعلومات والخدمات، ومساعدتها في رفع الثقة والوعي لدى المرأة بأنها قادرة على الأعتماد على نفسها، وإعطائها حقها في إتخاذ القرارات وحق السيطرة والتحكم في حياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وان تكون قادرة على الاصرار في قرارها في مواجهة القرارات الجماعية وتغير أفكار الآخرين بالوسائل الديمقراطية.

١-١-٢: مؤشرات التمكين

يمكن قياس تمكين المرأة عن طريق (GEM) وهو مقياس أو مؤشر التمكين الجنساني الذي يبين مدى مشاركة المرأة في دولة ما في المجالات السياسية والأقتصادية، ويتم حساب هذا المقياس من خلال رصد حصة المرأة من مقاعد البرلمان وحصتها في المناصب التشريعية والمناصب الإدارية والمهنية والرسمية العالية، ومدى مشاركة المرأة في نشاطات الحياة الأقتصادية والأجتماعية وفي صنع القرار، واعداد المرأة من أصحاب المهن والعمال الفنيين. كما يحسب GEM تباين الدخل المستحق بين الجنسين والذي يعكس درجة الاستقلال الاقتصادي للمرأة، ثم يُصنف المقياس الدول بناءً على هذه المعلومات (Deneulin, 2009: 54). وإن محاولات جعل تمكين المرأة هدفاً او غايةً مهمة للكثير من البرامج الإنمائية والسياسات للوصول إلى مؤشرات التمكين، وذلك لمعرفة مدى التمكين الفعلي للنساء، وتقييم هذه السياسات والبرامج لمعرفة ما إذا كانت مؤثرة وناجحة في تحقيق اهدافها المعلنة (Oxaal,1997: 20).

وقد أعلنت مجموعة من الدراسات المختصة في علم الأجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد إلى قياس جوانب عديدة لتمكين المرأة كعامل مساعد يؤثر على نتائج التنمية الآخرى. ومن المهم تقسيم مؤشرات التمكين إلى فئات عدة تحاول قياس تمكين المرأة على نطاق مجتمع واسع عن طريق حصولها على المعلومات والبيانات وإجراء المقارنات والتي يتم تطويرها لقياس أثار مشاريع وبرامج محددة. ويندمج مقياس GEM مؤشر التمكين الجنساني في تقرير التنمية البشريةHDR ضمن مقاييس الفئة الأولى(The World.s Women, 1995: 15) .

وهناك مقاييس عدة ومؤشرات تأخذ بعين الأعتبار أهمية مشاركة المرأة والمساواة بين الجنسين ومن ضمنها:

❖ **مؤشرات عامة لتمكين المرأة**

أ- مؤشر التنمية الجنسانية (GDI) (Gender Development Index)

يقيس مؤشر التنمية البشرية الفجوات بين الجنسين في انجازات التنمية البشرية عن طريق حساب التباين بين المرأة والرجل في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية وهي الصحة، والمعارف، والمستويات المعيشية، ويركز هذا المؤشر (GDI) على إنتشار القدرات والأهتمام بأستخدام هذه القدرات للفائدة من فرص الحياة. و (GDI) هو نسبة مؤشرات التنمية البشرية المحسوبة بشكل منفصل للمرأة والرجل بإستخدام نفس منهجية مؤشر التنمية البشرية. وهو مقياس مباشر للفجوة بين الجنسين، الذي يوضح مؤشر التنمية البشرية للأناث كنسبة مئوية من مؤشر التنمية البشرية للذكور. ويحسب مؤشر (GDI) ١٦٠ بلداً وإذ يقسم هذه البلدان إلى خمسة مجموعات، كل منها على أساسها الإنحرافي المطلق عن التكافؤ بين الجنسين في قيم مبادرة التنمية البشرية، ويعني ذلك إن هذه التجمعات تأخذ بنظر الأعتبار على قدم المساواة الفجوات بين الجنسين التي تحبذ الرجال وكذلك التي تحبذ المرأة (تقرير التنمية البشرية،٢٠١٦: ١٤).

ب- مؤشر التكافؤ بين الجنسين (Gpi) (Gender Parity Index) أو (مؤشر التسجيل الاجمالي Total registration index)

هو مقياس إحصائي يتم إستخدامه في قطاع التعليم ومن قبل الأمم المتحدة يعد مؤشر التعليم الخاص بها لتحديد عدد الطلاب المسجلين في المدرسة على مستوى مراحل عديدة (الابتدائية، المتوسطة، الاعدادية)، ومختصة لتحليل نسبة عدد الطلاب الذين يعيشون في ذلك البلد إلى أولئك الذين يتأهلون لمرحلة معينة. وإن المبادرة الوطنية لتعليم البنات التي أُطلقت في مصر في عام (٢٠١٠) للأسراع بتعليم البنات والتي تهدف إلى تضييق الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، وتحسين نوعية التعليم، وتحقيق التعليم بالنسبة إلى الجميع بحلول عام (٢٠١٥). وتهدف المبادرة العالمية للتعليم التي ينفذها المحفل الأقتصادي العالمي إلى الأستفادة من مواطن القوة الكامنة داخل القطاع الخاص وإلى جانب الحكومة والمجتمع المدني لدعم اصلاح التعليم. (Official UN definition for GER)

ج- مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII) (Gender Inequality Index)

هو مؤشر لقياس الاختلاف بين الجنسين والذي تم ادخاله في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير الذكرى العشرين لتقارير التنمية البشرية عام٢٠١٠. وتبعا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فان (GII) هو مؤشر لقياس حجم الإنجاز لعدم المساواة بين الجنسين في البلد، ولحساب تكلفة الفرصة البديلة يستخدم مؤشر(GII) ثلاث أبعاد لقياسها وهي الصحة الإنجابية والتمكين ومشاركة سوق العمل (تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٦ :٢٤).

❖ **مؤشرات التمكين ذات الصلة بالبرامج**

أ- مؤشرات التمكين في برامج الائتمان

لقياس آثار البرامج على تمكين المرأة إذ اجرى هاشمي وآخرون ١٩٩٦ بحوثا إنثوغرافية في ٦ قرى ولمدة ٤ سنوات، وكانت قريتان من قرى بنك غرامين، واثنتان من قرى براك، ولم يتوفر لدى القريتين اي برامج إنمائية. ولقد استخدمو أنموذجاً يقوم على ثمانية مؤشرات للتمكين وهي: إمكانية التنقل، والأمن الاقتصادي، والمشاركة في القرارات الرئيسة الخاصة بالأسرة، والوعي السياسي والقانوني، والقدرة على إجراء عمليات شراء أكبر، والمشاركة في الحملات السياسية والاحتجاجات، والوعي السياسي والقانوني.

إذ يتم تقييم هذه الاسئلة من خلال وضع أسئلة معينة خاصة بالمؤشرات وتحديد الأجابات من قبل المستفتاة ثم وضع علامة لكل إجابة اعطيت مثلاً الأشارة إلى التمكين في التنقل وسألت المستفتاة اذا كانت قد ذهبت إلى السوق او مراكز طبية او خارج القرية، إذ يعطى نقطة عند خروجها ،ونقطة مكافأه في حال قد ذهبت وحدها. وهكذا بقية الأسئلة الخاصة لكل نموذج من المؤشرات والتي يتم جمع عدد النقاط من خلال الاسئلة للمستفتاة، وبأستخدام هذه الاسئلة في كل فئة من الفئات الثمانية، يتم إنتاج مؤشر تمكيني مركب إذ يصبح أكثر تمكيناً كلما ازدادت عدد النقاط التي تسجلها المستفتاة، وقد تم إستخدام هذه المنهجية من قبل هاشمي وشولر ورايلي، ويرى انه كلما كانت المرأة عضواً في بنك براك او غرامين، كلما زاد تمكينها وفقاً لمؤشراتها المركبة (Oxaal,1997: 22).

ب- مؤشرات تمكين الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)

(Canadian International Development Agency)

عملت الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA) على العديد من المؤشرات الخاصة بتمكين المرأة، سواء كانت تلك المؤشرات كمية أو نوعية. وهي تنص على أن المشاريع ذات الأهداف التمكينية ينبغي عليها أن تحدد نوع التمكين على سبيل المثال التغيير الشخصي في الوعي، والتغيير في النظام الاجتماعي والاقتصادي، والمواعيد الزمنية الصعبة التي سيتم فيها تنفيذ أهداف المشروع، وأعداد الأشخاص المتضررين، ومدى تأثرهم. وهناك الكثير من مؤشرات التمكين هي مؤشرات عملية. وتقوم الوكالة الكندية للتنمية الدولية بتقسيم التمكين إلى مجالات قانونية وسياسية، والتمكين الأقتصادي والأجتماعي، لأغراض المؤشرات الكمية. ويعرضون مجموعة من المؤشرات النوعية ايضاً لمواكبة المؤشرات الكمية.

وترى الوكالة الكندية للتنمية الدولية بأنه نظراً للطبيعة المعقدة لقياس التمكين، فإن المؤشرات النوعية والكمية تحتاج إلى أن تكون مدعومة بالتحليل النوعي. هناك بعض الأسئلة الرئيسة للتحليل النوعي المقترحة هي، كيف يمكن للتغييرات في التشريعات الوطنية المحلية أن تمكِّن المرأة أو الرجل من تمكينها أو إضعاف قدرتها مثلا فيما يتعلق بالسيطرة على الموارد مثل الأرض، ما دور المؤسسات المحلية في تمكين إضعاف قدرة المرأة و الرجل، وكيف يتم تنظيم المرأة لزيادة تمكينها مثلا ضد العنف، وإذا ما تزايدت فرص العمل وتعليم المرأة، فهل هذا يؤدي إلى تمكين أكبر؟ (الوكالة الكندية للتنمية الدولية،١٩٩٦: ٧).

تعتقد الباحثة إن تمكين المرأة يعد من الضروريات الأساسية والمهمة في مجتمع يهتم ويدرك أهمية هذا العنصر البشري الذي يجب أن يكون محل اهتمام، لغرض تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية والتطوير. وإن تمكين المرأة يجب أن يتحقق في ظل جميع أنواع التمكين السياسي والأجتماعي والأقتصادي، لكي يمكن الأستفادة من الطاقة البشرية النسوية في خدمة التنمية الشاملة.

١-١-٣: أنواع التمكين

يعد التمكين مدخلاً مهماً يبين أن المرأة عضواً فعالاً واساسياً في المجتمع وان المرأة شريكة الرجل في عمليه التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا يتوجب توفير إمكانيات وقدرات ومعرفة تامة ومهارات دافعه لتغير بيئة المجتمع، إذ يتطلب وعياً للمرأة ومشاركتها في مجالات العمل والانشطة في المجتمع، بهدف تضييق الفجوة النوعية. يتضح هناك العديد من المؤلفين والمنظمات والعلماء حاولوا تحديد مصطلح التمكين حسب وجهة نظرهم الخاصة والتي تتراوح بين القوه الذاتية للمرأة والوصول إلى كفاءة المرأة. وتمكين المرأة في الوقت الراهن يمكن تصنيفه إلى أجزاء عدة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية.

❖ **تمكين الاقتصادي**

تطور مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة، نظراً لأهميتهُ، ولحرص الهيئات الدولية والمحلية كافة بالتطور والنهوض بدور المرأة في المجتمع (أسد،٢٠٠٨: ٣)، لكونه يمثل الهدف الرئيس بالنهوض في إقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير التأمينات الاجتماعية، كالتقاعد والتأمين ضد المرض والفقر والشيخوخة والبطالة والعجز عن العمل والرعاية الصحية وتهيئه فرص عمل تلائم المرأة (عبيدات،٢٠١٠: ١٣). فمن خلال التمكين الاقتصادي تستطيع المرأة الأنتقال من موقع قوة إقتصادية متدنية إلى موقع قوة إقتصادية أعلى في المجتمع من خلال زيادة سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الاساسية، وهي راس المال والأجور والملكيات العينية وذلك يمنح المرأة الأستقلالية الماديه بالدرجة الأولى، ويرتبط تمكين المرأة بمدى قدرتها في الحصول على الثروات الاقتصادية والمادية والعينية ومدى إمكانيتها في التحكم بتلك الثروات لأطول مدة ممكنة. والتمكين الأقتصادي للمرأة يسمح لها بأعادة ترتيب علاقتها مع المحيط الحيوي الذي تعيش فيه وكذلك يُنمي الشعور بالاستقلال الذاتي للمرأة، إذ يوسع من مجال حريتها الاجتماعية والفكرية ويسمح للمرأة بأعادة صياغة علاقاتها مع ذاتها إذ إن نظرة المرأة المتعلمة او المنتجة إلى ذاتها تختلف عن نظرة المرأة الجاهلة أو العاطلة (تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً بين الجنسين،٢٠٠١: ٦).

وتتمثل عناصر التمكين الاقتصادي للمرأة بالإعتماد على الذات والمشاركة في التنميةالاقتصاديه والأستقلال في عملية صنع القرار، والحصول على المعرفة والمهارات والمعلومات ومليكة الارض والعقارات ومصادر اخرى للقوة والحصول على الدخل والائتمانات الكبيرة (ابو منديل وآخرون ،٢٠١٤ :١٥).

وقد عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه يشمل توفير الفرص الاقتصادية مثل التوظيف الذاتي، وتشجيع العمل اللائق، وتوسيع فرص الاستخدام، وتحسين إمكانية الوصول للتمويل. ويعني التمكين الاقتصادي للمرأة التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والمهنية والتنظيمية والتوزيع النسبي للدخل المكتسب من خلال السكان النشيطين اقتصادياً من كلا الجنسين ولايتحقق ذلك الا اذا كان للمرأة دخل خاص منتظم بها (بامخالف،٢٠١٥: ١٥). ويمكن وصف التمكين الاقتصادي بأنه وسيلة يمكن للفئات الفقيرة التى لاتمتلك اراضي والمضطهدة والمحرومة من المجتمعات جميعها، أن تتحرر من جميع أنواع الحرمان والاضطهاد، وأن تتمتع بأهمية الاسواق وبأمكان اي أسرة من إدارة الغذاء والإلتزام بالمتطلبات الأساسية للأسرة كالسكن والملابس والدواء والمياة النقية وما إلى *ذلك* (Mandal,2013: 21).

ويعد التمكين الاقتصادي أهمية ضرورية وحاسمة في الوقت الحالي وإن العمل بأجر يعني القوة الاقتصادية (Elliott, 2008: 86). وإن المرأة عن طريق عملهن يحصلن على المال ويتمكن من تحمل مسؤولية اسرهن، ويعد التمكين الاقتصادي أداة قوية ضد الفقر (Biswas, 2010: 27)

كما يُعرف التمكين الاقتصادي للمرأة هو انتشالها من العمل المتدني الأجر الى العمل المرتفع الأجر والمشاركة الفعالة في إتخاذ القرار من خلال إتاحة الفرص والخيارات والبدائل المتوفرة لها. فالمشاركة الفعالة تستلزم تنمية المرأة وتطوير إمكانياتها وقدراتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها في صنع التغيير في مجتمعها، وتكمن مصادر قوة المرأة في المعرفة والثقة بالنفس والقدرة على العمل. (مطشر،٢٠١٩: ٢١٢)

آليات تمكين المرأة اقتصادياً هو تهئية وتوفير أدوات وآليات ممارسة المرأة للعديد من الحقوق الاقتصادية، ونسبة مشاركة المرأة في سوق الاوراق المالية، وممارسة النشاط

الاقتصادي، وحق التملك والسيطرة من قبل المرأة والرجل على كل (الاراضي،المنازل،الخ)، فضلاً عن حقها في مساواة العمل والأجور وظروف العمل الآخرى (زايدة،٢٠١٥:١٢).

من رائي الباحثة أن التمكين الاقتصادي للمرأة حصولها على دخل منتظم من خلال عملها، والهدف منه هو التخلص من الفقر وحل المشكلات المادية التي تواجه المرأة، ومساعدة الرجل في تحمل مسؤولية الحياة.

❖ **التمكين الاجتماعي**

وهي الزيادة المتحققة في قوة المرأة وأدوارها الأجتماعية التى تتمتع ضمن إطار العائلة والمجتمع عن طريق مشاركتها في البرامج التدريبية، وبذلك يكسبها المهارات والقدرات المتاحة، من خلال معرفتها وقدرتها في إتخاذ القرارات الأسرية ومكانتها التى تتمتع بها داخل الأسرة والمرتبطة بالامور والمهام التي تعكس هذه المكانة (Mandal,2013: 20). إذ تمارس المرأة كل صلاحياتها وقدراتها في سبيل بناء ثقافة اجتماعية تحد مما يطلقون عليه بالسيطرة الذكوريه. فضلاً عن مشاركتها بالقيام في تحسين مكانتها الأجتماعية ضمن نطاق المجتمعات (بامخالف،٢٠١٥: ١٥).

ويركز التمكين الاجتماعي على زياده نسبة مشاركة المرأة في قضايا المجتمع ورفع مستوى الوعي للقضاء على أشكال التمييز كلها ضد المرأة مع التاكيد على دورها الهام في اقامة القيم الأيجابية على مستوى المجتمع والأسره وكذلك العمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على احداث توازن ضمن مسؤوليتها ودورها التنموي (Mandal, 2013: 21).

يتطلب آليات التمكين الاجتماعي توفير حق المرأة في التمتع بمكانتها الاجتماعية فضلاً عن توفير مكان ملائم للمرأة للتمتع بمكانتها الأجتماعية وتقديراً لجهودها، وتعزيز قيمتها وحقها في تكوين اسرتها لتتكيف بحياة كريمة، كذلك حريتها في إتخاذ قرار الإنجاب (زايد ،٢٠١٥: ١٢).

وكذلك تتمثل آليات تمكين المرأة في تقويتها وقدرتها في الاعتماد على نفسها، والسعي إلى تمليك المرأة لعناصر القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمعرفية، والتأثير في العمليات التنموية وممارسة حق الأختيار، وبناء القاعدة المعرفية لدى المرأة (الدراغمة،٢٠١٤: ١٦).

من رائي الباحثة أن التمكين الاجتماعي هو ممارسة المرأة لصلاحياتها كافة داخل اسرتها وخارج البيئة المحيطة بها، وتهدف إلى حصولها على الحرية الكاملة في ممارسة جميع حقوقها وتعزيز استقلالية المرأة.

❖ **التمكين السياسي**

يعني التمكين السياسي للمرأة جعل المرأة ممتلكة للقوة والإمكانيات والقدرة، لتكون عنصراً هاماً في التغيير ويقاس التمكين السياسي بحسب رأي الداعين إليه بعدد المقاعد البرلمانية المتاحة للرجال مقارنة بالمرأة وكذلك مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني كالاحزاب والنقابات والمنظمات الاهلية وغيرها (خضر،٢٠١٣: ٤). وان مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة شخصياً وحضورها على ارض الواقع، عن طريق تعزيز قدراتها في المشاركة السياسية وبشكل جدي وفعال في نشاطات المنظمات السياسية والشعبية والنقابات المهنية كافة (الجاف،٢٠١٢: ٥). و وفقاً لما ذكره راجبوت (٢٠٠١) إن تمكين المرأة في المجالات جميعها ولاسيما في المجال السياسي ذات أهمية للنهوض بالمرأة وإقامة اسس مجتمع تعم فيه المساواة بين الجنسين ويعد امراً ضرورياً لتحقيق أهداف المساواة والتنمية السلام.

ومن دون مشاركة المرأة في السياسة سيكون الأمر في غاية الصعوبة على المرأة في زيادة الفعالية والطاقه والقدرة على مواجهة هيكل السلطة القائم والأيديولوجية الابوية (Mandal,2013: 22). لقد طالب مؤتمر بكين عام (١٩٩٥) التمكين السياسي للمرأة بتخصيص مقاعد برلمانية للمرأة في البرلمانات ويطلق عليه(بمشروع الكوتا) وأشار هذا المشروع إلى ضرورة وضع التمثيل النسائي إلى نسبة لاتقل عن (٣٠%) ببلوغ عام (٢٠٠٥) وقد أتخذت بعض الدول العربية قرارات متقدمة على وفق هذا الطلب (خضر،٢٠١٣: ١).

وإن آليات التمكين السياسي هو حق المرأة في ممارسة العديد من الحقوق السياسية المختلفة والتى تشمل الترشيح في البرلمان والمقاعد الانتخابية، وحقها في المشاركة في الجمعيات الاهلية والمنظمات والاحزاب السياسية، وكذلك مشاركة المرأة في صنع القرار وفي التصويت والانتخاب، وحق التمثيل النيابي (زايدة،٢٠١٥: ١٣).

من رائي الباحثة أن التمكين السياسي هو حصول المرأة على المقاعد البرلمانية في المجالس والمنظمات والاحزاب، وتهدف إلى مساواة المرأة بالرجل في حصولها على مقاعد سياسية ومشاركتها في إعطاء رائيها.

❖ **التمكين النفسي**

يركز على إعطاء القوة والقدرات لتغير نحو تأثير إيجابي في حياة المرأة وتعتمد القوة الشخصية على الكفاءة والثقة بالنفس، ويشمل التمكين النفسي التمكن من الابتعاد عن العادات السيئة الراسخة، لجعل المرأة مشاركة فعالة في صياغة رؤية جديدة لحياتها. وآليات التمكين النفسي هو توفير الرعاية النفسية الكاملة للمرأة والأمن النفسي لها (زايدة،٢٠١٥: ١٣).

٢- العلاقة المتبادلة بين التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة

تطرح الأدبيات النظرية علاقة متبادلة بين التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة، فمن جهة يمكن للتنمية أن تحقق دوراً مهماً ورئيساً في الحد من عدم المساواة بين الرجل والمرأة. ومن جهة آخرى فأن استمرار عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة يمكن أن يعرقل التنمية الاقتصادية.

جاءت فكرة التمكين مع تطور مفهوم التنمية في المرحلة الحالية "التنمية المستدامة" والتمكين يعد آلية مهمة في تحقيق تنمية المجتمع مما يستوجب ضرورة توفر الآليات والاساليب الجديدة لتحقيق هذا التمكين للمجتمع ولاسيما المرأة التي تعاني العديد من المشاكل التي تعرقل مشاركتها الحقيقية في تنمية المجتمع. إذ ركزت التنمية الاقتصادية في الدول النامية على الجزء الأكبر من الاستثمار البشري على أساس أن التوسيع في أفاق المرأة من خلال برامج تمكين وتعزيز وتثقيف ورفع كفائتهاالمهنية، إذ يُمكن المرأة والمجتمع بأسره أن ينتقل باتجاه نمو اقتصادي أوسع من خلال تأثير هذه العلاقة الثنائية الأتجاه.

١-٢-١: تأثير التنمية الاقتصادية على تمكين المرأة

تؤكد الدراسات التجريبية إن عدم المساواة بين الجنسين يكون أكبر بين الفقراء إذ في الوقت الذي تقلصت فيه الفجوة بين الجنسين في الإلتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي بسرعة بين

عامي (١٩٩١ و٢٠٠٩) في أنحاء العالم كافة، فإنها لاتزال اكثر توسعاً في البلدان الفقيرة إذ تبلغ الفجوة في نسبة الإلتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي على التوالي (٧ و١٣ نقطة مئوية)، مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل إذ تبلغ الفجوة في نسبة الإلتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي على التوالي (٣ و٢ نقاط مئوية)، أما في البلدان الغنية تبلغ الفجوة بين نسبة الإلتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي على التوالي (٠ و١ نقطة مئوية). إذاً لايزال هناك فجوات في التعليم بين الفتيان والفتيات في البلدان الأكثر فقراً وانعزالاً. ويرى صناع السياسات وعلماء الاجتماع إن المساواة بين الجنسين تتحسن عندما ينخفض مستوى الفقر، لذا يجب على صناع السياسات تهيئة ظروف للنمو الاقتصادي، مع الأخذ بنظر الأعتبار الحفاظ على تكافؤ الفرص بين الجنسين من دون الإعتماد على إستراتيجيات محددة تستهدف تطوير أوضاع المرأة (Duflo,2012: 1052-1054).

ويؤكد تقرير التنمية (٢٠١٢) إن المساواة بين الجنسين تُعد ضرباً من ضروب الذكاء الاقتصادي، فيمكنها أن تعزز من الكفاءة الاقتصادية وتحسن من نواتج التنمية بطرق عدة منها، إزالة الحواجز التي تحجب عن المرأة بنفس قدرة الرجل في الحصول على التعليم والفرص الاقتصادية والنواتج الانتاجية والتي تولد مكاسب إنتاجية واسعة النطاق، وإن تحسين المكانة المطلقة والنسبية للمرأة يفيد العديد من نواتج التنمية الآخرى، بما فيها تربية الأطفال وغيرها.

وكذلك تحقيق المساواة في الفرص إذ عندما تتاح أمام الرجل والمرأة الفرص نفسها في النشاطات الاجتماعية والسياسية والمساهمة في إتخاذ القرار وتشكيل السياسات سيؤدي إلى ظهور مؤسسات وخيارات سياسية بمرور الوقت اكثر تمثيلاً واحتواءاً ، وبذلك يقود إلى مسار إنمائي أفضل (المساواة بين الجنسين والتنمية،٢٠١٢: ٣).

وسوف نتطرق إلى طرق عدة التي تقلل التنمية الاقتصادية وعدم المساواة بين الجنسين وزيادة تمكين المرأة، ومن هذه الطرق الآتي:

أ- تخفيض قبضة الفقر من خلال التنمية الاقتصادية

إن من أهم الطرق التي تخفض بها التنمية الاقتصادية من عدم المساواة بين الجنسين هو تخفيض القيود التي تتعرض لها الأسر الفقيرة، والتي غالبا ماتكون على حساب رفاه المرأة. وعليه

فإن التنمية الاقتصادية تعمل على زيادة الفرص والموارد المتاحة للأسر مما يقلل من ضعف المرأة (Duflo,2012: 1054). ويعد الفقر عاملاً اساسياً من المعوقات التي تبطئ تقدم المجتمعات وتطورها، فالفقر لايساهم في تنامي المجتمعات والتعليم والتنمية البشرية، ولذلك وضعت إستراتيجيات بعيدة المدى والتي من شأنها المساواة بين الجنسين من أجل تعزيز الوضع الأجتماعي والأقتصادي والسياسي للمرأة (بلول ،٢٠٠٩: ٥٥٣). وإن استراتيجيات المساواة بين الجنسين تستهدف بناء الإنجازات التي تتطلب التصدي للتفاوت بين الجنسين في الحصول على أفضل فرص عمل وإمتلاك اصول منتجة والسيطرة عليها، وكذلك التغلب على مجموعة معقدة من التحديات المترابطة، من بينها الحد من الفجوات في راس المال البشري والتكنولوجيا، والحد من المسؤوليات التي تقع على عاتق المرأة من أعمال غير مدفوعة الأجر، وإلغاء التمييز القانوني ضد المرأة والفتاة، الحد من إنتشار العنف القائم على أساس الجنس، ورفع مستوى المساواة بين الجنسين بالتركيز على وسائل عملية يمكن للقطاع العام والخاص تطبيقها لتقليص قيود التفاضل بين الفقراء من الرجال والمرأة. وتعد هذه الإنجازات عاملاً رئيساً لضمان الحد من الفقر بشكل دائم والرخاء المشترك (تعزيز المساواة بين الجنسين للحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك،٢٠١٦: ٢-٣).

وإن معالجة مسائل المرأة تقع ضمن الأهتمام بوضع إستراتيجيات لمحاربة الفقر من خلال التنمية، وذلك عن طريق حث الحكومات على خلق فرص عمل والتركيز على إرتفاع دخل الأسرة، وايضاً من خلال توفير الحاجات الأساسية للسكان كافة من كلا الجنسين بغض النظر عن مستوى الدخل، والذي ينعكس بمستويات دخل أعلى للسكان وبالتالي التقليل من حدة الفقر والتركيز ايضاً على المرأة محددات الدخل التي أصبحت أقل تهديداً من الذكور القيمين على برامج التنمية وكذلك داخل الأسرة بسبب إبتعاده عن إشكالية توزيع الذكور من الإناث (تقرير عن التنمية في العالم،٢٠١٢: ٣).

وإن الحد من الفقر هو الهدف الاساس في خطة التنمية الدولية وتلتزم الحكومات الوطنية والوكالات والمنظمات غير الحكومية بالحد من الفقر والقضاء علية بأشكاله جميعاً من خلال برامج التنمية (تقرير البنك الدولي عن احصاءات الفقر ،٢٠١٧: ٢). إذ يتمثل أساس التنمية في تزويد كلا الجنسين في أنحاء العالم كافة بالدعم الذي يحتاجونه لتحرير أنفسهم من الفقر

مظاهرة بكافة، من خلال إستراتيجيات مترابطة تشمل تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وتوفير العمل اللائق للمرأة وبناء قدرة الفقراء على الصمود (تقرير أهداف التنمية المستدامة، ٢٠١٧: ٣).

وإن المساواة بين الجنسين هي ليست المساواة في النتائج بالنسبة للرجل والمرأة ولكن هي تساوي في الفرص أو الموارد والحقوق والصوت والتعليم وغيرها (World Bank, 2011: 8). كذلك إن المساواة بين الجنسين ليست هدفاً بحد ذاتها، بل هي شرط مسبق للتغلب على تحدي الحد من الفقر وتدعيم التنمية المستدامة وبناء الأدارة العامة الرشيدة (كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة).

وتشير الدراسات التجريبية إلى وجود معاملة تفضيلية بين الفتيان والفتيات ولاسيما عندما تمر الأسرة بظروف قاسية، ونجد أن بعض الدول وبما فيها الهند لديها واحد من أكبر التناقضات في معدلات الوفيات بين الجنسين، والسبب أن الفتيات يحصلن على معاملة مختلفة عن الذكورعند الأصابة بالمرض، إذ نلحظ إن احتمالية وفاة الفتيات عند الأصابة بالمرض مرتين مقارنة بالذكور في الاحياء الفقيرة. وهذا قد لايؤدي إلى زيادة معدل وفيات الفتيات فحسب وإنما تدهور الحالة الغذائية والصحية للفتيات مقارنة بالفتيان. إذ نجد ان مجرد الحد من قبضة الفقر على الأسر التى تتعرض للأزمات والأمراض أو القيام بمساعدتها على التعامل في مثل هذه الحالات يمكن أن يحسن وضع المرأة في جميع الأعمار. وإن التنمية الاقتصادية تخفف من الفقر وتزيد من قدرة إحتمالية الأسر على مواجهة الازمات، وكذلك إمكانية الحكومات من تأمين مواطنيها الأكثر فقراً ضد الجوع والمرض. وبذلك يُحسن من رفاه هذه الأسر الفقيرة عن طريق الحد من تعرض هذه الأسر للخطر (Duflo,2012: 1054-1056).

ب_ التنمية الاقتصادية وتخفيض الخصوبة و وفيات المرأة

تتعرض المرأة إلى مخاطر الوفاة بشكل أكبر في مدة ماقبل الولادة أو خلال مرحلة الطفولة المبكرة مقارنة بالذكور، وبطبيعة الحال فإن هذا التباين لايعكس التمييز بين المرأة والرجال، وإنما يعود إلى ان المرأة يحملن ويولدن وهذا بحد ذاته يشكل خطراً عليهن. وإن لوفيات الامهات تأثيراً كبيراً ومباشراً على رفاه المرأة فقد يكون مصدراً لإنخفاض الاستثمار الأبوي في مرحلة الطفولة.

فإذا توقع الوالدان أن الفتيات اكثر عرضة للوفاة من الفتيان، فسيميلان إلى الاستثمار في الاولاد أكثر من الفتيات (Duflo,2012: 1056).

ويعد تعليم المرأة ولاسيما في البلدان ذات المعدلات العليا في نسبة الإلتحاق بالتعليم الثانوي من الامور التي تساعد المرأة على التقلل من وفيات الاطفال الرضع والامهات، فضلاً عن إنخفاض نسبة الأصابة بفيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز والملاريا وتحسين صحة المرأة. ونجد ان تعليم المرأة من اكثر الطرق فعالية من ناحية التكلفة وتحسن صحة ورفاه الأسرة في البلدان النامية، وكذلك قدرة المرأة على الوعي بالرعاية الصحية للولادة. إذ تتمتع المرأة المتعلمة بالمهارات والمعارف اللازمة للنظام الغذائي لها ولأسرتها (Syomwene ,2015: 40). إذ وجد جاياشاندران ليراس موني وسميث (Mooney&Smith,2010) إن إدخال الادوية في الولايات المتحدة أدى إلى إنخفاض (٢٤ إلى ٣٦ %) من وفيات الامهات في الثلاثينيات. ونلحظ في جنوب أفريقيا الصحراوية ان المرأة تواجه فرصة واحدة من بين ٣١ فرصة للوفاة، وذلك بسبب المضاعفات الناتجة عن الحمل أو الولادة، بينما في المناطق المتقدمة نجد نسبة خطر وفاة المرأة هو ١ من بين٤٣٠٠ (World Bank,2011:2).

وان تحسين الدخل يؤثر على معدل الوفيات ولكن تأثيره يختلف سواءاً سلباً أو إيجاباً من مجتمع لآخر، فقد يؤدي تحسن مستوى الدخل إلى تأخير الزواج ومن ثم إنخفاض الخصوبة أو قد يؤدي إلى تعدد الزوجات ومن ثم ارتفاع الخصوبة، لذا فإن رفع مستوى الخدمات في المجتمع يؤدي إلى زيادة الأستثمارات وتحسين مستوى الدخول والحد من البطالة ورفع مستوى معيشة الأفراد، وهذا يعكس المستوى التعليمي للافراد ولاسيما الإناث من خلال توفير المؤسسات التعليمية وإنخفاض مستوى الأمية، علماً بأن التعليم بدوره يؤخر سن الزواج ويرفع من مستوى الوعي مما يخفض الخصوبة (بن جليلي، ٢٠١١: ١-٢).

إن زيادة معدلات وفيات الإناث خلال مرحلة الرضاعة والطفولة المبكرة تكمن في إخفاق المؤسسات في توفير مياه صالحة للشرب والصرف الصحي والتخلص من النفايات. فنجد ان البلدان التي ترتفع فيها معدلات وفيات الإناث في مرحلة الرضاعة هي تلك البلدان التي ماتزال تعاني من عبء الأمراض المعدية. فقد تخلصت البلدان المتقدمة من زيادة معدلات وفيات الإناث في مرحلة الرضاعة والطفولة وتحسين القدرة في الحصول على المياه النظيفة والصرف

الصحي في أوائل القرن العشرين. وذلك بفعل تطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان المتقدمة. أما البلدان النامية فقد شهدت إنخفاضاً واسعاً خلال العقدين الماضيين كالصين وبنغدلادش وفيتنام في معدلات وفيات الإناث (المساواة بين الجنسين والتنمية، ٢٠١٢: ٢٤).

ج- زيادة فرص عمل المرأة وحصولها على الدخل وتعزيز الحقوق القانونية لها من خلال التنمية الاقتصادية

إن المرأة لديها فرص عمل أقل من الرجل في سوق العمل وقد يسهم هذا في عدم المساواة في المعاملة ضمن الأسرة، فالأباء والأمهات أنفسهن لديهم طموحات أقل للمرأة مقارنة بالرجل (Duflo,2012: 1057). وبينما نلحظ إن إندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وزيادة معدل مشاركتها في سوق العمل يؤدي إلى تحقيق الكثير من المكاسب الاقتصادية، وتشمل حصولها على فرص التوظيف التي تؤمن للمرأة مصدراً ثابتاً للدخل وبذلك يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل (الدراغمة،٢٠١٤: ٩).

ويعد خلق فرص عمل ملائمة للمرأة ولاسيما الوظائفَ المستدامة، هي القضية الأكثر تحدياً لدى المرأة، وهي الآلية التي تؤثر من خلالها التنمية الاقتصادية على تمكين المرأة ومن ثم النهوض بقابلية المرأة، من خلال ما استحدث من فرص عمل ملائمة تُمكن المرأة من تنمية وتنظيم المشاريع مما تؤدي إلى الحد من الفقر ومن ثم إلى نمو الاقتصادي (تقريرالتنمية البشرية،٢٠١٦: ٦٨).

فالمرأة يمثلن أكثر من (٤٠%) من قوة العمل العالمية و(٤٣%) من قوة العمل الزراعية وأكثر من نصف طلاب الجامعات على مستوى العالم. ولكي يعمل الاقتصاد بكل طاقتة فلابد من الإستعانة بمهارات المرأة ومواهبها في الأنشطة التي تحقق أقصى إستفادة من هذه القدرات في تطور التنمية الاقتصادية للبلد. وعندما تقل الإستفادة من العمالة النسائية أو سوء توجيهها بسبب التمييز في مؤسسات المجتمع تجاه المرأة الذي يحول بينهن وبين إكمال تعليمهن او إحتلال مناصب معينة أو الحصول على قدر مايحصل عليه الرجل من الدخل. إن كل ذلك يؤدي إلى خسائر إقتصادية. ونجد عندما تفتقر المزارعات إلى تأمين حيازتهن من الأراضي الزراعية، والذي يحدث في الكثير من البلدان، ولاسيما في أفريقيا فتكون النتيجة هي الحد من

قدرتهن في الحصول على الائتمان او مستلزمات الأنتاج وإستغلال الارض بصورة لاتتسم بالكفاءة مما يؤدي إلى نقص المحاصيل. فيجب وضع آليات للقضاء على التمييز بين الرجل والمرأة في أسواق الائتمان، وإمكانية حصول المرأة على مدخلات الأنتاج بالقدر المتساوي الذي يحصل عليه الرجل وبذلك يحد من صعوبة ماتحققه الشركات التي ترأسها المرأة عن الشركات التي يرأسها الرجل من انتاجية وربحية (Manuel ,2010: 1305).

تعمل التنمية الاقتصادية على تقليل الفقر فهي تزيد من قدرة الأسر الفقيرة على تحمل الأزمات وقدرة الحكومات على تأمين مواطنيها الأكثر فقراً ضد المرض والجوع. لذلك فإن التنمية الاقتصادية حتى من دون إستهدافها المرأة تحديداً، يمكنها ان تحسن من رفاه الأسر الفقيرة من خلال الحد من تعرض الأسر الفقيرة إلى الخطر (Duflo,2012:1012).

١-٢-٢: تأثير تمكين المرأة على التنمية الاقتصادية

يوجد مبرران لدعم السياسات النشطة للنهوض بالمرأة الأ وهو أن الإنصاف له قيمة بحد ذاته ونجد ان المرأة اسوأ حالاً من الرجل، وإن هذا الاختلاف بين الجنسين هو غير منصف. وعلى سبيل المثال كتب الأمين العالم للأمم المتحدة كوفي عنان في تقرير الأمم المتحدة عام (٢٠٠٥) عن الاهداف الإنمائية للألفية، أن مشاركة المرأة في مجالات صنع القرار كافة هو حق ضروري واساس من حقوق الانسان، وعلى صناع السياسات أن يدركو أهمية دور المرأة في التنمية. ولذلك يجب تخفيض عدم المساواة بين الجنسين في التعليم والمشاركة السياسية وفرص العمل.(اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، ٢٠٠٥: ٤٣)

وان الموقف القائل إن تمكين المرأة مرغوب فية وذلك من أجل الكفاءة يؤطر كل من النقاش السياسي والسياسات الاقتصادية الناتجة في انحاء العالم كافة. فمثلاً برامج الائتمان الصغيرةُ تعطى تقريباً اكثر إلى المرأة، لكون المرأة تستثمر الأموال في السلع والخدمات التي تزيد من رفاة الأسر بالسلع المؤدية للتنمية (Duflo,2012: 1064). لقد قال جيمس و ولفنسون رئيس البنك الدولي السابق في كلمته أمام مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة، ان تعليم المرأة له تأثير تحفيزي على كل من ابعاد التنمية والتي منها تخفيض معدل وفيات الاطفال والامهات، وارتفاع التحصيل العلمي للفتيان والفتيات، وتوسع الإنتاجية، وتحسين الأدارة البيئية.

وان هذه الأبعاد تعني نمواً أسرع وكذلك توزيع أهمية النمو على نفس القدر من الأهمية. وان تعليم المرأة سيزيد من وصل المرأة إلى المناصب القيادية في مستويات المجتمع كافة.

وان تضيق الفجوات بين الجنسين يؤدي إلى ارتفاع الدخل الذي يسمح للأسر التي كانت فيما مضى تلحق اولادها فحسب بالمدارس بإن تلحق بناتها أيضاً في المدارس بالأضافة إلى توفير حياة أُسرية افضل وان زيادة البلدان ثراءاً تؤدي إلى تغير هيكلها الاقتصادي إذ تبرز الأنشطة التي لم يعد الرجل يتميز بها على المرأة.

أ- تمكين المرأة تعليمياً وتأثيره على التنمية الاقتصادية

يعد التعليم أهم وسائل الحد من الفقر وتحسين الصحة والمساواة بين الرجل والمرأة وتحسين مستوى الدخل والاستقرار والسلام إذ يوجد إهتمام ملحوظ من قبل الهيئات الدولية والحكومية نحو التعليم إذ أنه يمثل الاستثمار الحقيقي في المستقبل والذي يقيس التطور الحاصل لدى الجنسين سواءاً على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي (السطري ،٢٠١١: ٣٣).

فقد ساهم التعليم في نهوض اقتصادي كبير في بعض الدول التي كانت تعد نامية في منتصف القرن العشرين بينما في الوقت الحالي فهي من البلدان الصناعية المتقدمة، كما في كوريا الجنوبية ودول جنوب وشرق آسيا، إذ ساهمت التنمية التي إرتكزت على زيادة مستوى الإنفاق على التعليم والصحة والتي احدثت زيادة متسارعة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد من الدخل الذي شكل كل ذلك عاملاً اساسياً في إحداث تنمية متسارعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فضلاً عن إحداث تحولات في المجتمع في الصحة المتمثلة بإنخفاض الوفيات وزيادة طول العمر، وإنخفاض في معدل نمو السكان المفرط بسبب الوعي (العادلي ، ٢٠١٣: ٤٩).

ونجد من أهم الاسباب التي دعت الاقتصاديين إلى الاهتمام بالاستثمار في التعليم مثمراً لرؤوس الأموال وإلى دوره في التنمية الاقتصادية، هي ان التعليم يزيد من دخل الافراد عن طريق حصولهم على الوظائف والاعمال التي تتطلب تعليم ومهارات خاصة، كما ان التعليم يهدف إلى زيادة قابليات الأفراد ومواهبهم والكشف عنها والأستفادة منها اقتصادياً، كما يزيد من إمكانية

الأفراد على التكيف مع ظروف العمل وتقلباته الناجمة عن النمو الاقتصادي (العادلي، ٢٠١٣: ٥٤).

وهناك إتفاق عام بين الاقتصاديين على مدى أهمية التعليم ولاسيما تعليم المرأة بالنسبة للإقتصاد الوطني، لما يشكله التعليم من دوراً اساسياً في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية،إذ إن من أهم الأبحاث التي قام بها الاقتصاديان (Denson,1962&Shlutz,1961) كلاً بمفرده بإثبات ان التعليم يساهم بشكل مباشر في زيادة الدخل الوطني من خلال رفع كفاءة وانتاجية العنصر البشري. كما ابدى البنك الدولي أهمية كبيرة بقضية التعليم ولاسيما تعليم المرأة والتي تكون لها أثار إيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع. إذ يؤثر التعليم على رفع مستوى العنصر البشري في البلدان النامية (العارية، بدون سنة نشر: ٧٧).

لقد وضع تقرير للأمين العام للأمم المتحدة عام (٢٠١٢) (التعليم اولاً) تحت عنوان العدالة الاجتماعية في القسم المتعلق بالتنمية الاقتصادية. ويعد التعليم على أنه أداة فاعلة للنمو الاقتصادي بشكل اساسي يشكل حق من حقوق الانسان، ويعد عملية اساسية في التغير الاجتماعي. ومن دون أي تعليم لن يكون هناك اي تغيير سواءاً كان على المستوى الفردي او الجماعي (منظمة الأمم المتحدة،٢٠١٢: ١١). وكما يستطلع تقرير الرصد العالمي الخاص بعام (٢٠١٣) عدد من الأسباب التي تجعلنا أن نعيد التفكير في أهمية التعليم بين الجنسين للدول النامية خاصةً والعالم عامةً، إذ إن التعليم يزيد من نسبة الحصول على فرص عمل أفضل، وكذلك يقلل من نسبة الفقر، ويزيد فرص الحصول على حياة صحية وإجتماعية جيدة (التقرير العالمي لرصد التعليم ،٢٠١٣: ٢).

وكما يعرض تقرير الرصد الدولي عام (٢٠١٥) النتائج التي أُحرزت في مجال الأهتمام بالتعليم، ومثالاً على ذلك فقد قلّت معدلات وفيات الأطفال الملتحقين من الجنسين بالتعليم الاساسيُ ثلثي ماكانت عليه عام (١٩٩٩) إذ قُدرت نسبتها ب (٩٣%) في عام٢٠١٥ (تقرير الرصد الدولي ،٢٠١٥: ٥) ونجد على الرغم من النتائج التي وصل إليها العالم في قطاع التعليم عامةً، وتعليم الفتيات خاصةً أن هناك العديد من الأزمات التي لأتزال تنتظر العديد من الحلول، كتطوير التعليم، التمييز العرقي والعنصري داخل فصول الدراسة، وكذلك الاعتداءات على

الفتيات، فضلاًعن أن هناك ملايين الفتيات لايستطعن الحصول على التعليم الأساسي. وبذلك يجب وضع خطة إنمائية جديدة تحاول إيجاد حلول بعيدة عن العقبات السابقة، لتصل إلى تحقيق نمو اقتصادي أكبر. ولقد أكدت الكثير من المعاهدات على أن المساواة بين الفتيان والفتيات في حق حصولهم على التعليم الاساسي الشامل النوعي، فضلاًعن إعتراف المجتمع العالمي بتعليم الفتيات بكونه الاستثمار الوحيد الأفضل من أجل تحقيق التنمية (تقرير الحملة العالمية،٢٠١٤: ٣-٤).

وتم تحديد الحق في التعليم في معاهدات متعددة من حقوق الانسان الدولية والإقليمية، من أهمها اتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وهي بذلك تشكل فيما بينها المجموعة الأكثر شمولية من الالتزامات المطبقة قانونياً فيما يتعلق بحقوق التعليم والمساواة بين الجنسين (إتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، ٢٠١١: ٨).

ب- تمكين المرأة اقتصادياً وتأثيرها على التنمية الاقتصادية

تعرف الوكالة الدولية SIDA تمكين المرأة اقتصادياً بأنه العملية التي ترفع من القوة الحقيقية للمرأة على إتخاذ القرارات الاقتصادية التي تؤثر على حياة المرأة، ويكون تمكين المرأة اقتصادياً عن طريق المساواة بين الرجل والمرأة في الحصول على الموارد الاقتصادية والفرص والأعانات والدخول والتقاعد وغيرها، والقضاء على التمييز بين الجنسين في سوق العمل (بخاري، ٢٠١٢: ٤٩).

ويعرف البنك الدولي على ان التمكين هو إدخال المرأة إلى سوق العمل، والعمل على رفع من قدراتها التنافسية والانتاجية (Elson, 2009: 4) إذ إن تمكينها اقتصادياً يجعلها قادرة على التقدم والنجاح ويكون لديها القدرة على اتخاذ القرارات. ويمكن التعرف على إنها انتقال من موقع قوة اقتصادية أدنى في المجتمع إلى موقع أعلى عن طريق زيادة سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الاساسية الأ وهي راس المال والملكيات العينية والأجور وبهذا يمنحها استقلالها المادي الخاص (سلامي، ٢٠١٣: ١٣).

وتساهم عملية التمكين في إحداث تعديل القوانين والسياسات والآليات والأجراءات عن طريق دعم قدرات المرأة ومشاركتها في تنمية المجتمع وتحقيق المساواة بين الجنسين (Schultz,1961: 5).

وهناك إستراتيجيات للتمكين الاقتصادي للمرأة ومنها إزالة القيود المفروضة على زيادة فرص العمل وتحسين نوعيتها، وإزالة الحواجز المفروضة على ملكية المرأة للأصول والسيطرة عليها، وكذلك زيادة إمتلاك الأصول المنتجة الرئيسة والسيطرة عليها والوصول إليها كالأرض والسكن والمدخرات والتكنولوجيا وغيرها من الأصول المالية التي تعد المحرك الجوهري للنمو الاقتصادي والحد من الفقر وذلك يؤدي إلى زيادة مكانة المرأة وقدرتها على التعبير عن رأيها ومشاركتها في زيادة التنمية (تعزيز المساواة بين الجنسين للحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، ٢٠١٦: ١٠).

ج- تمكين المرأة سياسياً وتأُثيرها على التنمية الاقتصادية

إنّ دعم المرأة في السياسات الحكومية والحزبية المحلية والوطنية فضلاًعن دعم مشاركة المرأة في المنظمات غير الحكومية وحركات المرأة إذ يمثل أحد المناهج المهمة لدعم تمكين المرأة و تعزيز مشاركتها السياسية إلى جانب دعم البرامج الواسعة لإرساء الديمقراطية والحكم والتركيز بقوة على تنمية المجتمع (The World.s Women, 1995: 151).

وتشكل مشاركة المرأة في المجال السياسي في جميع هيئات صنع القرار أداة مهمة للتمكين، وإن مشاركة المرأة في مجالات ومستويات الحكم كافة يعد حاجة أساسية لتمكين المرأة فعلياً (Mandal,2013: 20). ووفقاً لما ذكره راجبوت (٢٠٠١) إن تمكين المرأة في المجالات السياسية كافة امراً ذات أهمية بالغة للنهوض بالمرأة وإرساء أُسس المجتمع تشمل المساواة بين الجنسين، وهذا امراً اساسياً لتحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام.

وإن المرأة تميل في مناصب صنع القرار إلى التركز في الوزارات الاجتماعية والقانونية والعدالة. وكما وجدا عدد قليل في مجالين التنفيذي والاقتصادي. ويعد هذا التمثيل ضعيف على الرغم من أن المرأة يتواجدن بأعداد كبيرة في المناصب الدنيا في الأدارة العامة والاحزاب

السياسية والنقابات والاعمال التجارية واللواتي يمكن أن يعملن كممثلين على مستويات أعلى (Mandal,2013: 23).

ونجد هناك آليات تساعد على تمكين المرأة في الحياة السياسية والتي حصلت على درجات متفاوتة من النجاح، إذ إن وجود المرأة في المجالس المحلية ستؤدي إلى توجيه الموارد وتخصيص الميزانية بإتجاه مشاريع ستؤدي إلى تنمية بشرية اكثر من مشاريع المياه وغيرها. فضلاً عن وجود المرأة في المناصب السياسية والهيئات العليا تضمن للمرأة الحصول على المعلومات عن الخدمات الحكومية وضمان تنفيذ حقوق وإحتياجات المرأة، وتخصيص عدد من المقاعد البرلمانية للمرأة وتوليها مناصب عليا تُدافع بها عن حقوقها داخل المجالس النيابية وتكافح من أجل تنمية مجتمعها والعمل على تحقيق مصالح المرأة.

تكتسب المشاركة السياسية ولاسيما للمرأة أهميةً خاصة بوصفها مؤشراً يدل على مدى تعزيز مشاركة المواطن وتطور آليات الممارسة الديمقراطية. والتي تشكل أيضاً أهم آليات التغيير الديمقراطي الذي يخدم المجتمع في المجالات كافة وإن وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار من خلال حصولها على حقوقها وممارستها، يدفع بقضايا المرأة لتكون قضية مجتمعية لاتهم المرأة فحسب وإنما تخدم فكرة المساواة بين الجنسين والتي تدفع إلى تكريس حقوق الإنسان (النجار وآخرون، ٢٠١٤: ٩٦).

إن بناء الديمقراطية وتحقيق الحرية والمساواة والتنمية في المجتمعات العربية تسري من خلال النهوض بحقوق المرأة وتكريس مشاركتها في الحياة السياسية عن طريق دعم المساواة في مجال الأحوال الشخصية وإحداث آليات لحماية حقوق المرأة، وكذلك تأمين تكافؤ الفرص بين الجنسين، ودعم قدرة المرأة على تحقيق الإنصاف بين حقها في العمل وواجباتها الأسرية وكما يجب تأمين حقها في هياكل وآليات السلطة وموقع صنع القرار. وإن المشاركة السياسية للمرأة أهم المؤشرات لمعرفة مستوى التطور في العملية التنموية، وان إمكانية التطور الحضاري لأي مجتمع تكون مرتبطة بمدى إتساع مساحة الحقوق والحريات التي تتمتع بها المرأة، إذ إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية هو مؤشر على تقدم وتطور المجتمع ولأجل ضمان وتعزيز وجود المرأة في العملية السياسية يجب تطوير مشاركتها في الأحزاب والمنظمات النقابية(النجار وآخرون، ٢٠١٤: ٧٨).

إذ يجب وضع آليات لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها داخل الأحزاب والسياسات والنقابات من خلال معالجة المساواة بين الجنسين في القواعد الداخلية للحزب والنقابة، عن طريق إقرار المساواة بين الجنسين في الوثائق التأسيسية كخطوة أساسية للتحرك نحو أحزاب سياسية سريعة الأستجابة وأكثر شمولاً وكذلك تبني إجراءات المشاركة للنساء في هياكل صنع القرا ، وإنّ هذا الإجراء يدل على مدى إلتزام الحزب بالمساواة بين الجنسين. فعلى الرغم من مشاركة المرأة في الأحزاب إذ تصل مابين (٤٠-٥٠%) الإ أنّ النسبة في المناصب القيادية التي تمثلها المرأة لاتتجاوز (١٠%). ايضاً وضع إستراتيجيات من أجل مشاركة المرأة في المؤتمرات الحزبية، وتأسيس لجان وأقسام نسائية ضمن الأحزاب السياسية (تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية ،٢٠١١: ١٥-١٧).

وتعد قضية المشاركة السياسية للمرأة ودورها في إدارة المجتمع وبناءه من القضايا المهمة التي تاخذ مكاناً متميزاً في الفكر المعاصر باتجاهاته كافة، وقد يتم طرح مسألة الحقوق السياسية للمرأة في نطاق الحقوق الشاملة للانسان، إذ أكد الإعلان العالمي لحقوق الانسان والإتفاقيات السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على تمتع المرأة بحقوقها وواجباتها في مجالات الحياة السياسية والعامة (المرأة العراقية واقع وتحديات، ٢٠١٤ :٢). وقد شهدت العقود الأخيرة إعترافاً متزايداً بالدور المهم الذي ساهمت به المرأة في المجتمع. ولقد انعكس هذا الأهتمام على الأصعدة المحلية والأقليمية والدولية جميعها ولاسيما الأمم المتحدة.

ولقد جاء في منهاج عمل بكين في عام (١٩٩٥) ليؤكد على قرار المجلس الاجتماعي والاقتصادي، انه يجب على الأحزاب السياسية والحكومات زيادة الجهود وذلك لضمان تأمين المساواة في مشاركة المرأة في الهيئات التشريعية المحلية والوطنية كافة، وكذلك ضمان المساواة في التعيين والأختيار للمناصب العليا في المجالات الادارية والتشريعية والقضائية كافة لهذه الهيئات على المستوى المحلي (تعزيز دور المرأة في البرلمان ،٢٠١٥: ٢).

ولقد بات حضور المرأة في برلمانات العالم حقيقة، إذ يؤثر ذلك على النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدول والعالم كافة. وإنّ وصولهم إلى هذه الهياكل التشريعية الهامة وتعليم طرق العمل بداخلها ودرجة تاثيرهم عليها، مازالت تمثل تحديات كبيرة وعليه يجب إستهدافها والتغلب عليها لضمان وجود مؤسسات ديمقراطية فعالة، وكذلك الأحترام التام لحقوق الانسان.

ويجب إستهداف مراحل المشاركة السياسية للمرأة كافة من لحظة إتخاذها القرار في الترشيح لمثل هذه الوظيفة العامة وحتى وصولها إلى هذه المكانة، وذلك لكي تضمن إمتلاكها بوصفها عضواً في البرلمان، وتهيئة الموارد اللأزمة لكي تكون قادرة على التأثير بشكل إيجابي وبناء على تطور بلدها (نساء في البرلمان بعيداً عن الارقام،٢٠٠٦: ١١).

ونجد إن العلاقة بين تأثير تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية علاقة طردية إذ انه كلما زاد تمكين المرأة من الفرص السياسية والحق في الانتخابات والتصويت والتعليم وفي توفير فرص عمل ملائمة لها، فضلاًعن إتاحة الفرص لها في الوصول إلى المناصب السياسية، كل هذا يساهم في زيادة التنمية البشرية إذ إن أهم ركائز التنمية هي الصحة والتعليم ومستوى الدخل، ومن ثم نجد انه كلما زاد تمكين المرأة كلما ارتفع مستوى التنمية البشرية ومن ثم زيادة في التنمية الاقتصادية. وتعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شروطاً مسبقة للتنمية الفعالة والمستدامة للتمتع بحقوق الانسان الشاملة كافة.

٣- البحوث التجريبية

١-٣: الدراسات السابقة

نظراً إلى أهمية البحوث التجريبية في تحديد وتوجيه مسار البحوث نحو تحقيقأ. فقد وجدت الباحثة عدد من البحوث تناولت قضايا المرأة والتنمية وبحوث تناولت تمكين المرأة في مسارات عدة، تتضمن عرضاً لبعض تجارب الدول الآخرى في مجال تمكين المرأة.

دراسة كلاسن (klasen,1999) بعنوان: هل يقلل عدم المساواة بين الجنسين من النمو والتنمية؟ أدلة من الانحدارات عبر البلدان. (Does Gender Inequality Reduce (Growth And Development

هدف الدراسة هو معرفة أي مدى يمكن أنّ يؤدي عدم المساواة بين الجنسين في التعليم والعمالة إلى الحد من النمو والتنمية، من خلال اتباع الأسلوب القياسي في تحليل معادلة الإنحدار إذ إعتمدت المقطع العرضي، وإنحدارات البانل خلال ثلاث مدة زمنية (١٩٦٠-١٩٧٠ ، ١٩٧٠- ١٩٨٠ ، ١٩٨٠-١٩٩٠)، في عينة من الدول منها شرق آسيا وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا والشرق الاوسط، والتي توضح الفروقات في معدلات النمو مابين

٠,٤ % و ٠,٩ % بين هذه الدول. وكذلك يُبين التحليل إن عدم المساواة بين الجنسين في التعليم يحول من إحراز تقدم في خفض معدلات الخصوبة و وفيات الاطفال، وهذا يؤدي إلى التقدم في رفاه هذه البلدان.

وتوصلت إلى نتائج عدة هي إن عدم المساواة بين الجنسين في التعليم يعرقل النمو الاقتصادي من خلال تشويه الحوافز، وتأثيرها على الاستثمار والنمو السكاني. ولقد وجدت في جنوب آسيا وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى إنجازات تعلمية أكثر توازناً في عام ١٩٦٠، وعملت على تعزيز النمو المتوازن بين الجنسين في التعليم إذ يمكن أن تصل إلى (٠,٩%) في السنة من نموها الاقتصادي. وإن عدم المساواة بين الجنسين في العمالة في جنوب آسيا وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد انخفض بنسبة (٠,٣%) مقارنة بشرق آسيا.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن عدم المساواة بين الجنسين في التعليم له تأثيراً كبيراً ومباشراً على النمو الاقتصادي من خلال خفض متوسط جودة راس المال البشري، وكذلك يتأثر النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال تأثير عدم المساواة بين الجنسين على الاستثمار والنمو السكاني.

دراسة دولار و غاتي (Dollar&Gatti ,1999) بعنوان: عدم المساواة بين الجنسين، الدخل، النمو: هل الاوقات الجيدة جيدة للمرأة؟ (Gender Inequality, Income, And Growth: Are Good Times Good For Women?)

استهدف البحث رؤية الوضع النسبي للمرأة فقير في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة النمو ويعد هذا الوضع حقيقياً، إذ تحصل الفتيات على تعليم أقل من الفتيان، وإستثمار صحة المرأة اقل مقارنة بالرجال، والحقوق القانونية للمرأة في الاقتصاد وفي الزواج أضعف من حقوق الرجال، وكذلك تمثيل المرأة في البرلمانات أقل من الرجال. وقد أخذت الدراسة اسلوب المنهج الوصفي والقياسي في تحليل معدلات الإنحدار إذ اعتمدت المقطع العرضي، وايضاً استخدم نموذج OLS و SLS 2، وإنحدارات البانل في مجموعة من البلدان مايصل إلى ١٢٧ بلداً خلال المدة (١٩٧٥-١٩٧٩ إلى ١٩٩٠) في تحليل اللامساواة بين الجنسين واستخدمت اربعة مقاييس تتضمن: التعليم، وتحسين الصحة المقاسة بالعمر المتوقع حسب نوع الجنس، والمساواة

القانونية والاقتصادية للمرأة في المجتمع والزواج، والمشاركة السياسية للمرأة في حق التصويت ونسبة مساهمتها في البرلمان.

وتوصلت النتائج أن هناك علاقة طردية بين المساواة بين الجنسين ونصيب الفرد من الدخل وان إرتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة المساواة بين الجنسين في التعليم والصحة والمشاركة السياسية وفي المجالات الآخرى. وأن تؤدي الزيادات في نصيب الفرد من الدخل إلى ادخال تحسينات على مختلف مقاييس المساواة بين الجنسين ممايشير إلى وجود اخفاقات تعرقل الاستثمار في الفتيات في البلدان النامية ويمكن التغلب عليها مع تقدم التنمية.

ويمكن تفسير الفروق بين الجنسين في التعليم والصحة من خلال التفضيل الديني والعوامل الاقليمية والحرية المدنية. وتشير هذه الانماط المنهجية في الفروق بين الجنسين إلى أن انخفاض الاستثمار في المرأة ليس قراراً اقتصادياً ناجحاً، ويبين ان عدم المساواة بين الجنسين في التعليم أمراً سيئ بالنسبة للنمو الاقتصادي وأن البلدان التى تفضل عدم الاستثمار في المرأة تدفع ثمن ذلك في تباطؤ النمو وانخفاض الدخل.

دراسة (البدران،٢٠٠٦) بعنوان:(الرضا عن العمل والأنتماء الوظيفي لدى المرأة العاملة العراقية): دراسة ميدانية في مجموعة من المنشآت الحكومية.

سعت هذه الدراسة إلى معرفة درجة الرضا الوظيفي والإنتماء التنظيمي لدى المرأة العراقية العاملة وعلاقة ذلك بكل من متغيرات: مستوى التعليم، بيئة العمل الخارجية، دوافع العمل، بيئة العمل الداخلية. وهدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى قيام المنظمات التي تعمل بها المرأة العراقية بتوفير ظروف العمل المناسبة والتعرف على مواطن القوة والضعف في بيئة العمل ووضع المقترحات لإيجاد الدافع للعمل وتنمية السلوك الإنتمائي بما يساهم في تحسين جودة الحياة المهنية للمراة العراقية العاملة.

وتكونت عينة الدراسة من (٣٦) إمرأة عاملة توزعت بين مديرة قسم ومسؤولة شعبة في خمسة منشات حكومية وتمت الإجابة على المقياس الذي أُعدَ لتحقيق أهداف الدراسة والمتضمن (٤٠) فقرة على مقياس ليكرت الخماسي وأظهرت النتائج إرتفاع مستوى الإنتماء التنظيمي، والزيادة في درجة الرضا عن العمل لدى عينة الدراسة، و نجد أنّ من أهم الأسباب التي أدت إلى

إرتفاع درجة الإنتماء التنظيمي لدى عينة الدراسة هي الرغبة في الاستمرار في العمل والقبول لإهداف وقيم المنظمة.

وأشارت النتائج إلى عدم وجود إختلاف معنوي بين عينة الدراسة حسب مستوى التعليم في درجة الإنتماء التنظيمي لها، ووجود علاقة ذات دالة احصائياً بين مستوى الإنتماء التنظيمي للمرأة العراقية العاملة وظروف البيئة الخارجية والداخلية للعمل، وأيضاً وجود علاقة إرتباط بين الدوافع والإنتماء التنظيمي، وبينت الدراسة أن الإنتماء التنظيمي يسبب الرضا عن العمل وإن مسببات الرضا عن العمل تختلف عن مسببات الإنتماء التنظيمي.

دراسة (عامر ،٢٠٠٧) بعنوان: (دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي)

تناولت الدراسة دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي، وذلك بدراسة أهم الجوانب التي تساعدها على المشاركة في رسم السياسات والخطط الأستراتيجية، من خلال التركيز على مجالات وأولويات عملها والأستراتيجيات التي تستند اليها رؤاها المستقبلية، ومرجعيتها، وفئاتها المستهدفة، وعلاقتها مع الحكومة، وصولاً إلى النتائج التي حققتها من أجل تحسين وضع المرأة، واشتراكهن في الحياة العامة وفي لجان التخطيط التنموي.

إذ هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى إستعراض أوضاع المؤسسات التنموية في الأراضي الفلسطينية، وتقييمها من أجل الوصول إلى إمكانية أشراكها في صياغة الخطط التنموية فضلاً عن تشخيص الأسباب الموضعية التي تمنع مشاركة المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي بشكل فعال. واستُخدمت الدراسة اسلوب المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم دراسة (٥٠) مؤسسة نسوية موزعة بين حكومية وغير حكومية، عمل في منطقة الضفة الغربية وموزعة على محافظاتها كافة. أشارت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات النسوية واعية في جوانب الضعف التي تعتريها وأهمها عدم وجود مظلة نسوية جامعة للمؤسسات النسوية، تكون مسؤولة عن خطاب نسوي إعلامي موحد، وإستراتيجية نسوية موحدة، كذلك أظهرت النتائج وعي المؤسسات إلى ضرورة تلافي الضعف الذي يعتري كادرها. وأهمية توفير التدريبات اللازمة له ووعيها بأهمية الأرتقاء بالعلاقة مع الحكومة إلى مستوى الشراكة في صنع القرار، حتى لاتبقى المرأة بعيدة عن الساحة التنموية.

كما وأشارت النتائج إلى أن الاحتلال الصهيوني ومايقوم به من إجراءات يشكل أهم المعوقات التي واجهت المؤسسات النسوية للمشاركة في صياغة السياسة التنموية، فضلاً عن النظام المجتمعي والعادات والتقاليد، وعدم وجود خطة إستراتيجية شاملة للحكومة، وغياب القانون، او عدم تفعيل القانون إن وجد، من أجل مكاسب نفعية ذاتية.

صندوق الأمم المتحدة (٢٠٠٧): التمكين السياسي للمرأة البحرينية، المشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المثقفين بالمجتمع المدني – دراسة تحليلية مقارنة.

استهدفت الدراسة التعرف على آراء بعض أفراد المجتمع البحريني من الجنسين حول الدور العامل الثقافي، العامل الاجتماعي، العامل السياسي ، القانوي، والعامل الاقتصادي في التأثير على مشاركة المرأة في العمل السياسي.

لتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام ثمان فئات بالطريقة العشوائية من فئة المثقفين بمجتمع مملكة البحرين ومن الجنسين بينما اختبرت الفئة التاسعة والتي تمثل ربات البيوت والمثقفات بشكل عمدي وقد روعي في الأختبار الفئة الأخيرة عدد من الجوانب منها: المشاركة الفاعلة في حضور الندوات واللقاءات الثقافية، الإلمام بعدد كبير من جوانب الثقافة العامة، متابعة مختلف برامج الأذاعة والتلفزيون، متابعة الأخبار العالمية والعربية والمحلية، إجادة القراءة والكتابة، قراءة الصحف والمجلات. وقد بلغ عدد أفراد العينة ٣٧٥ فرد منهم ١٩٠ من الإناث و١٨٥ من الذكور.

وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم إهتمام عدد كبير من المرأة بالشأن العام، وتقليص الدور الإعلامي للتنظيمات المدنية في تنمية الوعي السياسي لدى المرأة، ضعف الإهتمام بحصول المرأة على ثقافة مماثلة لثقافة الرجل والتي تؤثر في مشاركتها السياسية، ضعف الدور الإعلامي في تطوير الوعي السياسي للمرأة يؤثر سلباً في خلق ثقافة سياسية مساندة للمرأة.

دراسة الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠١١) بعنوان: (تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة في العراق)

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من مدى توفر العوامل المساعدة لتمكين المرأة من التعليم وصحة وعمل وخدمات، وقياس التباينات المختلفة من مدى توفر تلك العوامل. ودراسة مستويات التمكين المختلفة على مستوى الأسرة والمجتمع، وقياس تباياناتها المختلفة. كذلك معرفة مدى إنعكاس توفر العوامل المساعدة على تمكين المرأة من حيث قدرتها على المشاركة في صنع القرارات المختلفة والمشاركة المجتمعية. معتمداً على تحليل بيانات I-WISH من خلال تحليل البيانات المستوفاة من إستمارة المرأة اللاتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية (١٥- ٥٤)، وكذلك البيانات المستوفاة من استمارة المرأة التي لم يسبق لها الزواج خلال نفس الفئة العمرية. كما تم إستخدام المسح العنقودي متعدد المؤشرات(MICS4) في بعض أجزاء التحليل لسد الفجوات الموجودة في بيانات I-WISH . وأيضاً تم إستخدام اسلوب التحليل العاملي للحصول على دلائل لقياس قيم النوع الاجتماعي للمرأة والرجل والمجتمع. وأظهرت النتائج إلى وجود علاقة قوية ومعنوية بين التعليم كعامل مساعد للتمكين وبين المشاركة في صنع القرار والمشاركة في الأنشطة المجتمعية، كما أوضح وجود علاقة طردية قوية بين تعليم المرأة والعمل وعدد الدورات الانتخابية التي شاركت بها المرأة كمتغير مستقل يرتبط بالعوامل الآخرى المساعدة على تمكين المرأة كقيم النوع الاجتماعي والزواج المبكر وغيرها من العوامل المساعدة الآخرى.

دراسة خان وبيبي (Khan&Bibi,2011) بعنوان: (التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء خلال النهج التشاركي تقييم نقدي). (Women's Socio-Economic Empowerment (Through Participatory Approach: A Critical Assessment

هدفت الدراسة إلى معرفة تقييم الأثار المترتبة على تشغيل مشروع التنمية التشاركية الحكومي على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وأثارها على التخفيف من حدة الفقر في منطقة بلوشتان وهو أكبر أقليم في باكستان. اعتمدت الدراسة حالة لمشروع التغذية (Pat) مشروع للتنمية المجتمعية تتعهده الحكومة ليتم تحليله. تكونت عينة الدراسة من (١٦٥) امرأة يمثلن جميع المستفيدات. وأستخدمت الدراسة اسلوب الأستبانة، الملاحظة، المقابلة، والمناقشات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين من موظفي مكتب المشروع.

وتم إستخدام مؤشرات التمكين التالية: القدرة على بناء القدرات، تخفيض عبئ العمل، القدرة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، القدرة على الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية، القدرة على إتخاذ القرارات بشأن إنفاق دخلهن، وأظهرت النتائج تحسنا في المؤشرات الكمية مثل بناء القدرات، والحصول على القروض الصغيرة، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية، والحد من عبئ العمل، وأكدت إن الأثار الأيجابية للمشروع ليست مستدامة.

دراسة رحمان وسلطان (Rahman&Sultana,2012, Empowerment Of Women For Social Development) بعنوان: (تمكين المرأة من اجل التنمية الاجتماعية) دراسة حالة لمنظمة شري ماهيلا ليجت ، في مقاطعة حيدر اباد.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة جمعية (Shri Mahila Griha Udyod Lijjat papad) في تمكين المرأة وهي منظمة دولية أُنشئت في عام ١٩٥٩ بموجب مجموعة من المرأة اللواتي بدأن بالأعمال التجارية الصغيرة، وهي تعد واحدة من المبادرات التي تهدف إلى تمكين المرأة، وتخلق وتعزيز التآخي وتعزيز الرعاية الشاملة مقرها في مومباي ولها (٧٢) فرعاً في جميع أنحاء الهند. تم قياس تمكين المرأة على ثلاثة عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية. تكونت عينة الدراسة من ٦٩ عضوة من عضوات الجمعية من فرع حيدر اباد، واستخدمت الدراسة اسلوب الأستبانة، ومن أهم ماتوصلت إليه إنها اسهمت إيجابياً في العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية في تمكين المرأة من خلال توفير فرص عمل لأكثر من (٣٥٠) من الاميات وشبه الاميات، إذ أصبحن يعملن لحسابهن الخاص. وأظهرت أن المرأة الشابات وغير المتزوجات هن الأقل من رواد المؤسسة.

دراسة (احمد، ٢٠١٢) بعنوان: (تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية)

تهدف الدراسة إلى التعرف على البيئة الاجتماعية للمرأة العراقية ودراسة واقع تمكين المرأة سياسياً وتحليل المعوقات التي تواجه المرأة والتي تحول دون فوزها بالمقاعد النيابية ومجالس المحافظات، وذلك من خلال استخدام الأسلوب الوصفي والتاريخي المقترن بتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بواقع التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة العراقية بالأعتماد

على تقارير التنمية البشرية العراقية والعربية والدولية وخطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠_٢٠١٤).

وتوصلت الدراسة إلى أنّ تمكين المرأة لا يمكن أن يتحقق بفعل القوانين والتشريعات الصادرة فحسب، بل ينبغي أن يزداد وعي المرأة بحقوقها وأنّ تتولد لديها القناعة بأنّها قادرة على الإندماج في سوق العمل والوصول إلى المراكز المهمة، كما أشارت الدراسة إلى أنّ جهود الحكومة في تقليص الفجوة بين الجنسين في التعليم قد أثمرت وذلك كان واضحاً من خلال تزايد معدل التسجيل في المدارس الابتدائية ومخرجات التعليم العالي، إلا أنّ ضيق سوق العمل يمثل دائماً التحدي الأكبر للمرأة.

كما تطرقت الدراسة إلى نقطة الإيرادات النفطية للعراق والتي تشكل مابين (٦٠ –٧٠ %) من الناتج المحلي الإجمالي ومايزيد عن٩٠% من مصادر تمويل الموازنة، مما يجعل الاقتصاد العراقي يرتبط بمصدر مالي تتحكم فيه العوامل الخارجية أكثر من العوامل الداخلية، وأنّ النفقات التشغيلية تشكل ٧٤% من إجمالي النفقات العامة مما يجعل الاقتصاد العراقي غير قادر على خلق فرص العمل القادرة على إمتصاص معدلات البطالة. كون التدمير الذي أصاب البنية التحتية للاقتصاد العراقي نتيجة الحروب التي يتعرض لها العراق، وتزايد الإنفاق العسكري، وزيادة الديون الخارجية التي بلغت (١٢٥ مليار دولار) والتعويضات بأكثر من (٣٠٠ مليار دولار). كل هذه العوامل أدت إلى تباطؤ الجهود الإنمائية في الأنشطة الاقتصادية كافة ، وجعلها غير قادرة على إستيعاب قوة العمل وإمتصاص معدلات البطالة.

دراسة (نجم ،٢٠١٣) بعنوان: (دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية – دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، ومعرفة درجة توفر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واسلوب تحليل المحتوى للخطط الإستراتيجية، وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي تفاوت معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات

التنموية، كما إن نسبة التباين في معايير تمكين المرأة لا تختلف بإختلاف نوع المؤسسة (حكومي – أهلي).

دراسة(عبدة،٢٠١٤) بعنوان:(دور الجمعيات الأهلية وتمكين المرأة الفقيرة اقتصاديًا واجتماعياً)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور القروض الصغيرة التي تقدمها الجمعيات الأهلية للنساء الفقيرات، وأهمية هذه القروض في تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً على مستوى الأسرة والمجتمع، وأعتمدت هذه الدراسة على مدخل النوع الاجتماعي كأحد المداخل الرئيسة لدراسة أوضاع المرأة بصفة عامة وتمكينها في المجالات كافة لكي تكون عنصراً مهماً في المجتمع بصفة خاصة.

وقد أستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي والذي ساعد على تحديد مشكلة البحث وجمع البيانات المطلوبة. وتم الأستعانة أيضاً بمنهج دراسة الحالة على مستويين، الأول دراسة حالة لإحدى الجمعيات الأهلية التي تقدم القروض للنساء الفقيرات، والثاني دراسة حالة لعينة من المستفيدات من هذه البرامج. وتم إستخدام أدوات عدة لجمع البيانات منها الإستبيان الذي تم تطبيقه على عينة قوامها ٢٠٠ مفردة وتم كذلك إجراء مقابلات مع المستفيدات أثناء دراسة الحالة. وتوصلت إلى جملة من النتائج أهمها، أن التمويل الصغير يكون له تأثير إيجابي على دخل المرأة المشاركات في المنظمات المانحة للقروض مثبتة بأنهُ كلما كانت عضوية الأعضاء قديمة كلما زاد دخلهم.

دراسة صكب واغاراوال و راشد (Saqib&Aggarwal&Rashid ,2016) بعنوان: تمكين المرأة والنمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من المملكة العربية السعودية.(Women Empowerment and Economic Growth: Empirical Evidence from (Saudi Arabia

هدفت هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين تمكين المرأة والنمو الاقتصادي طويل الامد في المملكة العربية السعودية، من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية للمدة (١٩٩٩-٢٠١٤) مستخدماً نظريات النمو المعيارية، وكذلك إختبار ديكي فولر- المعمم ، وانحدار OLS ، معتمداً على بيانات مؤسسة النقد العربي السعودية ومؤشرات التنمية العالمية. إذ يبين وجود علاقة

ايجابية طويلة الأمد بين تمكين المرأة والنمو الاقتصادي، وإن تمكين المرأة يحفز النمو الاقتصادي طويل الاجل في البلد.

التعليق على الدراسات السابقة:

أشارت الدراسات العربية والاجنبية السابقة إلى تمكين المرأة في مجالاتها كافة ومدى تأثيرها على النمو والتنمية الاقتصادية من الناحية التعليمية والاقتصادية والصحية والسياسية، كما أشارت بعض الدراسات إلى تجارب الدول في إنشاء مجالس وجمعيات أهلية ومؤسسات لتمكين ودعم المرأة في مستوياتها كافة وكانت الدراسات السابقة قد أتبعت كل منها أساليب متعددة في نتائج التحليل كالدراسات المسحية، وتحليل البيانات بإستخدام الـI-WISH، والأستبانة، والوصفي، والقياسي للمعادلات الإنحدار والمقطع العرضي والسلاسل الزمنية ولعينات وبلدان مختلفة.

وإن النتيجة الأساسية التي أمكن إستخلاصها هي ان معظم الدراسات السابقة أشارت إلى ان المرأة بشكل عام تعاني من الضعف في التمكين في جميع جوانبها، وهي بحاجة إلى متطلبات متعددة للنهوض بمستواها التعليمي والصحي والسياسي والاقتصادي وجعلها شريكة مع الرجل في عملية التنمية. ان دراسة هذا البحث فقد أتبعت الاسلوب الوصفي والقياسي في تحليل المعادلات الآنية مستخدما نموذج 2SLS، بيانات السلاسل الزمنية في عينة من الدول العربية المختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) في تحليل عدم المساواة بين الجنسين واستخدمت مقاييس عديدة تتضمن المستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي والمستوى الصحي، والمشاركة السياسية للمرأة ، ومدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية.

٢- مؤشرات تمكين المرأة في الدول العربية

٢-١: مؤشرات تمكين المرأة تعليمياً

يمثل التعليم أداة فاعلة في التنمية ويعد أحد أهم وسائل الحد من الفقر وتحسين الصحة والمساواة بين الجنسين والأستقرار والسلام، ونجد أن التعليم يحقق عوائد كبيرة وثابتة على مستوى الدخل، وفيما يخص الأفراد فأنه يعزز فرص التشغيل والدخل والصحة والحد من الفقر، أما في

مايخص المجتعات فإنه يحفز النمو الاقتصادي على الأمد الطويل، وكذلك يحفز الأبتكار ويدعم المؤسسات، ويعزز التماسك الاجتماعي. وإن رفع معدلات إلتحاق الفتيات بالتعليم يمكن أن يسهم في تحسين فرص المرأة لكسب الدخل والتحكم فيه عن طريق توسيع نطاق التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات النامية. إذ نجد أن المرأة تستثمر جزءاً كبيراً في دخلها في تعليم ابنائها مقارنة مع الرجل (تقرير البنك الدولي عن إحصاءات الفقر،٢٠١٧: ١).

ويعد التعليم من أهم المواضيع التي يتضمنها مفهوم التنمية البشرية وذلك، نظراً لأهمية هذا الجانب في التأثير على عناصر التنمية البشرية والاقتصادية كافة. ولقد حددت ضمن الأهداف التنموية للألفية أهداف خاصة بالتعليم كتوفير الرعاية الصحية الجيدة للأبناء، ورفع مستوى المعيشة، وتقليل من حالات الزواج المبكر، وكذلك رفع مستوى الوعي الصحي. والتي كان لها تأثير كبير على بقية أهداف التنمية البشرية كأنخفاض الفقر والجوع، وإنخفاض وفيات الاطفال، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الآخرى، وضمان الإستدامة البيئية. وبذلك فأن تحقيق أهداف التعليم سيسهم في تحقيق أهداف متعددة كضمان لمساواة التعليم بين الإناث والذكور في الإلتحاق بالمدارس (فتيحة وعمر،٢٠٠٨: ٩).

٢-١-١: معدل إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي _ مقارنات دولية

إن مؤشر التعليم الثانوي للإناث في الدول العربية يحتل مركزاً متدنياً مقارنة بالمجموعات الدولية ففي الوقت الذي تتفوق فيه الدول العربية عن كل من افريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا الإ أنها تقع في موقع متأخر مقارنة باوربا وشرق آسيا وامريكا الشمالية وامريكا اللاتينية. ويلحظ أن الأتحاد الاوربي يحتل المرتبة الأولى في معدل إلتحاق الإناث لعام (١٩٩٠) إذ بلغ معدل الإلتحاق نحو (٩٣,٥%)، في الوقت الذي كانت فيه (افريقيا جنوب الصحراء) هي الأقل في معدل إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي إذ بلغت نحو (٢٠,١%) للعام ذاته. بينما كان معدل إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي في الدول العربية للعام ذاته لايتجاوز (٤٥%) الإ بقليل. ويلحظ جميع المجموعات الدولية كان لديها تحسن ملموس في معدل إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥). فخلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥) يلحظ إرتفاع سريع في معدلات الإلتحاق في كل من (شرق اسيا المحيط الهادئ ، جنوب آسيا، العالم العربي، افريقيا جنوب الصحراء). أما بقية الدول فكان الأرتفاع فيها قليل مقارنة بالسنوات السابقة.

ومن الجدير بالملاحظة إن نمو معدل الإلتحاق في الدول العربية كان متواضعاً ففي الوقت الذي كان معدل الإلتحاق في الدول العربية يفوق نظيره في شرق آسيا والمحيط الهادئ في العام (١٩٩٠) الإ أن الطفرة الواسعة التي تحققت في تلك المجموعة الدولية جعلتها في مكانه متقدمة مقارنة بالدول العربية في العام (٢٠١٥). مما يشير إلى وجود تحسن في معدلات إلتحاق الإناث بالتعليم خلال المدة(١٩٩٠-٢٠١٥)، إلا أنه مايزال هنالك تدني في إلتحاق الإناث في الكثير من الدول العربية.

ويلحظ ايضاً النمو البطئ لمعدلات إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي في الدول العربية فبالرغم من تفوق الدول العربية في معدلات الإلتحاق للاناث خلال عام ١٩٩٠ على دول شرق اسيا والمحيط الهادئ الإ أن النمو السريع لمعدلات الإلتحاق في المجموعة الأخيرة قاد إلى تفوقها على المجموعة الدول العربية في الأعوام اللاحقة انتهاءً بالعام ٢٠١٥. مما يدل على إهتمام دول شرق آسيا بتعليم الإناث مقارنة بالدول العربية. والأمر ذاته ينسحب إلى دول جنوب اسيا إذ تتقارب نسبة الإلتحاق بينهما وبين العالم العربي في العام ٢٠١٥ على الرغم من أن العالم العربي كان يسبقها بأشواط قبل ربع قرن.

وبنظرة عامة على الموضوع يتضح لنا أنه كلما تزداد فرص تعليم الإناث وإلتحاقهم بالمدارس الثانوية كلما ارتقى البلد في سلم التنمية الاقتصادية. وكما يظهر في الشكل (١) فأن الدول الأنمى والأكثر تقدماً هي الدول التي تتمتع فيها الإناث بنسبة عالية للإلتحاق.

٢-١-٢: تطور معدل إلتحاق الإناث في التعليم الثانوي- مقارنات عربية

يظهر مؤشر التعليم الثانوي للاناث في الدول العربية تبايناً واسعاً بين الدول العربية في معدلات الإلتحاق بالتعليم الثانوي. ففي الوقت الذي كان معدل إلتحاق الإناث في التعليم الثانوي في دولة جيبوتي هو الأقل في العام (١٩٩٠) إذ بلغ معدل الإناث الملتحقين بالتعليم الثانوي نحو (٧,٧ %)، كانت قطر تتصدر قائمة الدول العربية في مؤشر تعليم الإناث بمعدل (٩٠,٩%). ويلحظ من خلال الشكل (٢) إن الدول العربية اجمالاً قد حققت تحسن مقبول في معدل إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥) بأستثناء لبنان التي إنخفضت فيها معدلات الإلتحاق خلال العام (٢٠١٥) مقارنة بالأعوام السابقة.

ويعود ذلك إلى الحرب السورية التي أثرت على لبنان التي قدرت كلفتها بنحو 13,1 مليار دولار، كما أثر تزايد عدد اللاجئيين إلى لبنان على الخدمات العامة والبنية التحتية بما في ذلك التعليم والصحة والطاقة والماء وغيرها. وقد كانت لبنان قبل الأزمة تواجه العديد من التحديات في توفير التعليم للجميع ولكن الأزمات الأخيرة قد زادت من التحديات. تشير التقارير الدولية إلى المستوى المتدني الذي يوفره القطاع العام والذي لايسد أكثر من (٣٠%) من حاجة الطلاب اللبنانيين، الذين يقعون ضمن الجماعات والمناطق المحلية ذات المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأوسع فقراً (الفقراء اللبنانيين والنازحين السوريين) (توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان ،٢٠١٤ : ١٤-١٥). ونجد في الوقت الذي كان نمو معدل الإلتحاق متواضعاً في (البحرين، مصر، الاردن، قطر). الإ أنه يؤشر إلى حصول طفرة مهمة في معدل الإلتحاق في العام (٢٠١٥) مقارنة بالعام (١٩٩٠) في كل من (الجزائر، جيبوتي، موريتانيا، تونس).

من جانب آخر نجد هناك نسق محدد بين معدل الإلتحاق ومستوى الدخل. ففي الوقت الذي سجلت فيه قطر أعلى معدل للإلتحاق وهي تعتبر من الدول مرتفعة الدخل وتليها الكويت ثم البحرين وهما ايضاً من الدول مرتفعة الدخل، ومن ثم يتبعها بعد ذلك الجزائر وهي من الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل ثم كل من (تونس، الاردن، مصر، لبنان ، سوريا، المغرب، جيبوتي، موريتانيا) وتعتبر هذه الدول من الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل. بما يؤثر إرتباط مستوى إلتحاق الإناث بشكل موجب بمستوى التنمية الاقتصادية.

٢-١-٣: العدالة في فرص التعليم بين الإناث والذكور

يلحظ في جميع الدول العربية أن هناك توازن بين الذكور والإناث في معدل الإلتحاق بالمدارس الثانوية، إذ نلحظ تساوي نسبة إلتحاق الإناث إلى الذكور في كل من البحرين ومصر والاردن والكويت ولبنان وتونس وسورية والجزائر في عام (٢٠١٥). في حين تخلفت الإناث عن الذكور في نسبة الإلتحاق بالتعليم الثانوي في كل من (جيبوتي ،موريتانيا، المغرب). وكما يظهر في الشكل رقم (٣).

ويلحظ في أغلب الدول العربية تدني نسبة إلتحاق الإناث مقارنة بالذكور في التعليم الثانوي في العام(١٩٩٠) بإستثناء الاردن ولبنان وقطر التي تساوت فيها نسبة الإلتحاق بين الذكور والإناث، فقد شهدت جميع الدول الآخرى تدني في نسبة إلتحاق الإناث مقارنة بالذكور. ولكن الوضع تغير بعد ربع قرن فقد شهدت دول عربية كثيرة في العام(٢٠١٥) تساوي فرص

التعليم بين الإناث والذكور بإستثناء جيبوتي وموريتانيا و المغرب فأن نسبة إلتحاق الإناث مقارنة بالذكور تكاد تقترب من الواحد او تزيد لصالح تعليم الإناث. ولايمكن تمييز نسق محدد بين مستوى التنمية الاقتصادية من جهة ونسبة إلتحاق الإناث إلى الذكور في المدارس. بقدر أن يكون هذا التطور في صالح الإناث هو نتاج سياسات داخلية لتشجيع الإناث على التعليم ومساواتها بالذكور فضلاً عن تزايد الوعي المجتمعي بأهمية التعليم والمساواة بين الجنسين.

وبشكل عام بالرغم من تحقيق تطور في هذا المجال في بعض الدول الإ أنه مازالت النسبة تشير إلى تدني نسبة إلتحاق الإناث مقارنة بالذكور. مما يشير إلى السعي إلى تحقيق عدالة وتساوي بين الجنسين في التعليم بالرغم من التباين بين الدول العربية.

وربما توضح هذه الحالة على الرغم من أن عدد الإناث أقل حضاً في التعليم الإ أنهم أكثر نجاحاً في الإنتقال من المرحلة الأبتدائية إلى الثانوية ومن ثم إلى المرحلة الجامعية فأنه وبحسب التقرير الذي نشره معهد بروكينغز الدولي والذي كان يحمل عنوان "تقرير الشباب العربي: فقدان أساسيات التعليم لحياة مثمرة" في فيراير ٢٠١٤، إذ كشف أنه رغم أن الإناث أقل إلتحاقاً بالمدارس والجامعات مقارنة بالذكور، إلا أنهن أكثر نجاحاً في الإنتقال من المرحلة الابتدائية إلى الاعدادية والثانوية والجامعية، فضلاً عن أنهن يتفوقن على البنين من إذ التعليم وهذا ما يجعل النسب تتفاوت من دولة إلى آخرى (التقرير الوطني لتقييم التعليم للجميع لدولة قطر،٢٠٠٠-٢٠١٥: ٥-٧).

الشكل (١) إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي – مقارنة دولية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥) %

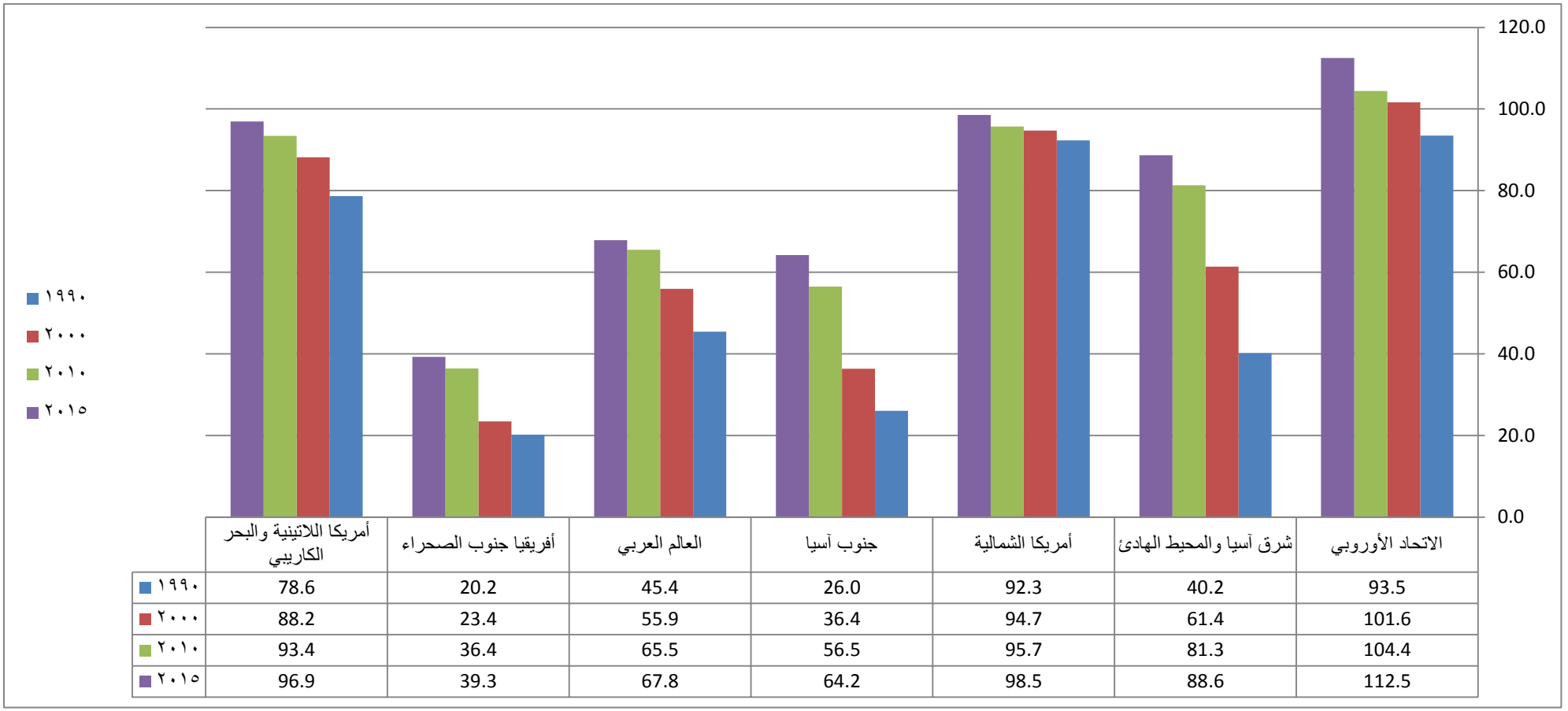

	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	أفريقيا جنوب الصحراء	العالم العربي	جنوب آسيا	أمريكا الشمالية	شرق آسيا والمحيط الهادئ	الاتحاد الأوروبي
١٩٩٠	78.6	20.2	45.4	26.0	92.3	40.2	93.5
٢٠٠٠	88.2	23.4	55.9	36.4	94.7	61.4	101.6
٢٠١٠	93.4	36.4	65.5	56.5	95.7	81.3	104.4
٢٠١٥	96.9	39.3	67.8	64.2	98.5	88.6	112.5

المصدر : من عمل الباحثة بالاستناد إلى احصائيات البنك الدولي (٢٠١٧) ، معهد اليونسكو للإحصاء .

الشكل (٢) إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي في بعض الدول العربية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)%

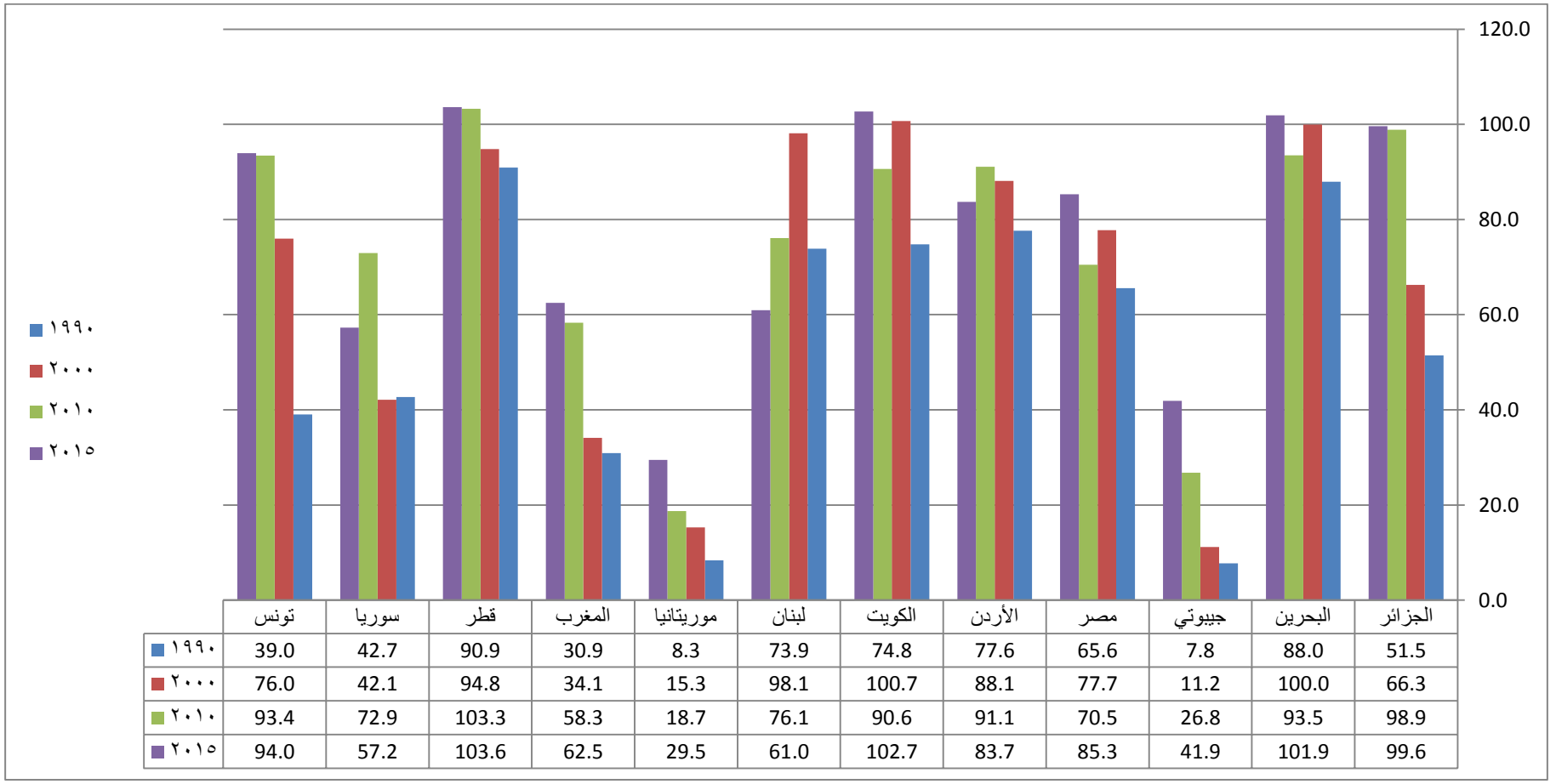

	تونس	سوريا	قطر	المغرب	موريتانيا	لبنان	الكويت	الأردن	مصر	جيبوتي	البحرين	الجزائر
١٩٩٠	39.0	42.7	90.9	30.9	8.3	73.9	74.8	77.6	65.6	7.8	88.0	51.5
٢٠٠٠	76.0	42.1	94.8	34.1	15.3	98.1	100.7	88.1	77.7	11.2	100.0	66.3
٢٠١٠	93.4	72.9	103.3	58.3	18.7	76.1	90.6	91.1	70.5	26.8	93.5	98.9
٢٠١٥	94.0	57.2	103.6	62.5	29.5	61.0	102.7	83.7	85.3	41.9	101.9	99.6

المصدر : من عمل الباحثة بالاستناد إلى احصائيات البنك الدولي (٢٠١٧) ، معهد اليونسكو للإحصاء .

الشكل (٣) نسبة إلتحاق الإناث / الذكور بالمدارس الثانوية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)%

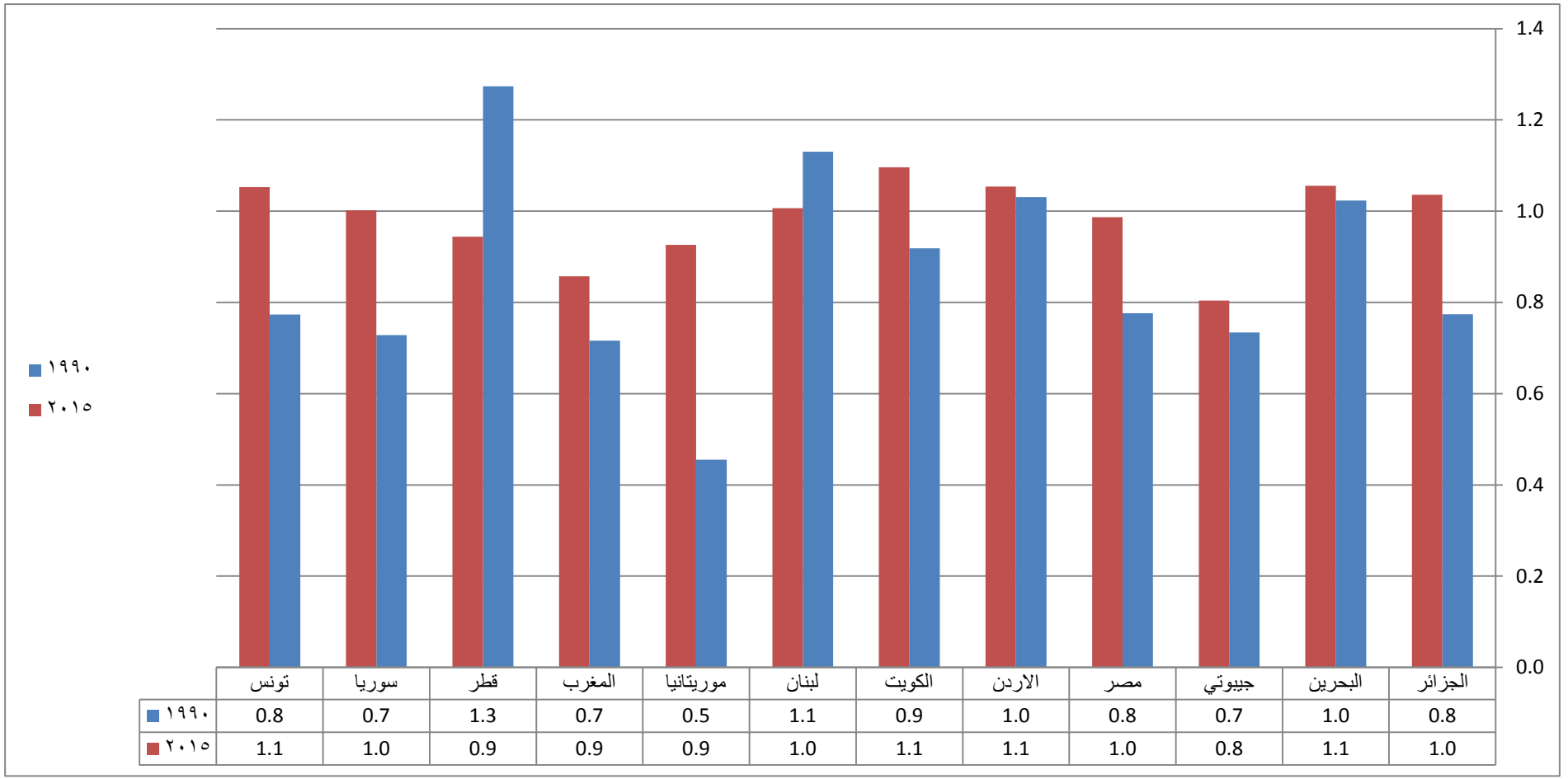

	تونس	سوريا	قطر	المغرب	موريتانيا	لبنان	الكويت	الاردن	مصر	جيبوتي	البحرين	الجزائر
١٩٩٠	0.8	0.7	1.3	0.7	0.5	1.1	0.9	1.0	0.8	0.7	1.0	0.8
٢٠١٥	1.1	1.0	0.9	0.9	0.9	1.0	1.1	1.1	1.0	0.8	1.1	1.0

المصدر : من عمل الباحثة بالاستناد إلى احصائيات البنك الدولي (٢٠١٧) ، معهد اليونسكو للإحصاء.

٢-٢: مؤشرات تمكين المرأة اقتصادياً

تؤكد الأدبيات الاقتصادية إن مشاركة المرأة في القوة العاملة له دور فعال في النمو الاقتصادي. وإن الاقتصاد الحديث لايمكن أن يستغني عن إمكانيات نصف المجتمع المتمثل بالمرأة. وتكتسب مشاركة المرأة في سوق العمل أهمية بالغة فالمرأة تمثل حوالي ٥٠% من السكان وحوالي ٦٣% من الملتحقين بالدراسة الجامعية، لكنها لا تشكل في المتوسط أكثر من ٢٩% من الأيدي العاملة. وهو ما يؤشر خللاً واضحاً في سوق العمل الذي لا يتمكن من إستيعاب قوة العمل النسائية.

يؤشر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥ إن مستويات التنمية البشرية في الدول العربية في تطور، الأ إن التقدم يبقى مقيداً بسبب معدلات البطالة العالية بين الشباب و معدلات المشاركة المتدنية في القوة العاملة للمرأة (تقرير التنمية البشرية ، ٢٠١٥: ٣).

ونلحظ إن المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة اقتصادياً تُعد من العوامل الهامة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة . فعلى المستوى العالمي تشير التوقعات إلى إن التغلب على عدم المساواة بين الرجل والمرأة يترتب عليه زيادة الناتج المحلي الإجمالي في عام (2025) قد تصل هذه إلى (12 تريليون دولار امريكي). وهو ما يوازي حجم الناتج المحلي الإجمالي لإقتصادات كلاً من اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة مجتمعين . على المستوى الإقليمي نلحظ أن نصيب المرأة من الناتج المحلي ما يوازي (18 %) فقط في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما تمثل المرأة (50 %) أو نصف حجم السكان، ويقدر أن ارتفاع مشاركة المرأة في القوة العاملة سوف يترتب عليه زيادة تقدر ب (85 %) في حجم الفرص الاقتصادية المتاحة، وتوضح الدراسات أن هذه الزيادة في الناتج قد تصل إلى مستوى (47 %) من حجم الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة(Mckinsey, 2015).

ومع كل هذا يشير الواقع إلى أنه ماتزال هناك فجوات في مجال العمل بين المرأة والرجل في الدول العربية سواءاً كان ذلك في مجال العمل مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر او العمل التطوعي، العمل الرسمي أو غير الرسمي، العمل في القطاع الخاص أو العام، في الزراعة أو في ريادة الأعمال.(بدران ، ٢٠١٧: ١٤).

٢-٢-١: مشاركة المرأة في قوة العمل – مقارنات دولية

تتذيل الدول العربية قائمة المجموعات الدولية من إذ نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة من اجمالي قوة العمل النسائية ويظهر الشكل (٤) نلحظ انه في عام (١٩٩٠) تصدرت افريقيا جنوب الصحراء قائمة المجموعات الدولية بأعلى معدل مشاركة للمرأة في القوى العاملة للمرأة بمعدل(٤٤,٨%) من قوة العمل النسائية، ثم يليها تقريبيا في نفس النسبة امريكا الشمالية إذ بلغت (٤٤,٢ %)، ودول شرق آسيا بنسبة (٤٣,٧%)، بينما كان الأتحاد الاوربي (٤١,٧%)، ثم امريكا اللاتينية بمعدل (٣٣,٧%) ونجد كل من جنوب آسيا والعالم العربي هما الأقل نسبياً إذ بلغ معدل مشاركة الإناث (٢٦,٦ ، ١٩,٥ %) من قوة العمل النسائية على التوالي. وبذلك يكون العالم العربي هو الأدنى نسبة مشاركة في سوق العمل، أي إن العالم العربي يمثل ذيل قائمة المجموعات الدولية في نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل من إجمالي المرأة في سن العمل. ولم يختلف الحال كثيراً في عام (٢٠٠٠)، فقد تصدرت افريقيا جنوب الصحراء قائمة المجموعات الدولية في نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بل وشهدت ارتفاعاً عن المدة السابقة لتصل نسبة المشاركة إلى (٤٥,٥ %).

أما في الدول العربية قد حصل ارتفاع في نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة من إجمالي المرأة في قوة العمل في العام (٢٠٠٠). بينما حافظت كل من (شرق آسيا والمحيط الهادئ ، جنوب آسيا) على نفس النسبة تقريبيا التي كانت عليها في العام (١٩٩٠).

وفي المدة(٢٠١٠-٢٠١٥) حافظت افريقيا جنوب الصحراء على موقعها المتصدر في قائمة المجموعات الدولية. وقد حصل فيها إرتفاع تدريجي خلال ربع القرن الممتد من(١٩٩٠-٢٠١٥) لتبلغ نسبة المشاركة (٤٦,٦%) في العام (٢٠١٥). ويلي ذلك امريكا الشمالية التي حدث فيها إرتفاع طفيف خلال المدة أعلاه إذ بلغت معدل (٤٦.٢ %) للعام ذاته. ثم نجد أن الأتحاد الاوربي شهد إرتفاع تدريجي خلال السنوات الاربع إذ بلغت نسبة المشاركة لعام (٢٠١٥) نحو (٤٥.٧%). بينما حافظت كل من جنوب آسيا والعالم العربي وشرق آسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة أعلاه نفس النسبة تقريبياً. أما امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نجد أنها كانت في إرتفاع تدريجي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥).

وبشكل عام نجد هناك تدني في مشاركة المرأة في سوق العمل التي لم تزد عن (٤٦%) من إجمالي القوة العاملة النسائية في جميع المجموعات الدولية، بمعنى أن تشغيل المرأة لا يزيد عن

نصف مجموع المرأة في قوة العمل التي تصدرتها افريقيا جنوب الصحراء وامريكا الشمالية والاتحاد الاوروبي. أما العالم العربي فلم تتجاوز النسبة (٢٠%) من إجمالي القوة العاملة النسائية وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالمجموعات الآخرى. وقد يعود سبب ذلك إلى ضعف الاستثمار العام والخاص ومايترتب عليه من تقلص فرص التشغيل والعمل في القطاع الزراعي والصناعي والخدمي وبقية القطاعات الآخرى، وضعف إستجابة سوق العمل المعروض المتنامي في قوة العمل بسبب ضعف النشاط الأنتاجي وهيمنة مظاهر الاقتصاد الريعي. ناهيك عن عدم الأستقرار الأمني والسياسي الذي يلقي بظلال كأداء أمام تطور الاقتصاد وإيجاد فرص العمل امام الشباب فضلاً عن استمرار التميز لصالح الذكور في التشغيل من الإناث.

٢-٢-٢: مشاركة المرأة في قوة العمل عربياً- مقارنات عربية

إن أغلب الدول العربية قد سجلت إتجاهاً تصاعدياً في تشغيل المرأة خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥) ويظهر شكل (٥) انهُ في الوقت الذي سجلت فيه كل من جيبوتي وجزر القمر أعلى مستويات تشغيل المرأة إذ تتراوح نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل بحدود (٤٠%) من إجمالي المرأة في قوة العمل وبرغم تواضع هذه النسبة الإ أنها تعد الأكبر عربياً. وان إرتفاع مشاركة المرأة في القوى العاملة في جزر القمر يعود إلى سياسة الدولة التي تسير في طلعية الدول العربية في حقوق المرأة، إذ تشغل حوالي (٢٠%) من المناصب الوزارية، وكذلك إحتفاظ الزوجة عادة بالأرض او المنزل في حالة الطلاق، كما أنها لاتعاني من ضغوطات لإنجاب الذكور دون الإناث، و المرأة يتمتعن بحرية أكبر إلى حد ما مقارنة بالدول العربية الآخرى (الأمم المتحدة ،٢٠١١: ٧).

في كل من البحرين ومصر والكويت ولبنان والمغرب والسودان وسوريا وتونس واليمن التي تتراوح فيها معدل مشاركة المرأة في قوة العمل بين (٢٠- ٤٠%) من إجمالي قوة العمل النسائية وهي معدلات منخفضة عربياً وعالمياً. وهناك دول عربية كانت معدلات تشغيل المرأة فيها متدنية جداً تقل عن(٢٠%) من إجمالي قوة العمل النسائية كما في الجزائر والعراق والاردن وقطر والسعودية التي إحتلت ذيل قائمة الدول العربية في مجال تشغيل المرأة.

وفي الوقت الذي حققت فيه كل من العراق والجزائر وإلى حد ما الاردن طفرة نوعية في معدل مشاركة المرأة في قوة العمل كنسبة من إجمالي المرأة في قوة العمل خلال ربع القرن الاخير إذ ازدادت في العراق من (٩%) تقريباً خلال عام (١٩٩٠) إلى (١٩%) في العام (

٢٠١٥). وفي الجزائر إزدات (١٣%) عام (١٩٩٠) لتصل إلى (١٨%) في عام ٢٠١٥ ومن (١٢%) إلى (١٧%) في الاردن. أما بقية الدول فقد شهدت تطوراً بسيطاً في مشاركة المرأة تتراوح بين (١-٤) نقاط مئوية فقط. بأستثناء كل من سوريا واليمن اللتان شهدتا انخفاضاً مهماً في نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥) وقد كان الأنخفاض حاداً في اليمن إذ إنخفضت نسبة المشاركة من مايقارب ٢٠% لتصل إلى ٨% فقط بين العامين (١٩٩٠-٢٠١٥). يعود سبب إرتفاع نسبة العاطلين عن العمل لكلا الجنسين في اليمن بشكل عام وفي صفوف الإناث بشكل خاص إلى التنامي السريع في القوى العاملة بسبب النمو السكاني المرتفع. وعجز الاقتصاد الوطني عن تحقيق معدلات نمو تكفي لتوليد عمالة والتي بامكانها إستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وكذلك يعود إلى ضعف الرابط بين سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات التشغيل (آل ثاني، ٢٠١٠: ١٠).

وبشكل عام نلحظ تدني الواضح لمشاركة المرأة في قوة العمل في الدول العربية بما يعكس عدم اهتمامها الواضح بالاستفادة من القدرات النسائية في الانتاج والعمل وبالتالي تخليها عن فرص واضحة للنمو الاقتصادي.

من جانب آخر نجد أن الدول التي شهدت معدلات إلتحاق كبيرة للنساء في التعليم الثانوي والمتمثلة في البحرين والجزائر والكويت وقطر وبمستوى أقل مصر والاردن ولبنان وتونس قد شهدت مشاركة متوسطة او متدنية في مشاركة المرأة في قوة العمل ويمكن ملاحظة ذلك بمقارنة الشكل (٥) ضمن هذا البحث مع الشكل (٢) في المبحث السابق.

وبالعكس تماماً فإن أعلى مستويات مشاركة المرأة في قوة العمل من إجمالي قوة العمل النسائية كانت في كل من جيبوتي وموريتانيا اللتان شهدتا أدنى مستويات الإلتحاق بالتعليم الثانوي كما في الشكل (٢) المبحث الاول. وهذا يدل على أن التشغيل المتحقق هو لفئة العمالة غير الماهرة وخاصة العاملة في قطاع الزراعة والخدمة المنزلية.

ومن جهة آخرى لم نجد نسقاً محدد بين معدل المشاركة ومستوى الدخل في الدول العربية، فمثلاً سجلت جيبوتي أعلى نسبة مشاركة في عام (٢٠١٥) في حين أنها تعتبر من الشريحة الدنيا في البلدان متوسطة الدخل، ونجد أن اليمن قد سجلت أقل نسبة وهي ايضاً من الشريحة الدنيا في البلدان متوسطة الدخل. وتاتي بعد جيبوتي في نسبة الأرتفاع جزر القمر في حين

تعتبر من الدول المنخفضة الدخل. وكذلك بالنسبة لبقية الدول العربية لم يكن هناك أي نسق بين مستوى الدخل ومعدل المشاركة.

٢-٢-٣: نسبة الإناث إلى الذكور في قوة العمل

شهدت الدول العربية جميعها تخلف الإناث عن الذكور في معدل المشاركة في القوى العاملة فقدت بلغت أعلى مستوى لنسبة الإناث إلى الذكور في قوة العمل (٧١%) في كل من(جيبوتي، جزر القمر) أي إن (٧) من الإناث فحسب يلتحقن بالعمل مقابل (١٠) ذكور. في العام (٢٠١٥) في الوقت ذاته شهدت تلك النسبة تدنياً واضحاً ليصل إلى (٨%) في اليمن أي ثمان فرص عمل للإناث مقابل كل (١٠٠) فرصة للذكور.

ونجد خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥) قد حصل إرتفاع سريع في نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة في كل من (البحرين، جزر القمر، الجزائر، جيبوتي، العراق، الاردن، الكويت ، قطر، السعودية، لبنان، تونس) في حين شهدت إنخفاض في كل من (سوريا ، اليمن) في العام (٢٠١٥) مقارنة بالعام (١٩٩٠) بسبب الوضع الأمني القلق والهجرة إلى خارج البلد. وهذه الصورة تعكس السعي الخجول لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في معدل المشاركة في القوى العاملة. ونجد هناك تطوراً حاصلاً في بعض الدول تجاه مشاركة الإناث في القوى العاملة في بعض الدول العربية الإ أنه مازالت النسب تدل على تدني نسبة مشاركة الإناث مقارنة بالذكور. وبأستثناء العراق وإلى حد ما السعودية والاردن التي حققت طفرة في نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل مقارنة بالذكور فإن جميع الدول الآخرى قد شهدت نمواً بسيطاً في حصة المرأة مقارنة بالرجال بالمشاركة في قوة العمل.

الشكل (٤) معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة – مقارنة دولية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)%

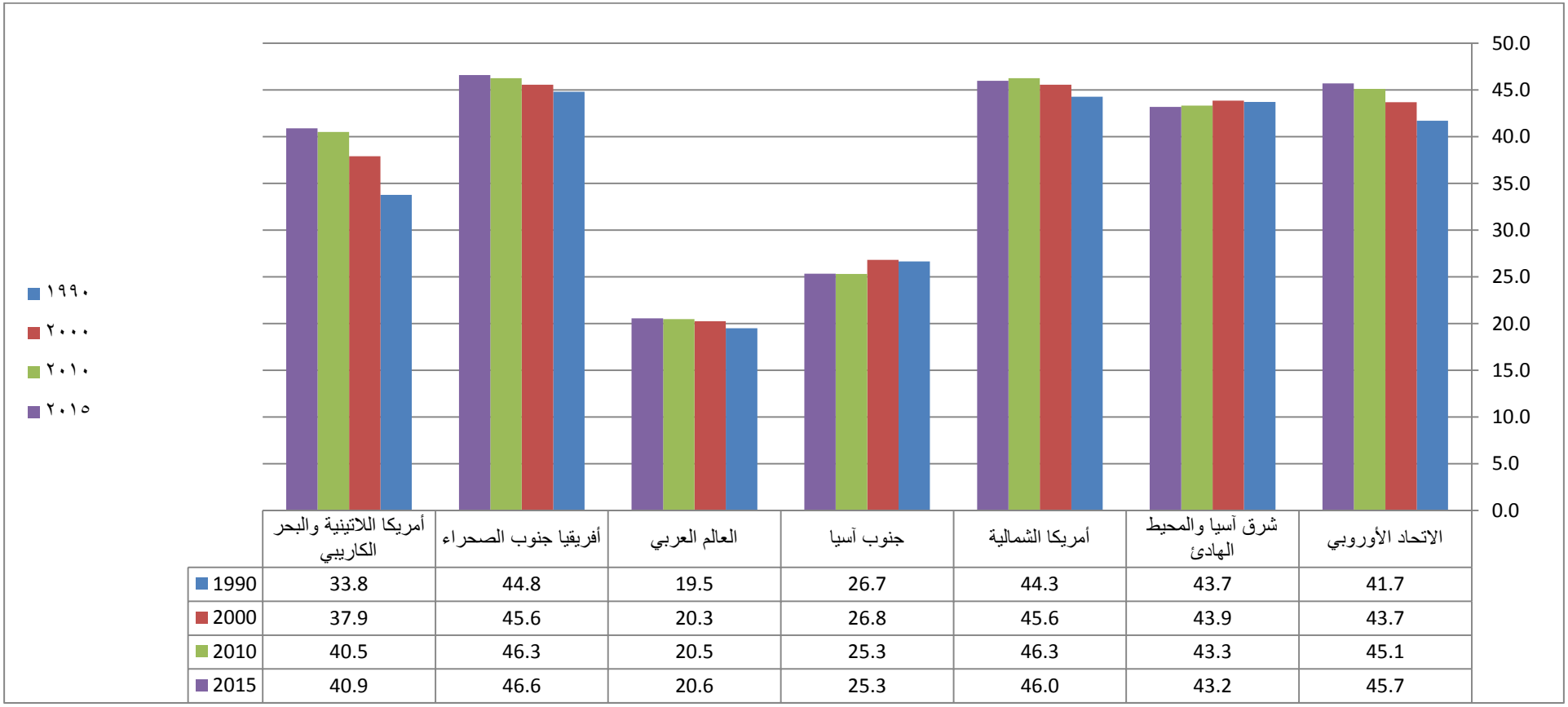

	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	أفريقيا جنوب الصحراء	العالم العربي	جنوب آسيا	أمريكا الشمالية	شرق آسيا والمحيط الهادئ	الاتحاد الأوروبي
1990	33.8	44.8	19.5	26.7	44.3	43.7	41.7
2000	37.9	45.6	20.3	26.8	45.6	43.9	43.7
2010	40.5	46.3	20.5	25.3	46.3	43.3	45.1
2015	40.9	46.6	20.6	25.3	46.0	43.2	45.7

المصدر : من عمل الباحثة بالاستناد إلى احصائيات البنك الدولي (٢٠١٧) ، معهد اليونسكو للإحصاء .

الشكل (٥) معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة في بعض الدول العربية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)%

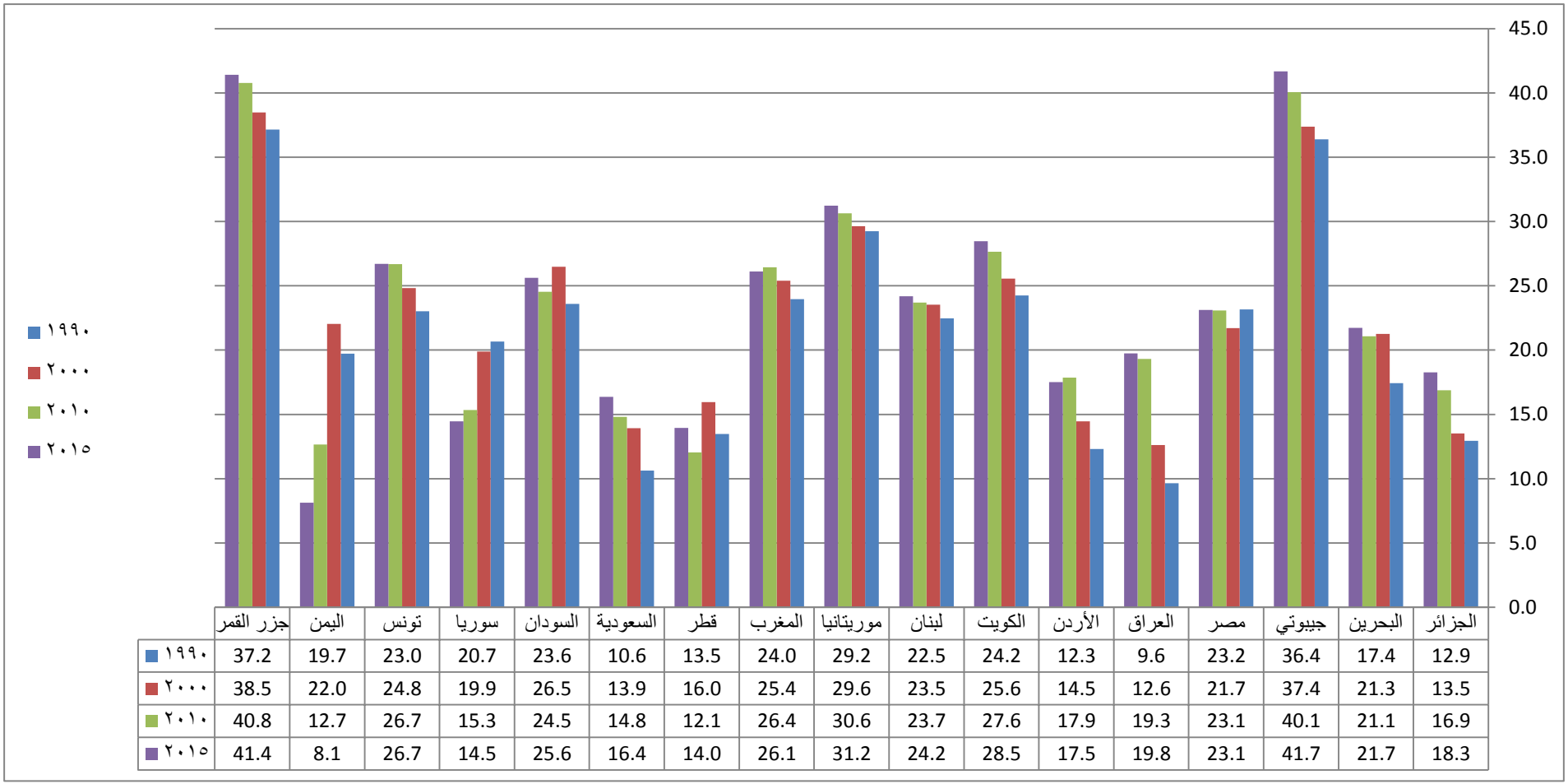

	جزر القمر	اليمن	تونس	سوريا	السودان	السعودية	قطر	المغرب	موريتانيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	البحرين	الجزائر
١٩٩٠	37.2	19.7	23.0	20.7	23.6	10.6	13.5	24.0	29.2	22.5	24.2	12.3	9.6	23.2	36.4	17.4	12.9
٢٠٠٠	38.5	22.0	24.8	19.9	26.5	13.9	16.0	25.4	29.6	23.5	25.6	14.5	12.6	21.7	37.4	21.3	13.5
٢٠١٠	40.8	12.7	26.7	15.3	24.5	14.8	12.1	26.4	30.6	23.7	27.6	17.9	19.3	23.1	40.1	21.1	16.9
٢٠١٥	41.4	8.1	26.7	14.5	25.6	16.4	14.0	26.1	31.2	24.2	28.5	17.5	19.8	23.1	41.7	21.7	18.3

المصدر : من عمل الباحثة بالاستناد إلى احصائيات البنك الدولي (٢٠١٧) ، معهد اليونسكو للإحصاء .

الشكل (٦) نسبة الإناث إلى الذكور في المشاركة في القوة العاملة خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)%

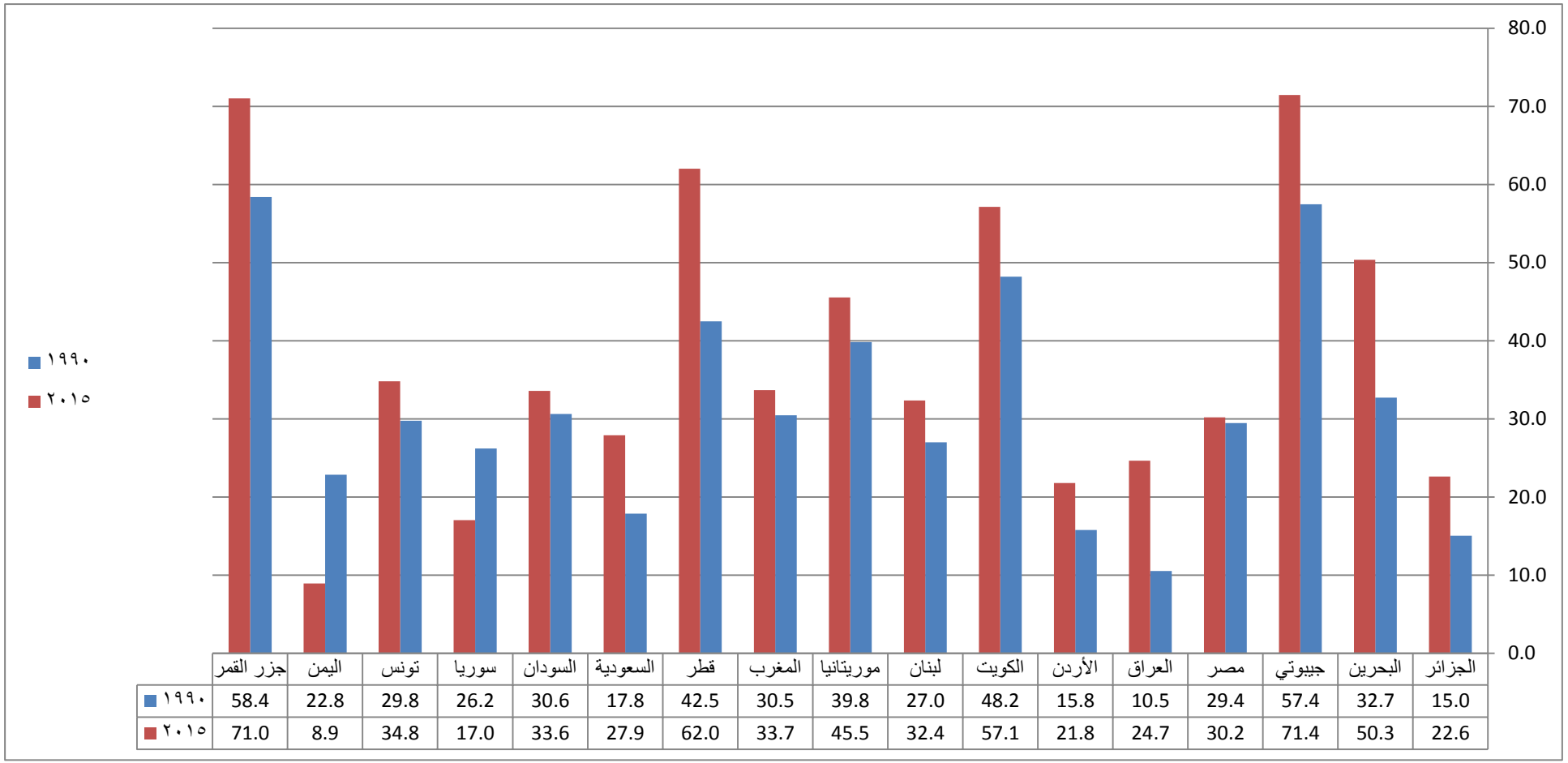

	جزر القمر	اليمن	تونس	سوريا	السودان	السعودية	قطر	المغرب	موريتانيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	البحرين	الجزائر
١٩٩٠	58.4	22.8	29.8	26.2	30.6	17.8	42.5	30.5	39.8	27.0	48.2	15.8	10.5	29.4	57.4	32.7	15.0
٢٠١٥	71.0	8.9	34.8	17.0	33.6	27.9	62.0	33.7	45.5	32.4	57.1	21.8	24.7	30.2	71.4	50.3	22.6

المصدر : من عمل الباحثة بالاستناد إلى احصائيات البنك الدولي (٢٠١٧) ، معهد اليونسكو للإحصاء .

٢-٣: مؤشرات تمكين المرأة سياسياً

إنّ وصول المرأة إلى مواقع السلطة وصنع القرار ولاسيما إلى السلطة التشريعية لم يعد مطلباً من مطالب العدالة والديمقراطية الأساسية فحسب، بل يعد شرطاً ضرورياً لاستكمال بناء المجتمع على وفق أسس من العدالة والمساواة بما يعزز بناء أجيال قادرة على القيام بأدوارها المستقبلية والنهوض بها. وكذلك يعد شرطاً أساسياً لمراعاة مصالح المرأة من دون اشتراك المرأة اشتراكاً نشطاص وادخال منظورها في كافة مستويات صنع القرار، فإنه لايمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والمشاركة التي تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي بدورها تشكل الأساس المادي لتقدم المرأة. وكذلك إحداث تطوير في القوانين والتشريعات التي تحكم وضع المرأة (تعزيز دور المرأة في البرلمان ،٢٠١٥: ٢-٣).

الإ أنّ مشاركة المرأة في الحياة السياسية تعتمد على ظروف المجتمع التي تعيش فيه، وتعتمد هذه المشاركة على مقدار مايتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وكذلك على مايقدمه المجتمع من حريات اجتماعية وسياسية للمرأة لكي تستطيع ممارسة هذا الدور. ولذلك لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع.

إن الأسباب التي تعيق المشاركة السياسية للمرأة العربية وتمنعها من التوصل إلى المراكز القيادية ومراكز صنع القرار، و المشاركة السياسية كثيرة ومتأصلة داخل المجتمعات العربية. منها المناخ الاجتماعي الذي لايسمح بأحقية المرأة في المشاركة السياسية، وكذلك الأبعاد الاقتصادية في البلد (كالتعليم ، الصحة ، العمل) والتي تعرقل مشاركة المرأة، وأيضاً عوامل اخرى كالفقر، والمناخ السياسي العام للدولة. فضلاً عن الإلتزام ببعض العادات والتقاليد التي تقيد الدور الاقتصادي والسياسي والثقافي للمرأة (بيبرس وآخرون، بدون سنة نشر: ٣- ٤).

٢-٣-١: الحقوق السياسية للمرأة في العالم العربي – مقارنات دولية

يمثل العالم العربي مراتب متأخرة في نسبة المشاركة السياسية للمرأة. إذ يلحظ تقدم كل من الاتحاد الاوروبي، كون أن الأتحاد الاوروبي يصف نفسة بأنه تجمع من الدول الاوروبية الديمقراطية الملتزمة بالعمل معاً لكلا الجنسين من اجل السلم والرخاء وتحقيق الأهداف المشتركة

لكلا الجنسين. وتليها امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وافريقيا جنوب الصحراء في نسبة المشاركة السياسية عالمياً ثم تليها امريكا الشمالية وشرق آسيا والمحيط الهادئ ثم جنوب آسيا والتي تكون متقاربة للعالم العربي مقارنة بالمجموعات الدولية. لكن العالم العربي يحاول جاهداً اللحاق بالمستويات العالمية إذ كان التطور متسارعاً خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٥) إذ زاد عدد مقاعد المرأة في البرلمانات الوطنية العربية من مايقارب (٤%) في مقاعد البرلمان في العام (٢٠٠٠)، ليصل في غضون (١٥) عاماً إلى مايقارب (١٩%) من مقاعد البرلمان. هذا التطور لم يلحظ في اي مجموعة دولية، والسبب في ذلك يعود إلى التشريعات العربية التي اعطت حداً أدنى من مقاعد المرأة في البرلمانات. وللتشريعات الآخرى التي سمحت للمرأة المشاركة في الحياة السياسية كما حصل في دول الخليج العربي الآن الذي إنعكس في إزدياد مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

٢-٣-٢: نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان- مقارنات عربية

بشكل عام نجد أن هناك تطور في المشاركة السياسية للمرأة على مستوى العالم العربي فمن خلال الشكل رقم (٨) نجد إن أعلى نسبة مشاركة في المقاعد البرلمانية الوطنية التي تشغلها المرأة في عام (٢٠٠٠) كانت في تونس ، إذ بلغت النسبة نحو (١١,٥%) وهي أعلى نسبة . يليها سوريا التي بلغت فيها النسبة نحو(١٠,٤%). ثم العراق إذ بلغت نحو (٧,٦%). تليها البلدان العربية المتمثلة في (السودان ، موريتانيا ، الجزائر ، لبنان ، مصر) والتي بلغت نسبة مشاركة المرأة في المقاعد البرلمانية فيها بنحو (٥,٣ %، ٣,٨ %، ٣,٤ %، ٢,٣ %، ١,٢ %) على التوالي وكما مبين في الشكل رقم (٨).

أمافي (اليمن و المغرب) فكانت مشاركة المرأة السياسية لا تتجاوز (١%) في حين إنعدمت المشاركة السياسية للمراة في كل من (البحرين، جزر القمر، جيبوتي، الاردن، قطر، السعودية). في عام (٢٠١٠) نجد أن تونس لازالت محافظة على مرتبتها الأولى في نسبة مشاركة المرأة في المقاعد البرلمانية مقارنة بالدول العربية المختارة وكما يتضح في الشكل البياني (٨). إذ بلغت نحو (٢٧,٦ %)، يليها كل من (السودان ، العراق) والتي بلغت نحو (٢٥,٦ %، ٢٥,٣%) على التوالي وقد شكلت تلك النسب قفزة نوعية عما كانت عليه سنة (٢٠٠٠) . ثم (٢٢,١%) لموريتانيا والتي أيضاً شهدت ارتفاعاً مفاجئاً عن عام (٢٠٠٠).

شهدت الدول العربية الآخرى تبايناً في نسب الأرتفاع في نسبة المشاركة، كما يتضح في الشكل (٨) ويلحظ أن نسبة المشاركة السياسية للمرأة في كل من (قطر ، السعودية ، اليمن) بقيت عند مستوى متدني مقارب إلى الصفر.

وفي عام (٢٠١٥) تصدرت الجزائر قائمة الدول المختارة في الشكل البياني (٨)، إذ بلغت نحو (٣١,٦%) وتليها تونس بنسبة مشاركة السياسية للمرأة إذ بلغت نحو (٣١,٣%). ثم السودان (٣٠,٥%). ويلي بعد ذلك كل من (العراق ، موريتانيا) بنسبة بلغت (٢٦,٥ %، ٢٥,٢ %) على التوالي. أما بقية الدول العربية نجدها أيضاً متباينة فيما بينها في الأرتفاع ماعدا كل من (الكويت ، جيبوتي) التي شهدت إنخفاضاً عن سنة (٢٠١٠)، وإذ نجد كل من (جزر القمر ، لبنان ، سوريا) خلال المدتين (٢٠١٠ – ٢٠١٥) قد حافظوا على نفس النسبة في مشاركة المرأة للمقاعد البرلمانية. ونلحظ أن السعودية في سنة (٢٠١٥) قد حصل فيها مشاركة للمرأة وبقفزة عالية تقدر بحوالي (١٩,٩%). أما كل من (مصر ، قطر ، اليمن) لم يحصل أي مشاركة سياسية للمرأة في عام (٢٠١٥). ونلحظ من الشكل (٨) إن أدنى نسبة مشاركة للمرأة في المقاعد البرلمانية هي اليمن والتي تعد من أسوأ تجارب المرأة العربية، إذ شهدت تراجعاً عن اللإجازات التي حققتها المرأة اليمنية خلال العقود السابقة.

إن تباين الدول العربية في مستويات التنمية الاقتصادية لم ينعكس باية صورة في نسبة المشاركة البرلمانية للمرأة، إذ لم نجد أي نسق يربط التنمية بالمشاركة السياسية للمرأة في مجموعة الدول العربية التي تم عرض بياناتها.

وعلى بالرغم من تلمس إقرار حقوق سياسية للمرأة في بعض الدول منذ العام (٢٠٠٠). فأن أغلب الدول قد حافظت او طورت نسب المشاركة السياسية للمرأة بإستثناء البعض القليل الذي لم يقر الحقوق السياسية للمرأة او تراجع عنها.

الشكل (٧) نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية بمجموعات دولية مختارة خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)%

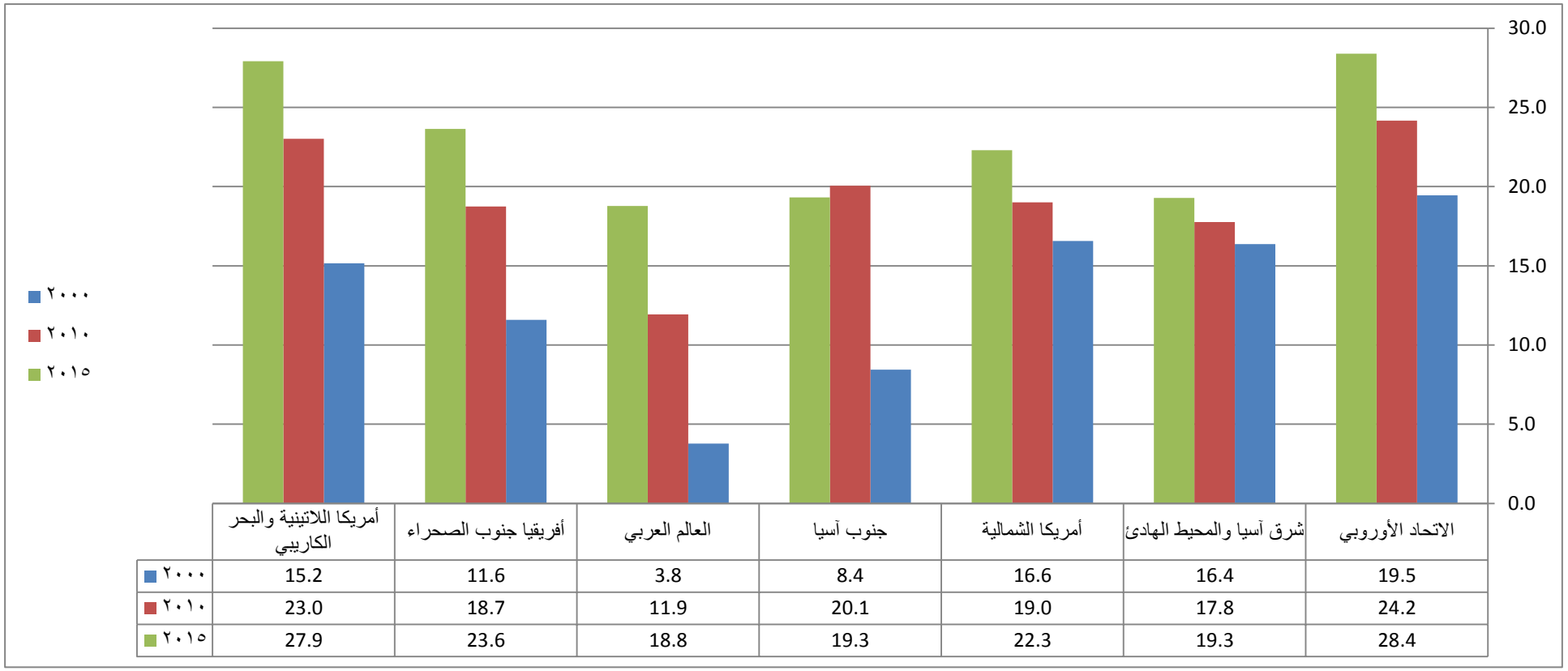

	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	أفريقيا جنوب الصحراء	العالم العربي	جنوب آسيا	أمريكا الشمالية	شرق آسيا والمحيط الهادئ	الاتحاد الأوروبي
٢٠٠٠	15.2	11.6	3.8	8.4	16.6	16.4	19.5
٢٠١٠	23.0	18.7	11.9	20.1	19.0	17.8	24.2
٢٠١٥	27.9	23.6	18.8	19.3	22.3	19.3	28.4

المصدر : من عمل الباحثة بالاستناد إلى احصائيات البنك الدولي (٢٠١٨) ، معهد اليونسكو للإحصاء .

الشكل (٨) نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)%

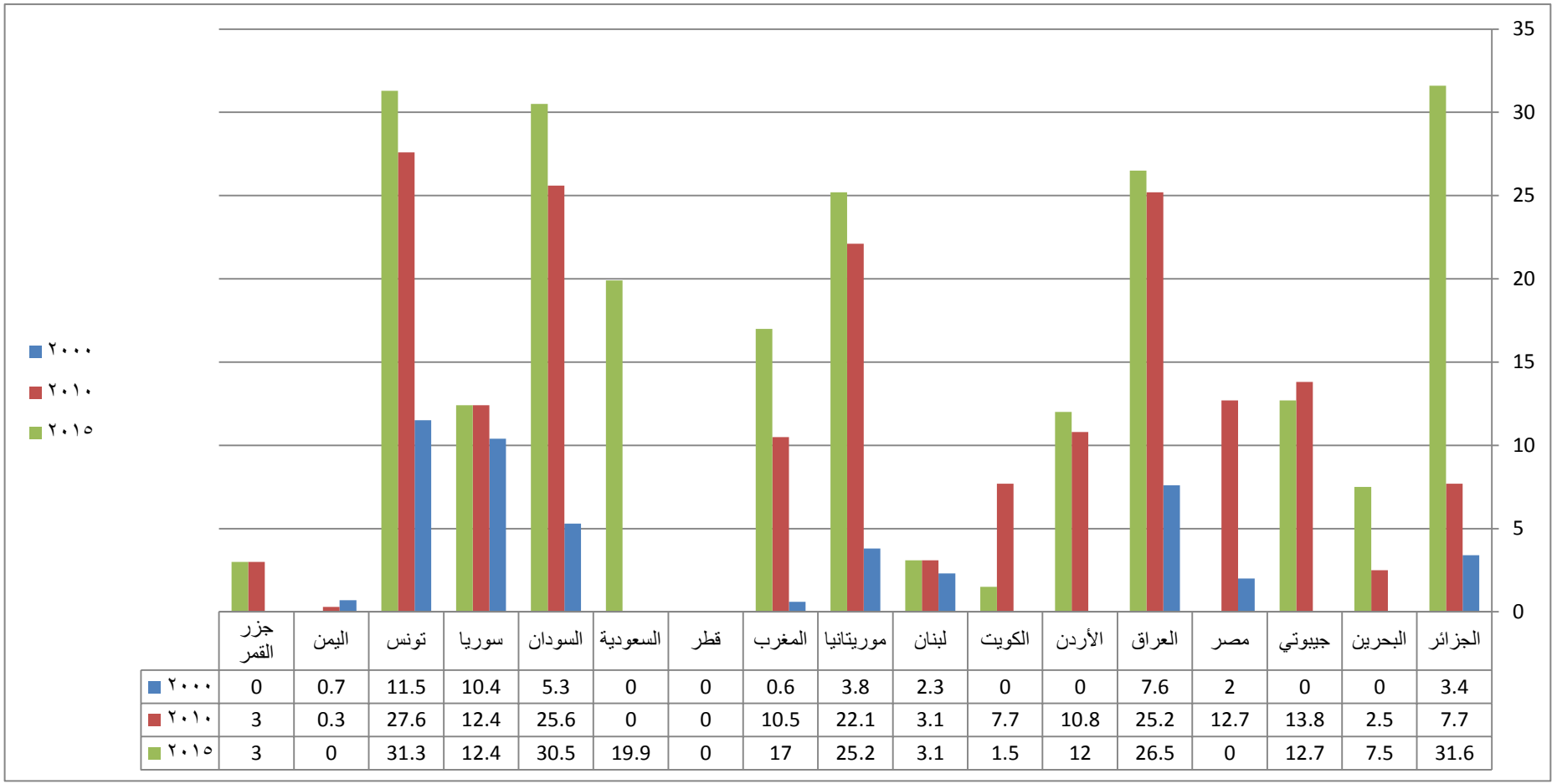

	جزر القمر	اليمن	تونس	سوريا	السودان	السعودية	قطر	المغرب	موريتانيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	البحرين	الجزائر
٢٠٠٠	0	0.7	11.5	10.4	5.3	0	0	0.6	3.8	2.3	0	0	7.6	2	0	0	3.4
٢٠١٠	3	0.3	27.6	12.4	25.6	0	0	10.5	22.1	3.1	7.7	10.8	25.2	12.7	13.8	2.5	7.7
٢٠١٥	3	0	31.3	12.4	30.5	19.9	0	17	25.2	3.1	1.5	12	26.5	0	12.7	7.5	31.6

المصدر : من عمل الباحثة بالاستناد إلى احصائيات البنك الدولي (٢٠١٨) ، معهد اليونسكو للإحصاء .

٢-٤: مؤشرات تمكين المرأة صحياً

معدلات العمر المتوقعة عند الولادة

يقصد به عدد السنوات المتوقع أن يعيشها المولود بفرض ثبات أنماط الوفيات السائدة عند وقت الولادة. ونلحظ من بين (١٠) حالات وفاة في العالم تعود أسبابها إلى (٦) حالات غير سارية، و(٣) حالات إلى أسباب سارية او إنجابية او أسباب تغذوية، وحالة واحدة إلى الأصابات بالأمراض وتدل أنماط الوفيات في العديد من البلدان النامية على المستويات العالمية من الأمراض المعدية كالملاريا والإيدز والأمراض الآخرى والتي تؤدي إلى مخاطر الوفاة في أثناء الحمل والولادة. فضلاً عن الأمراض الآخرى كمرض السرطان والأمراض القلبية والتنفسية المزمنة والتي تعود إلى السبب الأكبر في معظم حالات الوفاة في العالم النامي وعلى الرغم من الجهود المبذولة في تعزيز ترصد الأمراض والاستجابة لمقتضياتها، نجد بلدان كثيرة تواجه صعوبات كبيرة في توخي الدقة في تحديد الأمراض وتشخيصها وذلك بسبب بعد المجتمعات المحلية وعدم توفر بنية تحتية للنقل والاتصالات وكذلك عدم توفر العاملين الصحيين المهرة والمختبرات التي تضمن دقة التشخيص.

فمثلاً هناك أمراض الافلونزا (H5N1) والطاعون وكذلك الأمراض المعدية التي تؤدي إلى حدوث معدلات وفيات عالية في حين نجد أمراضاً آخرى كشلل الاطفال والجذام التي تؤدي إلى وفيات منخفضة. وتوفير الخدمات الصحية للنساء والتي تشمل رعاية المرأة في مرحلتي الحمل والولادة، وكذلك الخدمات الصحية الانجابية، وإعطاء الاطفال فيتامين A، وعلاج أمراض الاطفال الشائعة، والتحصين ضد أمراض الاطفال المعدية، وعلاج أمراض البالغين المعدية وتوجد هناك عوامل أخطر أكثر شيوعاً تؤدي إلى زيادة الوفيات كممارسات الارضاع السيئة، وفرط الوزن او السمنة، وسوء تغذية الأم والطفل، وتعاطي الكحول بشكل ضار وكذلك شرب المياه غير الصحية، وقلة توفر الادوية الأساسية في أغلب البلدان النامية. والتي تؤدي إلى وفيات الأم والطفل بشكل كبير (توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان ، ٢٠١٤: ٤-٧).

٢-٤-١: معدل العمر المتوقع عند الولادة للإناث – مقارنات دولية

بشكل عام نجد أن جميع المجموعات الدولية شهدت تطور ملموس في معدلات العمر المتوقع للإناث حديثات الولادة، ففي عام (١٩٩٠) كانت امريكا الشمالية والاتحاد الاوربي قد حصلت على أعلى معدلات للعمر المتوقع قدرت بحدود (٧٨عاماً) تقريبا وهي نسبة متقدمة بالنسبة للدول الآخرى.

وإن أدنى نسبة كانت في افريقيا جنوب الصحراء والتي قدرت بحدود (٥١عاماً) وهي نسبة متاخرة مقارنة بالمجموعة الدولية الآخرى للعام ذاته. تليها جنوب آسيا (٥٨ عاما) أما العالم العربي فهو يفوق كليهما في معدلات العمر المتوقع للإناث حديثات الولادة عن(٦٠ عاماً) في عام (١٩٩٠) وهوبذلك يحقق أشواطاً جيدة . إذ يزيد العمر المتوقع للإناث حديثات الولادة في العالم العربي عن (٧٠ عاماً) في عام (٢٠١٥) وهو بذلك يزيد عن العمر المتوقع للإناث في كل من افريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا. في حين انه يمثل مرتبة متأخرة نسبة إلى المجموعات الدولية الآخرى المتمثلة بشرق اسيا والمحيط الهادئ ، والاتحاد الاوربي ، وامريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وامريكا الشمالية. و يظهر الشكل (٩) تفوق الاتحاد الاوروبي على جميع المجموعات الدولية، فقد زاد العمر المتوقع للإناث عند الولادة عن (٨٠ عاماً) في العام ٢٠١٥ . ويلحظ التقدم الملحوظ في العمر المتوقع للإناث في العالم العربي إذ زاد العمر المتوقع للإناث حديثات الولادة بحدود (٦ سنوات) خلال ربع القرن الاخير.

٢-٤-٢: العمر المتوقع عند الولادة الإناث – مقارنات عربية

إن جميع الدول العربية في تقدم ملموس في معدلات العمر المتوقع عند الولادة للإناث ففي عام (١٩٩٠) سجلت قطر أعلى نسبة في توقعات العمرعند الولادة قدرت بحدود (٧٦عاماً) وهي نسبة متقدمة مقارنة بالدول الآخرى. ويعود السبب إلى مستوى التعليم والخصوبة لدى الإناث إذ يؤدي ارتفاع مستوى تعليم الإناث إلى انخفاض خصوبتها، وذلك لان التعليم يؤدي إلى تأخير سن الزواج المبكر، وفهم أوسع لعملية تنظيم الأسرة، إذ بلغ معدل الخصوبة الكلية بين الأميات ضعف المعدل بين الجامعيات. وبصورة عامة نلحظ إنخفاض الخصوبة الكلية لدى المرأة القطرية من ٤,٦ في عام ٢٠٠٠ إلى ٤,٢ في عام ٢٠١٠ ، وتليها كل من البحرين

والكويت وسوريا ولبنان والاردن وتونس والسعودية والتي يتراوح فيها معدل توقعات العمر للإناث بين (٧٠-٨٠عاماً) من إجمالي التوقعات وهي نسبة مرتفعة عربياً وعالمياً، ونجد أن هناك دول عربية آخرى تكون فيها توقعات العمر عند الولادة منخفضة مقارنة بالدول الآخرى والتي تقل عن (٧٠عاما) من إجمالي توقعات العمرعند الولادة للإناث كما في العراق والجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن وجيبوتي وجزر القمر والسودان والتي احتلت أقل النسب في توقعات الولادة . أما خلال عام (٢٠١٥) نجد ان لبنان قد ارتفع فيها توقعات العمر عند الولادة للإناث بحدود (٨١ عاماً) وهي أعلى نسبة بين الدول العربية والتي حققت تقدماً واضحاً خلال الأعوام السابقة بحدود (١٠ سنوات) خلال ربع القرن الاخير. وتليها كل من قطر والبحرين والجزائر ومصر والعراق والاردن والكويت والمغرب والسعودية وسورية وتونس في توقعات العمر عند الولادة للإناث والتي لاتقل عن (٧٠عاما) للعام ذاته وهي نسب متقدمة عربياً وعالمياً.

ويزيد العمر المتوقع عند الولادة للإناث في باقي الدول العربية عن (٦٠ عاماً) في عام (٢٠١٥)، ولكنهم يمثلون مراتب متأخرة مقارنة بالدول العربية الآخرى. وبشكل عام نلحظ التطور النسبي في معدل العمر المتوقع لحديثات الولادة في الدول العربية كافة، وذلك يدل على تحسن الدول العربية تجاه صحة المرأة وتوفير بيئة ملائمة لها، وتوفير تغذية صحية، وتحسين الاحوال الصحية والمعيشية.

٢-٤-٣: العمر المتوقع بين الإناث والذكور عند الولادة

نجد في كافة الدول العربية أن العمر المتوقع عند الولادة للإناث أكبر من الذكور إذ احتلت لبنان أعلى نسبة في توقعات العمر عند الولادة للاناث عام (٢٠١٥) قدرت بحدود (٨١عاماً) من اجمالي توقعات العمر عند الولادة للإناث، بينما الذكور قدرت أعلى نسبة بحدود (٧٧عاماً) تقريبا للعام ذاته. إذ أن العمر المتوقع للإناث يفوق عن العمر المتوقع للذكور بحدود (٤ سنوات) . وذلك يعود إلى تبني لبنان مشروع استكمال إدماج الخدمات الصحة الانجابية التي تتضمن نظام الرعاية الصحة الاولية للإناث، وكذلك التركيز على زيادة إنتشار وسائل تنظيم الأسرة، وزيادة الولادات تحت اشراف طبي، والأهتمام في صحة المولودات وتقديم وسائل المعيشية، وإنخفاضات المضاعفات المرتبطة بالولادة والإجهاض وإجراء فحص دوري للنساء والحوامل وأمهات الاولاد دون سن الثانية (اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد

المرأة،٢٠٠٥: ١٠٣). وتليها قطر والتي تكون مقاربة لها في ارتفاع توقعات العمر عند الولادة والتي تقدر بحوالي (٨٠عاماً) تقريباً للإناث و(٧٧عاماً) للذكور، أي يزيد العمر المتوقع عند الولادة للاناث عن الذكور بحدود (٣سنوات) للعام ذاته، قد يعود السبب في انخفاض وفيات الامهات والاطفال عند الولادة في دولة قطر إلى رعاية الامهات أثناء الحمل ومتابعتها بصورة منتظمة عن طريق مراكز الرعاية والتي تؤدي إلى التشخيص المبكر للمشاكل الصحية والتي تنشأ خلال مدة الحمل والتوصل إلى طرق علاجها وبذلك يزداد إحتمال الحمل السليم وانخفاض توقعات وفيات الولادات. فقد تمكنت دولة قطر من تحقيق معدلات الوفيات الخام ومعدلات وفيات الاطفال الرضع وكذلك وفيات الاطفال بشكل عام فضلاًعن انخفاض معدلات الوفيات التفصيلية، ووفيات الامومة، وان نتيجة ذلك كان بفضل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية التي أنتجتها في العقود الاخيرة فضلاًعن الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية في آن واحد (النابت ،٢٠١٥: ٢٧– ٢٨).

اما في عام (٢٠١٥) نجد هناك أغلب الدول العربية تقع ضمن حدود لاتقل عن (٧٠عاماً) لمعدل العمرالمتوقع للاناث و الذكور كما في البحرين والجزائر ومصر والعراق والاردن والكويت والمغرب والسعودية وسورية وتونس وتشير البيانات إلى أن العقود الاخيرة قد شهدت تطوراً تدريجياً في انخفاض معدلات العمر المتوقع عند الولادة وتحسين الحالة الصحية، بإستثناء مصر وتونس والعراق والتي إنخفضت فيها معدلات الذكور عن (٧٠عاماً) مقارنة بالإناث لنفس السنة. أما بقية الدول كاليمن والسودان وجيبوتي وجزر القمر تقع في حدود لاتقل عن (٦٠عاماً) لمعدل العمر المتوقع للاناث و الذكور مقارنة بالدول الآخرى. و نلحظ في تونس حصول فرق كبير بين العمر المتوقع للاناث عند الولادة عن الذكور بفارق (١٤سنة). ونجد عموماً إنخفاض وفيات الإناث عند الولادة مقارنة بالذكور. ولاشك إن أسباب هذا الأنخفاض في توقعات العمر عند الولادة نتيجة التقدم الطبي في علاج الكثير من الامراض وكذلك إنخفاض معدلات الخصوبة وتوعية المرأة، وتطور الرعاية الصحية وتحسين التغذية الملائمة وتوفير بيئة صحية ملائمة للمولود مع علاج أي مخاطر يتعرض لها المولود قدر الامكان.

الشكل (٩) معدل العمر المتوقع عند الولادة للإناث – مقارنات دولية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٠)

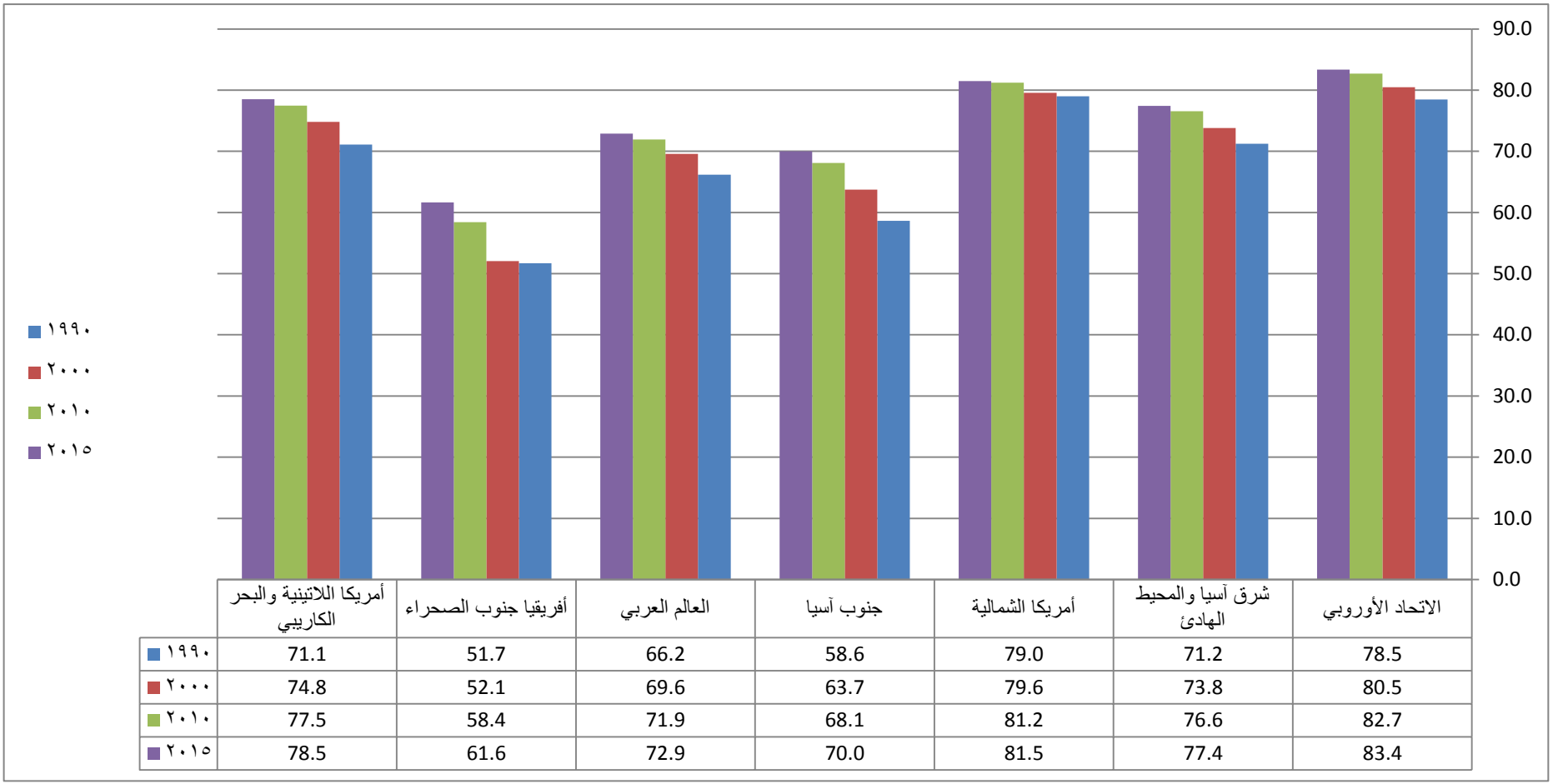

	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	أفريقيا جنوب الصحراء	العالم العربي	جنوب آسيا	أمريكا الشمالية	شرق آسيا والمحيط الهادئ	الاتحاد الأوروبي
١٩٩٠	71.1	51.7	66.2	58.6	79.0	71.2	78.5
٢٠٠٠	74.8	52.1	69.6	63.7	79.6	73.8	80.5
٢٠١٠	77.5	58.4	71.9	68.1	81.2	76.6	82.7
٢٠١٥	78.5	61.6	72.9	70.0	81.5	77.4	83.4

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد إلى احصائيات البنك الدولي (٢٠١٧) ، معهد اليونسكو للإحصاء .

الشكل (١٠) معدل العمر المتوقع عند الولادة للإناث في الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)

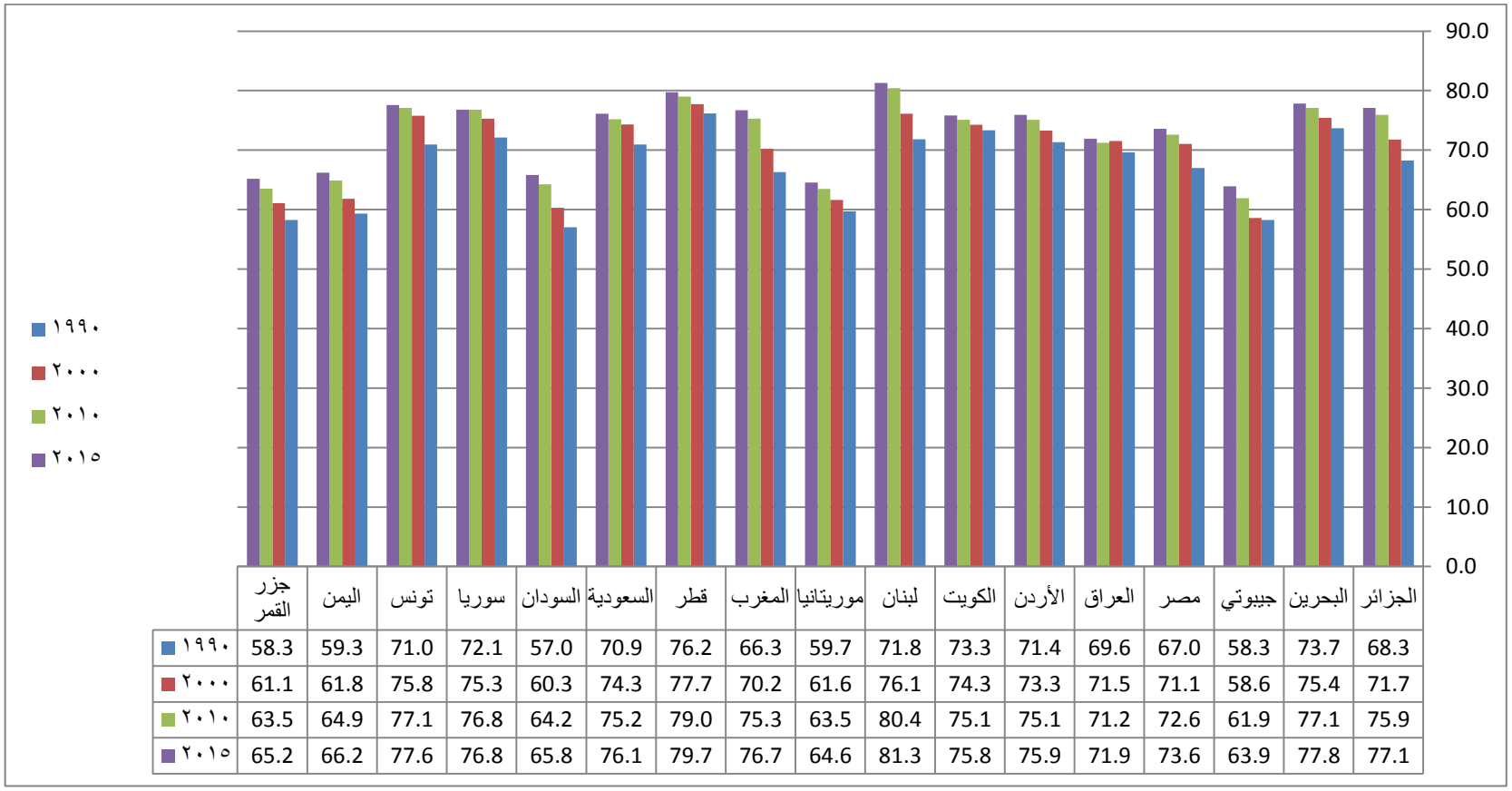

	جزر القمر	اليمن	تونس	سوريا	السودان	السعودية	قطر	المغرب	موريتانيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	البحرين	الجزائر
١٩٩٠	58.3	59.3	71.0	72.1	57.0	70.9	76.2	66.3	59.7	71.8	73.3	71.4	69.6	67.0	58.3	73.7	68.3
٢٠٠٠	61.1	61.8	75.8	75.3	60.3	74.3	77.7	70.2	61.6	76.1	74.3	73.3	71.5	71.1	58.6	75.4	71.7
٢٠١٠	63.5	64.9	77.1	76.8	64.2	75.2	79.0	75.3	63.5	80.4	75.1	75.1	71.2	72.6	61.9	77.1	75.9
٢٠١٥	65.2	66.2	77.6	76.8	65.8	76.1	79.7	76.7	64.6	81.3	75.8	75.9	71.9	73.6	63.9	77.8	77.1

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد إلى احصائيات البنك الدولي (٢٠١٧)، معهد اليونسكو للإحصاء.

الشكل (١١) معدل العمر المتوقع عند الولادة بين الإناث والذكور خلال العام (٢٠١٥)

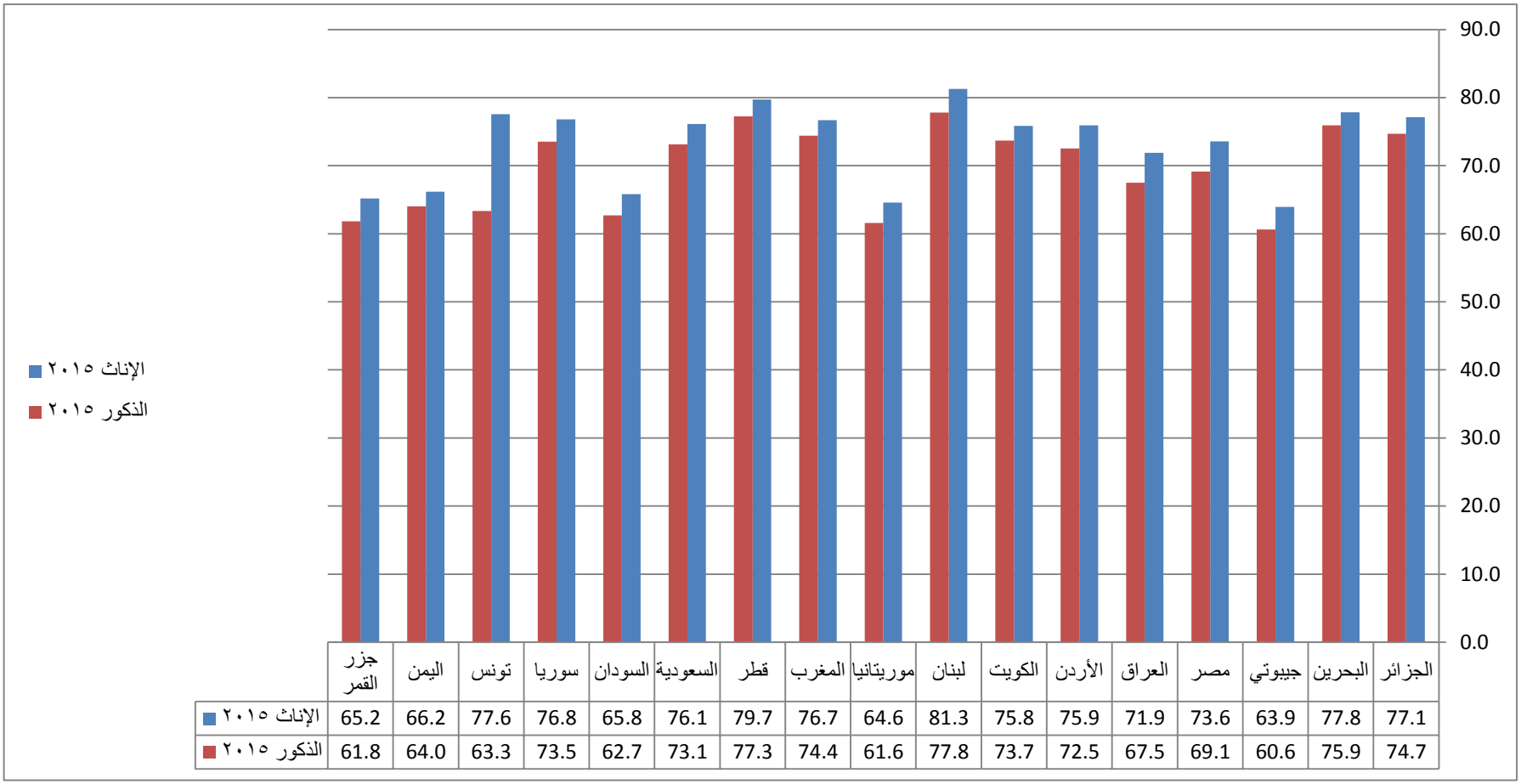

	جزر القمر	اليمن	تونس	سوريا	السودان	السعودية	قطر	المغرب	موريتانيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	البحرين	الجزائر
الإناث ٢٠١٥	65.2	66.2	77.6	76.8	65.8	76.1	79.7	76.7	64.6	81.3	75.8	75.9	71.9	73.6	63.9	77.8	77.1
الذكور ٢٠١٥	61.8	64.0	63.3	73.5	62.7	73.1	77.3	74.4	61.6	77.8	73.7	72.5	67.5	69.1	60.6	75.9	74.7

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد إلى احصائيات البنك الدولي (٢٠١٧) ، معهد اليونسكو للإحصاء .

٣- تقدير تأثير تمكين المرأة في التنمية الاقتصادية

يُناقش هذا المبحث تأثيرات التمكين- التنمية المتسقة والمتعاكسة في علاقتها من خلال أنموذج المعادلات الآنية والذي يُبين طبيعة هذه التأثيرات، والتي تم إستنباطها من الإطار النظري للبحث، فضلاًعن مجموعة من الدراسات التجريبية في مجالات تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية، وبالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2 S.L.S).

٣-١: توصيف الأنموذج المستخدم في التقدير

$$GDP=B_0 +B_1\, yi +B_2POP$$

$$Yi = B_3 + B_4gdp +B_5Fe + B_6CL$$

إذ أن:

Yi= (edu,le,age) : مؤشرات تمكين المرأة تعليمياً و اقتصادياً وصحياً.

GDP : حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الثابت بالدولار الامريكي٢٠١٠)

CL : الحريات المدنية

yi =(edu, Le , age) : معدل التعليم الثانوي للجنسين، نسبة القوة العاملة للجنسين، معدل العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات).

POP: نسبة الزيادة السكانية

(GDP, Yi) = متغيرات داخلية (التابع)

(B_0,B_3) :الحد الثابت

(b_1,b_2, b_4,b_5,b_6) : معلمات النموذج

U: المتغير العشوائي.

النموذج أعلاه تم اختبار التشخيص له وقد وجد أن النموذج مشخص تشخيصاً علوياً وبناءاً على ذلك سنعتمد طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (Tow Stage Least

Square) لغرض حل أنموذج المعادلات الآنية الخاصة ببحثنا ولانها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة (Koutsoyiannis, 1977: 384).

❖ الاسلوب التحليلي لتقدير نماذج المعادلات الآنية (طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين) (2SLS):

تعد هذه الطريقة من الطرق الشائعة الأستخدام في الدراسات القياسية للحصول على مقدرات متوافقة للمعلمات في نموذج المعادلات الآنية والذي تم إفتراضه لمعالجة التأثير المتبادل في قيمة المتغير التابع على المستقل والتأثير المتبادل في قيمة المتغير المستقل على التابع (بخيت و فتح الله ،٢٠٠٢: ٢٨٤).

إذ أن مقدرات المربعات الصغرى العادية تكون متحيزة ولتجنب هذا التحيز يمكن إيجاد متغير يتميز بكونه مساوياً في القيمة المتغير الداخلي ويجب أن لا يكون مرتبطاً مع الخطأ العشوائي. إذ وجد هذا المتغير وتم إستبدالة مع المتغير الداخلي إذ يظهر كمتغير مفسر ويكون غير مرتبط مع الخطأ العشوائي، فأن الفرضيات الأساسية للنموذج تكون محققة. ويسمى هذا المتغير بمتغير الأداة ليحل محل المتغير الداخلي، اي أنه لا توجد سببية بين المتغير الأداة وأي من المتغيرات الداخلية فاستخدام متغير الأداة يجنب النموذج مشكلة عدم تحقق فرضية المربعات الصغرى الاعتيادية(OLS) ولإيجاد ذلك المتغير نستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) (شيخي ،٢٠١١: ١٧٤).

❖ سبب إستخدام نموذج المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS)

نجد أن المتغير التابع مازال هو المتغير الداخلي الأصلي لكن التغيير تم في المتغيرات الداخلية الموجودة في الجانب الأيمن للمعادلة الهيكلية، ومن خواص المربعات الصغرى ذات مرحلتين: (شيخي،٢٠١١: ١٧٥)

١- تتميز مقدرات (2SLS) بأنها متسقة ولكن تظل متحيزة في العينات الصغيرة فكلما كبر حجم العينة كلما كانت هذه المقدرات غير متحيزة.

٢- إذ كانت المتغيرات الخارجية مرتبطة فان النموذج لن يكون صحيحاً.

٣- ان استخدام إحصائية لاختبار المعنوية الإحصائية للمعالم فإن مقدرات (2SLS) تكون أفضل بكثير من مقدرات(OLS).

٤- يجب التأكد من المتغيرات الداخلة في النموذج المختزل.

❖ مشكلة التشخيص

تعرف مشكلة التشخيص بعدم مقدرتها على إيجاد قيم وحيدة لمعاملات المعادلات الهيكلية عن طريق تقدير الأنموذج المختزل. ولغرض التوصل إلى معالم أنموذج متسقة وغير متحيزة لابد من أن يكون الأنموذج مشخصاً. ويجب تحقيق الشرطين الاتيين: (حديد،٢٠١١ :١١٩)

أ- **شرط الدرجة:** يعد شرطاً ضرورياً ولكن ليس كافياً. وعليه تكون المعادلة مشخصة إذا كان عدد المتغيرات الداخلية والخارجية المستبعدة من المعادلة قيد التشخيص مساوياً أو أكبر من عدد المتغيرات الداخلية في الأنموذج ناقص واحد.

إذ أن: عدد المتغيرات المستبعدة من المعادلة قيد التشخيص والمتضمنة في معادلات المنظومة يجب على الأقل تكون بقدر عدد المعادلات في المنظومة ناقص واحد.

$$\mathbf{K-m \geq G-1}$$

إذ إن:

K: تمثل عدد متغيرات الأنموذج (الداخلية والخارجية).

m: تمثل عدد المتغيرات الداخلية والخارجية للمعادلة قيد التشخيص.

G: تمثل عدد المعادلات وهي مساوية لعدد المتغيرات الداخلية.

ب-شرط الرتبة: يعد شرطاً كافياً لتحديد فيما إذا كانت المعادلة مشخصة ام لا. علية تكون المعادلة مشخصة في منظومة المعادلات (G) إذا تم التوصل إلى تكوين محدد واحد على الأقل (غير صفري) من الرتبة (G-1) من معاملات المتغيرات المستبعدة من المعادلة قيد التشخيص والمتضمنة في معادلات آخرى للأنموذج، أما إذا كان جميع المحددات للمعادلات صفرية فإن معادلات الأنموذج دون التشخيص ومن ثم لا يمكن تقدير معلماتها. ويتم التوصل إلى شرط الرتبة من خلال:

١- كتابة المعالم الهيكلية كافة بدلالة جميع المتغيرات في المنظومة بشكل جدول بعد ترتيب المعادلات وأن معلمة المتغير المستبعد مساوية للصفر.
٢- استبعاد الصف الخاص بمعاملات المعادلة المراد تشخيصها.
٣- استبعاد الأعمدة الخاصة بالمتغيرات والتي تم تحويها المعادلة المراد تشخيصها بذلك يتم الحصول على جدول خاص بمعالم المتغيرات المستبعدة.
٤- من خلال المحددات ذات الرتبة (G-1)، في حالة وجود محدد واحد على الأقل لهذه المحددات غير صفري فإن المعادلة تكون مشخصة، وفي حالة كون جميع المحددات صفرية فإن المعادلة تكون تحت التشخيص.

للتوصل إلى أن المعادلة مشخصة تماماً أو فوق التشخيص يتم استخدام شرط الترتيب.

٣-١-١: متغيرات النموذج

المتغيرات المعتمدة

أ- حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(GDP): هو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثانية مقسوماً على العدد الكلي للسكان. ولهذا المؤشر أهمية في قياس مستوى التنمية الاقتصادية والأداء الكلي للاقتصاد.

ب-نسبة إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي إلى الذكور (Edu) : هو عدد الطلاب المسجلين في الصف الأخير من المرحلة الثانوية للإناث في السنة مقسوماً على إجمالي السكان في سن التعليم الثانوي ومضروباً في ١٠٠.

ت-نسبة الإناث إلى الذكور في المشاركة بالقوة العاملة (L) : هي جملة المرأة النشيطين اقتصادياً من(١٥ – ٦٤) إلى نسبة الذكور النشيطين اقتصادياً بنفس الفئة العمرية مضروبا في ١٠٠.

ث-معدل العمر المتوقع عند الولادة (Age) : هو عدد السنين المتوقعة للبقاء على قيد الحياة بفرض ثبات أنماط الوفيات السائدة عند الولادة للذكور والإناث.

المتغيرات المستقلة

١. معدل الزيادة السكانية (POP): وتأثيرة على التنمية الاقتصادية محل جدل بين الاقتصادين. وهناك ثلاث وجهات حول تأثيرة على التنمية. فمن وجهة نظر المالثاسيون الجدد أن السيطرة على النمو السكاني شرط لتحقيق أي مكاسب تنموية .وهناك من يرى انه ليس هناك علاقة سببية بين النمو السكاني والتنمية، ومن وجهة نظر آخرى من

يرون أن للنمو السكاني تأثير موجب على التنمية الاقتصادية. (يونس،٢٠١١، ٢٣٥-٢٥٢)

أ- معدل الخصوبة الكلي (Fe): هو متوسط عدد الاطفال الذين يمكن أن تنجبهم المرأة خلال مدتها الانجابية الطبيعية ، اذا كان سلوكها الانجابي طول مدة حياتها يطابق معدل الخصوبة الخاصه بالعمر في سنة معينة. ويكون تأثيرة عكسي مع مؤشرات تمكين المرأة. فكلما إنخفضت الخصوبة أدت إلى ارتفاع معدلات التعليم والعمل والصحة.

ب-الحريات المدنية (CL):هي الحقوق التي يزاولها الفرد بهدف تحقيق مصلحة فردية خاصة كحرية التعليم والعمل والتجول والاستقرار، والحقوق العائلية كحق الزواج وحقوق الأطفال، والحماية والأمن وحق الحياة كالكرامة والسلامة الشخصية، كذلك إن التخلي عن العادات والتقاليد له دوراً كبيراً في تحسين مستوى الحريات المدنية. وتكون ذات تأثير طردي مع مؤشرات تمكين المرأة .

٣-٢: تحليل النتائج والمناقشة:

لقد تم تقدير النموذج بإستخدام بيانات السلسلة الزمنية (Time series data) للمدة (1990-2015) فقد شمل التحليل عشرة دول عربية نامية وهي (قطر ، البحرين ، مصر ، الاردن ، موريتانيا ، جيبوتي ، الجزائر ، المغرب ، لبنان ، تونس)، وهي من البلدان العربية التي توفرت عنها بيانات كافية لتقدير نموذج البحث.

٣-٢-١ : التمكين التعليمي للمرأة وتأثيره على التنمية

$$GDP=a_0+a_1\ edu+a_2\ pop+u_1 \quad ....(1)$$

$$EDU=b_0+b_1 gdp+b_2 fe+b3\ cl+u_2 \quad ....(2)$$

تم تحليل أثر المتغيرات المستقلة على المتغير الداخلي (المعتمد) حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) وكانت تقديرات النموذج أن تأثيرمعدل قيد الإناث في التعليم الثانوي كان موجبا ومعنويا على حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى معنوية (٠,٠٥) في قطر والبحرين والجزائر والمغرب ومصر وجيبوتي ولبنان ، اي هناك علاقة طردية موجبة بين من التعليم الثانوي للإناث ومستوى التنمية الاقتصادية المعبر عنها (حصة الفرد من الناتج) .

إذ تشير العديد من الدراسات التطبيقية إلى مدى أهمية التعليم وبالأخص تعليم المرأة بالنسبة للاقتصاد الوطني ، نظراً لما يشكله تعليم المرأة من دوراً اساسياً في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية من خلال رفع كفاءة وانتاجية العنصر البشري، وكما ان لتعليم المرأة أثار إيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع.ويتفق ذلك مع نتائج الدراسات المقدمة من قبل (Schultz,1961) و(Denison,1962) و(Dollar and Gatti ,1999) والمشار اليهما بالفصل الاول. ويتبين من خلال دراسة صكب واغاراوال وراشد أن هناك علاقة ايجابية طويلة الامد بين تمكين المرأة والنمو الاقتصادي، وان تمكين المرأة يحفز النمو الاقتصادي طويل الأجل في البلد (Saqib& Aggarwal&Rashid,2016) المشار اليها بالفصل الاول.

وعند إختبار مدى قابلية متغير (edu) معدل التعليم الثانوي المقدر للإناث في تفسير التغيرات الحاصلة للمتغير المعتمد (GDP) تبين بان قيمة (t*) المحتسبة في أغلب البلدان أكبر من قيمة (t) الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥) مما يدل على معنوية المتغيرين. وقد تبين ان قيمة (f*) المحتسبة في أغلب الدول المختارة لعينة الدراسة أكبر من قيمتها (F) الجدولية والبالغة (2.49) وبمستوى معنوية (٠,٠٥) وهذا يدل على معنوية العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير المعتمد والمتغير المستقل.

اما بالنسبة للمتغير المستقل (النمو السكاني) تبين ان معدل النمو السكاني ظهر موجباً معنوياً في أغلب الدول المختارة عينة الدراسة عند مستوى معنوية (٠,٠٥). اما قابلية متغير النمو السكاني في تفسير التغيرات الحاصلة للمتغير المعتمد يتبين ان قيمة (t*) المحتسبة في أغلب بلدان العينة أكبر من قيمة (t) الجدولية مما يدل على معنوية المتغيرين. وتشيرالقوة التفسيرية للنموذج أن قيمة معامل التحديد (R^2) التي بلغت (٩٨%) في قطر وتونس والمغرب و(٨١%) في البحرين و(٩٦%) في الجزائر و(٩٧%) في مصر و (٧٥%) في جيبوتي و(٨٢%) في لبنان و(٩٠%) في موريتانيا، تفسر بوساطة التغيرات الحاصلة في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والمتبقي هي عوامل آخرى لايتضمنها النموذج المقدر.

ونجد أن التأثير الموجب لحصة الفرد في الناتج المحلي الاجمالي على نسبة قيد الإناث في التعليم الثانوي للإناث بالنسبة للذكور في المعادلة معنوي في كل من البحرين والجزائر والمغرب ومصر وجيبوتي وتونس ولبنان عند مستوى معنوية (٠,٠٥). هذه النتيجة تتوافق مع

الدراسات السابقة التجريبية التي وجدت إن ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الإلتحاق بالتعليم الثانوي، إذ أن حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تساهم في زيادة معدلات الإلتحاق بالتعليم. فقد توصلت دراسة جافاد إلى أن العلاقة بين معدل الإلتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) إيجابية وكانت أقوى بالنسبة للإلتحاق بالتعليم الثانوي (Sadeghi, 1999: 15).

كذلك أظهرت التقديرات الواردة في الجدول (١) أن معدل الخصوبة ظهر معنوياً سالباً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) في كل من قطر والجزائر والمغرب ومصر وجيبوتي وموريتانيا وتونس وهذا يدل على وجود تأثير عكسي لمعدل الخصوبة على تعليم الإناث فعند انخفاض الخصوبة سوف يرتفع معدلات التعليم في البلد فيما نستثني البحرين ولبنان التي ظهرت فيها معدل الخصوبة موجبا معنويا عند مستوى (٠,٠٥) إذ (انخفضت) معدل الخصوبة من (٣,٧) سنة (١٩٩٠) إلى(٢,٠) سنة (٢٠١٥) في البحرين مما أدى إلى ارتفاع مستوى التعليم في البحرين، ومن (٣,٠) سنة (١٩٩٠) إلى (١,٧) سنة (٢٠١٥) في لبنان .

كما وظهر مؤشر الحريات المدنية من المعادلة معنوي وذات علاقة طردية مع تعليم الإناث في أغلب دول عينة الدراسة إذ أن إنخفاض الحريات المدنية التي تعيق الإناث في إلتحاقهم بالمدارس كالعادات والتقاليد أدت إلى إنخفاض معدلات الإلتحاق بالتعليم الثانوي للإناث على إعتبار الحريات المدنية هي الحقوق التي يزاولها الفرد بهدف تحقيق مصلحة خاصة فردية من ضمنها التعليم أي وجود تأثير طردي فيما بينهم. ونلحظ إن عدم المساواة بين الجنسين في التعليم له آثار كبيرة وهامة على الخصوبة ووفيات الأطفال كما في دراسة كلاسن (Klasen,1999: 23) والمشار اليها في الفصل الاول.

وعند اختبار مدى قابلية متغير حصة الفرد في تفسير المتغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (EDU) في البحرين تبين بأن (t*) المحتسبة كانت أكبر من قيمتها(t) الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥) كذلك في دولة قطر و الجزائر والمغرب ومصر وجيبوتي وتونس ولبنان وموريتانيا إذ بلغت قيمة (t*) المحتسبة على التوالي (٢,٧٥) (٥,٤١) (٤,٢٦) (٨,٢٩) (٦,٨٩) (٦,٤٩) (٣,٤٥)(٢.٨٩) وهم أكبر من قيمتهم الجدولية. مما يدل على وجود تأثيرات معنوية بين المتغيرين، أما قابلية متغير النمو الخصوبة في تفسير التغيرات

الحاصلة للمتغير المعتمد يتبين ان قيمة (t*) المحتسبة في أغلب بلدان العينة أكبر من قيمة (t) الجدولية مما يدل على معنوية المتغيرين، فيما نستثني البحرين والاردن تكون قيمة (t) الجدولية أكبرمن قيمة (t*) المحتسبة مما يدل على عدم معنوية المتغيرين. ونجد ان قابلية مؤشرالحريات المدنية (CL) في تفسير التغيرات الحاصلة لحصة الفرد من الناتج (EDU) في اغلب البلدان معنوية وعند مستوى معنوية (٠,٠٥)، اما قطر والجزائر وتونس والاردن ظهرت فيها قيمة (t*) المحتسبة اقل من الجدولية وعند مستوى معنوية (٠,٠٥) مما يدل على عدم معنوية المتغيرين فيها.

وتشير القوة التفسيرية للنموذج عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ان (٥٥%) في قطر و(٦٧%) للبحرين و (٩٥%) في الجزائر وموريتانيا ، و(٩٤%) في المغرب ومصر، و(٧٢%) في جيبوتي و(٩٨%) في تونس و (٨٩%) في لبنان من التغيرات الحاصلة في التعليم الثانوي للجنسين تفسر بوساطة التغيرات الحاصلة في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والمتبقي هي عوامل آخرى لايتضمنها النموذج. وقد اتضح ان قيمة (F*) المحتسبة في اغلب الدول المختارة لعينة الدراسات أكبر من نظيرتها (F) الجدولية والبالغة (٢.٤٩) مما يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد. فيما عدا الاردن بلغت قيمة (F*) المحتسبة أقل من نظيرتها الجدولية مما يدل على عدم معنوية العلاقة بين المتغيرين. اما دولة قطر وموريتانيا فقد ظهر تأثير حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي معنوياً وذات علاقة عكسية سالبة مع التعليم الثانوي للإناث بوصفهم من الدول النفطية والتي تعتمد على عائدات الثروة الطبيعية من النفط والغاز برفع كفاءة وإمكانيات الطاقة البشرية عن طريق مناهج الدراسة الثانوية والجامعية والأستفادة من تقنيات التعليم الجامعي الحديث.

نستنتج من خلال النتائج إلى وجود علاقة طردية قوية بين تعليم الإناث كعامل مساعد للتمكين و زيادة مستوى التنمية الاقتصادية والمعبر عنها (GDP) متوسط دخل الفرد. ونجد من أكثر دول العينة تاثيراً على المتغير الداخلي متوسط دخل الفرد (GDP) كان في دولة البحرين بمقدار (68625.07) تليها دولة قطر بمقدار (32132.4) اما الأقل تاثيراً كان في موريتانيا بمقدار(1359.3). ونجد إن أرتفاع تعليم الإناث أدى إلى زيادة الدخل وإنخفاض الخصوبة وارتفاع الحريات المدنية، كما ونستنتج وجود علاقة طردية موجبة بين مستوى التنمية الاقتصادية

والمعبر عنها (GDP) كمتغير مستقل وبين تعليم الإناث كمتغير معتمد وإن أكثر دول العينة تاثيراً معنوياً كان في تونس بمقدار (5.5) تليها الجزائر بمقدار (5.1) مصحوبا بإنخفاض في الخصوبة وارتفاع الحريات. ونلحظ من خلال العلاقة المتبادلة بين تمكين المرأة تعليمياً ومستوى التنمية الاقتصادية ان هناك تاثيراً معنوياً قوياً بين تمكين المرأة تعليمياً والنمو الاقتصادي (دخل الفرد) في البلدان عينة الدراسة المختارة، مما هو عليه الحال من تأثير التنمية على تمكين المرأة.

جدول (١) : تقدير نتائج مؤشر التعليم الثانوي للجنسين خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

التعليم الثانوي للجنسين	المعادلات	B0	B1	B2	B3	R Square	F
قطر	GDP = F(Edu , POP)	5.2 (3.6)	-4.2 (-2.7)	-0.3 (-2.2)	———	55	3.2
	Edu= F(GDP , Fe, CL)	11410.1 (41.6)	32132.4 (-10.5)	212.7 (2.9)	-611.7 (-18.6)	98	446.2
البحرين	GDP = F(Edu , POP)	-48935.3 (-6.5)	68625.1 (9.3)	392.5 (-4.6)	———	81	32.3
	Edu= F(GDP , Fe, CL)	0.8 (7.339)	1.7 (3.8)	0.1 (0.482)	-0.1 (-2.5)	67	6.1
الجزائر	GDP = F(Edu , POP)	226.8 (0.1)	3499.8 (2.2)	1128.1 (6.8)	———	96	187.6
	Edu= F(GDP , Fe, CL)	1.2 (16.1)	5.1 (5.4)	-0.1 (-17.1)	-0.1 (-1.1)	95	186.1
المغرب	GDP = F(Edu , POP)	-716.2 (-0.3)	5080.2 (3.1)	1038.3 (16.2)	———	98	747.1
	Edu= F(GDP , Fe, CL)	0.9 (15.9)	4.1 (4.2)	-0.1 (-7.2)	-0.1 (-2.8)	94	118.8
مصر	GDP = F(Edu , POP)	-3197.4 (-2.3)	5294.1 (5.5)	661.1 (8.1)	———	97	280.1
	Edu= F(GDP , Fe, CL)	0.8 (9.8)	0.1 (8.2)	-0.1 (-5.1)	0.1 (1.8)	94	126.8
جيبوتي	GDP = F(Edu , POP)	-1267.3 (-3.1)	34744.1 (7.4)	44.5 (1.9)	———	75	22.4
	Edu= F(GDP , Fe, CL)	0.1 (1.7)	0.8 (6.8)	-0.4 (-3.1)	0.5 (3.9)	72	19.6

جدول (١) : تقدير نتائج مؤشر التعليم الثانوي للجنسين خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

التعليم الثانوي للجنسين	المعادلات	B0	B1	B2	B3	R Square	F
موريتانيا	GDP = F(Edu , POP)	7097.5 (10.8)	-1359.3 (-5.8)	49.8 (0.5)	———	90	68.5
	Edu= F(GDP , Fe, CL)	3.4 (12.7)	-0.2 (-2.8)	-0.3 (-9.4)	-0.1 (-2.7)	95	160.1
الاردن	GDP = F(Edu , POP)	178.1 (1.1)	-174.2 (-1.1)	-0.3 (-0.7)	———	.088	0.7
	Edu= F(GDP , Fe, CL)	1.1 (20.1)	-0.1 (-0.7)	-0.1 (-0.9)	0.1 (0.1)	.087	0.6
تونس	GDP = F(Edu , POP)	9886.1 (5.2)	-1517.5 (-1.1)	396.6 (2.8)	———	98	468.1
	Edu= F(GDP , Fe, CL)	1.1 (14.4)	5.5 (6.4)	-0.1 (-12.3)	0.1 (1.1)	98	373.7
لبنان	GDP = F(Edu , POP)	9403.1 (4.5)	8887.9 (2.9)	-97.8 (-1.8)	———	82	33.3
	Edu= F(GDP , Fe, CL)	0.4 (5.9)	2.4 (3.4)	0.1 (8.8)	0.1 (4.1)	89	61.8

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج SPSS 22

الاقواس تشير الى قيمة (t) المحتسبة.

٣-٢-٢ : التمكين الاقتصادي للمرأة وتأثيره على التنمية

$GDP=a_0+a_1le + a_2\ PoP + u_1$ ...(3)

$LE=b_0+b_1\ gdp + b_2fe + b_3cl+u_2$ ....(4)

تم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2.S.L.S) للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) وتظهر التقديرات المتمثلة بمعادلة حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ان مشاركة الإناث في القوة العاملة كنسبة من الذكور موجبة ومعنوية في كل من البحرين والجزائر ومصر عند مستوى معنوية (٠,٠٥) فعند ارتفاع الأيدي العاملة سوف يرتفع الدخل، فزيادة فرص العمل للمرأة وتحسين نوعيتها وازالة الحواجز المفروضة على ملكية المرأة وزيادة الأصول المنتجة والسيطرة عليها كالارض والسكن والمدخرات وغيرها، تعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والحد من الفقر مما يؤدي إلى زيادة مكانة المرأة ومشاركتها في زيادة التنمية. كما مشار إليها بالمبحث الثاني من فصل الاول. ونجد ان للقروض الصغيرة التي تقدمها الجمعيات الأهلية للنساء دور في زيادة دخل المرأة المشاركات في المنظمات المانحة للقرض. كما جاء في دراسة عبدة (عبدة،٢٠١٤) المشار اليها بالفصل الاول.

وعند إختبار مدى قابلية مشاركة المرأة في القوة العاملة كنسبة من الذكور (Le) في تفسير التغيرات الحاصلة للمتغير الداخلي متوسط دخل الفرد(GDP) يتبين ان قيمة (t*) المحتسبة في أغلب البلدان أكبر من قيمة نظيرتها (t) الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥) مما يدل على معنوية المتغيرين، اما قطر والمغرب وتونس ولبنان ظهرت فيهم قيمة (t) الجدولية أكبر من قيمة (t*) المحتسبة مما يدل على عدم معنوية المتغيرين فيهما.

اما معدل الزيادة السكانية فيظهر بعلاقتة الطردية في كل من موريتانيا جيبوتي المغرب الجزائر والبحرين إذ ارتفاع عدد السكان سوف يعمل على زيادة القوى العاملة في البلد وبالتالي ارتفاع مستوى الإنتاج وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، اما في مصر وقطر فالحالة معاكسة تماماً إذ أن الزيادة السكانية أدت إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لإنخفاض مستوى الدخل فيها ففي مصر مثلاً أدت الزيادة السكانية إلى إرتفاع مستوى الاستهلاك مما أدى إلى زيادة الطلب الاجمالي على السلع بنوعيها الضروري والكمالي مقابل محدودية الدخل وزيادة الحاجات وهذا أدى إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي. اما قطر فانها تعتبر من الدول المنخفضة السكان لهذا حافظت قطر على المركز الأول عالمياً في متوسط نصيب الفرد، إذ

وصل إلى ١٢٩ ألف دولار سنوياً، لكن هذا الدخل سوف ينخفض مع الزيادة في أعداد السكان الوافدين والتي تعود دخولهم إلى بلدهم الأم مما يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الاجمالي لقطر، كما ظهرت النتائج في الأردن وموريتانيا بأنها غير معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وهذا يعني بأنه ليس هناك تأثير بين الزيادة السكانية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي. اما قابلية متغير النمو السكاني في تفسير التغيرات الحاصلة للمتغير المعتمد يتبين ان قيمة (t*) المحتسبة في الجزائر والمغرب وجيبوتي وتونس أكبر من قيمة (t) الجدولية مما يدل على معنوية المتغيرين، أما بقية دول العينة فقد ظهرت قيمة (t) الجدولية أكبر من نظيرتها (t*) المحتسبة مما يدل على عدم معنوية المتغيرالمستقل والمتغير المعتمد. وتشير القوة التفسيرية للنموذج ان (R^2) التي بلغت(٦٧%) في قطر و (٩٣%) في البحرين و(٩٧%) في الجزائر و(٩٦%) في مصر و(٨٥%) في جيبوتي، تفسر بوساطة التغيرات الحاصلة في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والمتبقي هي عومل آخرى لا يتضمنها النموذج المقدر.

وقد تبين أن قيمة (f*) المحتسبة في كل البلدان المختارة لعينة الدراسات أكبر من قيمة (f) الجدولية والبالغة (٢.٤٩) وبمستوى معنوية (٠,٠٥) مما يدل على معنوية العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير المعتمد والمستقل.

يتضح من خلال الجدول (٢) تحليل آثر المتغيرات المستقلة (متوسط دخل الفرد، الخصوبة، الحريات المدنية) على المتغير التابع (LE) المتمثل بنسبة معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة من الذكور، إذ يبين التقدير بأن التأثير الحاصل لحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على المتغير التابع (LE) ظهر موجباً معنوياً في معظم دول العينة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) إذ ظهرت اشارة متغير (GDP) موجبة، ونجد إن اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وزيادة معدل مشاركتها في سوق العمل يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية، كحصولها على فرص التوظيف التي تؤمن للمرأة مصدراً ثابتة للدخل وبذلك يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل، ويعد خلق فرص عمل خاصة للمرأة وظائف ملائمة ومستدامة وهي آلية الأكثر تحدياً التي تؤثر من خلالها على التنمية الاقتصادية وبالتالي النهوض بقابيلة المرأة من خلال ما استحدثته من فرص العمل. المشار إليه بالمبحث الثاني من الفصل الاول. كما أن انخفاض الخصوبة وأرتفاع التعليم والحريات المدنية لدى المرأة تساهم في زيادة مشاركتها في القوة العاملة.

وعند اختبار مدى قابلية (GDP) في تفسير المتغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (LE) تبين بان (t*) المحتسبة في كل من البحرين والجزائر ومصر وجيبوتي وتونس لمعلمتهم على التوالي (٧,٢٢) (١٦,٣١) (٨,٤٣) (٢,٥٣) (١٣,٩٩) وهم أكبر من قيمتهم الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥) مما يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغيرين . وقد اتضح ان قيمة (F*) المحتسبة في كل البلدان عينة الدراسة أكبر من نظيرتها (F) الجدولية والبالغة (٢,٤٩) مما يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد.

كذلك أظهرت التقديرات الواردة في الجدول (٢) ان المتغير الخارجي المتمثل (بمعدل الخصوبة) في دولة قطر والبحرين والجزائر والمغرب وجيبوتي وموريتانيا والاردن وتونس ولبنان ظهر سالباً معنوياً مع المتغير الداخلي (LE) وعند مستوى معنوية (٠,٠٥)فعند انخفاض الخصوبة نتيجة تغير العادات والتقاليد وارتفاع مستوى التعليم لدى المرأة يؤدي إلى زيادة انخراط المرأة في سوق العمل. وتوضح النتائج في الجدول (٢) بأن هناك علاقة طردية بين مشاركة المرأة ضمن القوى العاملة ومستوى الحريات المدنية في كل من الأردن، موريتانيا، جيبوتي، الجزائر، البحرين فأرتفاع الحريات المدنية وتحرر المرأة من قبضة العادات والتقاليد دفع بها للدخول بقوة إلى سوق العمل.

وتشير القوة التفسيرية للنموذج (R^2) ان (٩٠%) في البحرين و(٩٥%) في الجزائر و(٩٩%) في تونس و(٨٦%) في مصر و(٩٠%) في جيبوتي و(٩٩%) في تونس من المتغيرات الحاصلة في نسبة القوة العاملة بين الإناث والذكور تفسر بوساطة التغيرات الحاصلة في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والمتبقي هي عوامل آخرى لايتضمنها النموذج.

تشير قيمة R^2 إلى القوة التفسيرية للنموذج والتي توضح مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل ، كما تمثل قيمة F معنوية النموذج سواء للمعادلة الأولى او الثانية.

نستنتج من خلال نتائج مشاركة المرأة في سوق العمل كنسبة من الرجل إلى وجود علاقة طردية ذات تاثير قوي بين تمكين المرأة اقتصادياً كمتغير خارجي ومتوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمتغير داخلي، ونجد ان من أكثر الدول المختارة تاثيراً على المتغير الداخلي (LE) كان في جيبوتي بمقدار (326.1) في حين أن أدنى الدول تاثيراً معنوياً على المتغير الداخلي كان في الاردن بمقدار (2.4).

كما ونلحظ وجود علاقة طردية بين متوسط دخل الفرد (GDP) كمتغير داخلي والتمكين الاقتصادي للمرأة (LE) كمتغير خارجي، وإن أكثر الدول تاثيراً في المعادلة الثانية كان في جيبوتي (0.10) اي أن علاقة تمكين المرأة اقتصادياً اكثر تاثيراً في البلدان النامية على التنمية الاقتصادية.

جدول (٢): تقدير نتائج مؤشر القوة العاملة للجنسين خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

القوة العاملة للجنسين	المعادلات	B0	B1	B2	B3	R Square	F
قطر	GDP = F(Le , POP)	87844.1 (3.1)	4.7 (0.1)	-218.1 (-1. 2)	———	90	67.8
	LE= F(GDP, Fe, CL)	95.7 (4.6)	0.1 (-0.8)	-5.7 (-2.3)	-3.6 (-3.6)	85	42.1
البحرين	GDP =F(Le , POP)	-771.1 (-2.1)	55.8 (1.4)	403.2 (39.1)	———	99	1134.1
	LE= F(GDP, Fe, CL)	3.2 (1.1)	0.1 (7.2)	-5.8 (-5.3)	0.7 (0.6)	90	69.3
الجزائر	GDP =F(Le , POP)	1650.4 (1.6)	146.2 (3.8)	362.1 (2.8)	———	97	257.4
	LE= F(GDP, Fe, CL)	-3.6 (-1.5)	0.1 (16.3)	-0.5 (-2.4)	0.7 (3.2)	95	141.2
المغرب	GDP =F(Le , POP)	5530.5 (7.2)	-4.7 (-0.2)	947.4 (10.3)	———	98	511.1
	LE= F(GDP, Fe, CL)	52.4 (10.5)	-0.1 (-2.5)	-1.7 (-2.2)	-1.8 (-2.9)	64	5.1
مصر	GDP = F(Le , POP)	3301.6 (12.6)	65.2 (4.3)	-246.3 (-1.2)	———	96	217.3
	LE= F(GDP, Fe, CL)	-5.4 (-1.1)	0.1 (8.3)	6.2 (9.6)	-0.2 (-0.6)	86	48.2
جيبوتي	GDP = F(Le , POP)	26317.4 (11.1)	-326.1 (-10.3)	59.1 (3.1)	———	85	42.5
	LE= F(GDP, Fe, CL)	64.4 (44.6)	0.1 (2.5)	-4.1 (-36.1)	0.1 (0.4)	90	718.7

جدول (٢): تقدير نتائج مؤشر القوة العاملة للجنسين خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

القوة العاملة للجنسين	المعادلات	B0	B1	B2	B3	R Square	F
موريتانيا	GDP = F(Le , POP)	11861.4 (5.9)	-89.6- (-4.1)	70.4 (0.6)	———	86	45.3
	LE= F(GDP, Fe, CL)	96.7 (19.1)	-0.1 (-1.8)	-11.9 (-15.1)	0.1 (0.4)	98	359.6
الاردن	GDP = F(Le , POP)	108.8 (6.5)	-2.4 (-6.6)	-0.1 (-.6)	———	68	15.6
	LE= F(GDP, Fe, CL)	35.7 (6.3)	-0.2 (-1.6)	-4.2 (-6.5)	0.3 (0.3)	76	24.3
تونس	GDP = F(Le , POP)	6512.1 (2.2)	26.1 (0.4)	579.7 (4.6)	———	98	444.1
	LE= F(GDP, Fe, CL)	34.6 (25.7)	0.1 (13.9)	-3.5 (-16.5)	0.1 (0.4)	99	1022.6
لبنان	GDP = F(Le , POP)	6096.4 (0.7)	165.5 (1.1)	-49.6 (-0.7)	———	76	23.3
	LE= F(GDP, Fe, CL)	34.1 (7.1)	0.1 (1.6)	-4.1 (-5.1)	-0.3 (-0.7)	84	41.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج SPSS 22

الاقواس تشير الى قيمة (t) المحتسبة.

٣-٢-٣: التمكين الصحي للمرأة وتأثيره على التنمية

$GDP=a_0+a_1\ age + a_2\ pop + u_1$ ....(5)

$AGE= b_0+b_1\ gdp + b_2 fe + b_3 cl + u_2$ ....(6)

تم تقدير معادلتي النموذج بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2.S.L.S) لمعرفة أثر المتغيرات الخارجية على المتغير الداخلي، ونلحظ أن تأثير معدل العمر المتوقع عند الولادة المقدر(age) كان موجبًا ومعنويا على حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(GDP) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) في قطر والبحرين والجزائر والمغرب ومصر وجيبوتي وموريتانيا، اي معنوية موجبة في أغلب الدول العربية النامية المختارة في موضع الدراسة. وان هناك علاقة طردية موجبة بين معدل العمر المتوقع عند الولادة للإناث وحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ ان ارتفاع الدخل يؤدي إلى ارتفاع عدد سنوات العمر المتوقع للولادة عند الإناث. إذ أن الزيادات في نصيب الفرد من الدخل تؤدي إلى تحسين في المقاييس المختلفة للمساواة بين الجنسين (كالتعليم – الصحة – السياسة) مما يشير إلى وجود إخفاقات تعرقل الاستثمار في الفتيات في البلدان النامية والتي يمكن التغلب عليها عن طريق تقدم التنمية وهذه تتفق مع دراسة دولار وغاتي (Dollar and Gatti ,1999) المشار اليها في الفصل الاول.

وعند إختبار مدى قابلية المتغير (age) في تفسير التغيرات الحاصلة للمتغير المعتمد (GDP) تبين ان قيمة (t*) المحتسبة في هذه معظم بلدان العينة أكبر من نظيرتها (t) الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥) . مما يدل على تاثير (GDP) بالتغيرات الحاصلة في (age) و وجود علاقة معنوية بين المتغيرين . وقد تبين ان قيمة (F*) المحتسبة في هذه البلدان أكبر من قيمتها المحتسبة والبالغة (٢.٤٩) وبمستوى معنوية (٠,٠٥) وهذا يدل على معنوية العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير المعتمد والمتغير المستقل .

اما بالنسبة لمتغير النمو السكاني كما في الجدول(١٤) يوضح ان معدل النمو السكاني كان سالبا معنويا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) في قطر وموريتانيا والاردن، فارتفاع الدخل يعد جزءاً من أجزاء ونتائج التنمية والذي يؤدي إرتفاعه إلى إنخفاض معدل الوفيات من خلال زيادة حصة الفرد بسبب تحسين الخدمات الصحية ونوعية الغذاء، فهناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل ومعدل وفيات الإناث فكلما زاد مستوى الدخل كلما إنخفاض معدل الوفيات والعكس

صحيح، أيضاً يؤثر تحسين الدخل على معدل الولادات ولكن تأثيره يختلف سواء سلباً أو إيجاباً من مجتمع لآخر، فقد يؤدي تحسن مستوى الدخل إلى تأخير سن الزواج ومن ثم إلى انخفاض الخصوبة أو قد يؤدي إلى تعدد الزوجات ومن ثم ارتفاع الخصوبة، كذلك فإن رفع مستوى الخدمات في المجتمع يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين مستوى الدخول والحد من البطالة ورفع مستوى معيشة الافراد، وهذا ينعكس على المستوى التعليمي للافراد ولاسيما الإناث من خلال توفيرالمؤسسات التعليمية وانخفاض مستوى الأمية، علماً بأن التعليم بدوره يؤخر سن الزواج ويرفع من مستوى الوعي مما يخفض الخصوبة (بن جليلي، ٢٠٠٨: ١-٢) كما مشار اليه بالفصل الاول.

وعموما فقد إنخفضت الخصوبة انخفاضاً كبيراً في معظم البلدان النامية على مدى العقدين الماضيين، وكان لها أثر في تقليل احتمالية موت الإناث خلال مدة حملهن، وأدى ذلك إلى إرتفاع معدل النمو سكاني وهذا يتفق مع دراسة دوفلو (Duflu,2012:1013) المشار اليها في الفصل الاول. كما وظهر معدل النمو السكاني موجبا معنويا عند مستوى (٠,٠٥) في كل من البحرين والجزائر والمغرب ومصر. وعند اختبار مدى قابلية متغير النمو السكاني في تفسير التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي في قطر والبحرين والجزائر والمغرب ومصر وموريتانيا وتونس تبين بان قيمة (t*) المحتسبة أكبر من نظيرتها الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، ذلك يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد، امابقية دول العينة ظهرت غير معنوية. وقد تبين أن قيمة (F*) المحتسبة أكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) مما يدل على معنوية العلاقة المفترضة بين المتغير المعتمد والمتغير المستقل.

وتشير القوة التفسيرية للنموذج ان قيمة معامل التحديد(R^2) التي بلغت ٩٧% في قطر والبحرين و٩٨% في الجزائر والمغرب ومصروتونس و٧٨% في جيبوتي و٨١% في موريتانيا و٧٦% في لبنان تفسر بوساطة التغيرات الحاصلة في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والمتبقي هي عوامل آخرى لايتضمنها النموذج المقدر .

ونجد ان التأثير الموجب لحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على معدل العمر المتوقع عند الولادة للإناث معنوي في دولة قطر والبحرين والجزائر وجيبوتي وموريتانيا ومصر والمغرب وتونس عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

وان اشارة متغير حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تتوافق مع الدراسات التجريبية السابقة و القائلة بان زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ستؤدي إلى ارتفاع التمكين الصحي للإناث المتمثل (بمتغير العمر المتوقع للولادة عند الإناث) إذ أن حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تساهم في رفع معدلات العمر المتوقع عند الولادة للإناث. ويرتبط متوسط العمرالمتوقع عند الولادة للإناث إيجابياً بالناتج المحلي الاجمالي للفرد (Sen,1999:44). فمن خلال تأثير الناتج المحلي الاجمالي على زيادة دخل الفرد و تخفيض الفقر والجوع، تحسين صحة الأمهات، مكافحة فايروس نقص المناعة البشرية والملاريا والإيدز والأمراض الآخرى، وتوفير العقاقير الرئيسية المناسبة على أساس دائم، وزيادة الأستخدام الصحي للحياة ومرافق الصرف الصحي، والحصول على السلع والخدمات الأساسية التي قد تنقذ حياتهم. وتعكس الوفيات توفر المياه النظيفة، وحالة البيئة المنزلية وصحة الأم (UNICEF,2008) المشار إليها في الفصل الاول.

كما تعد محو الأمية مقياسا للرفاهية وكذلك شرطاً للتنمية الاقتصادية للبلد (ماكلوين واخرين ،١٩٧٩:١٢٩). إذ انخفضت معدل الوفيات في البلدان النامية، بسبب إنخفاض وفيات الاطفال والرضع وتحسين العلاج الطبي للامراض المعدية كالملاريا والكوليرا والحمى الصفراء وحمى التيفوئيد والجدري والسل وامراض الجهاز التنفسي الآخرى. كل هذه العوامل أدت إلى إرتفاع في تحسن الحالة الصحية ومن ثم تحسين دخل الفرد. وتستمر العلاقة الإيجابية بين معدل العمر المتوقع والدخل الفردي إلى ان يصل إلى مستوى معين (نافزيجر،٢٠٠٦:٣٧٤). كما وإن توفير كافة الخدمات الصحية للمرأة خلال مرحلتي الحمل والولادة كتوفير خدمات المشورة والوقاية وعلاج المشاكل الصحية والانجابية، وتدريب وتاهيل العاملين في برامج الصحة الأنجابية، وأيضاً الخدمات الاجتماعية (كالعلاج، الدعم، الوقاية) والقانونية (كمحاربة العنف ضد المرأة). فعند توفير هذه الخدمات بشكل متقدم في البلد سوف تساهم ايضاً في تحسين معدلات الولادات وارتفاع التنمية الاقتصادية.

وعند إختبار مدى قابلية متغير حصة الفرد في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد في البحرين تبين بأن (t*) المحتسبة لمعلمته والبالغة (٦.٢٤) كانت أكبر من قيمتها الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥) كذلك في قطر والجزائر وجيبوتي وموريتانيا وتونس بلغت قيمة (t*) المحتسبة على التوالي (٣.٢٢) (٢٥.٦٤) (١٨.٨٨) (٣.١٩)(١٥.٣٥) وهم أكبر من قيمتهم الجدولية والبالغة (١.٧٠) وبمستوى معنوية (٠,٠٥) وكذلك الحال في مصر والمغرب مما يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغيرين. كذلك أظهرت التقديرات الواردة في الجدول (١٤) من المعادلة الثانية ان معدل الخصوبة في دولة قطر ظهر معنوياً وذات علاقة عكسية سالبة مع معدل العمر المتوقع عند الولادة وهذه نتيجة طبيعية فعند انخفاض الخصوبة تنخفض عدد سنوات العمر المتوقع إذ نجد أن إنخفاض معدل الخصوبة للقطريات (من ٤,٠ ولادة حية في سنة ١٩٩٠) إلى (١,٩ في سنة ٢٠١٥).

كما وظهر معدل الخصوبة في كل من الجزائر والمغرب ومصر وجيبوتي وموريتانيا وتونس والاردن ولبنان معنوياً سالباً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وقد تكون نتيجة هذا الانخفاض، بسبب تغير أنماط الزواج وتنظيم الأسرة، وإختلاف مستوى المعيشة من حيث الدخل ونوع النشاط الاقتصادي السائد في البلد، وهذه الأنماط تتأثر بارتفاع المستوى التعليمي للفرد (لاسيما الإناث)، وإنخفاض معدلات الوفيات للرضع وتحسين الحالة الصحية التي تتلقاها المرأة خلال مرحلتي الحمل والولادة وتطور نمط الحياة الاجتماعية التقليدية. وتعد هذه العوامل ذات تأثير على مؤشر الصحة ومن ثم تلعب الحريات المدنية دوراً في التأثير على إنخفاض معدلات الخصوبة. أما في البحرين نلحظ معدل الخصوبة ظهر موجباً غير معنوياً وقد يكون سبب ذلك تأخير سن الزواج ممن هم في سن الخصوبة المثالية، إهتمام المرأة بالتعليم والتطور المهني أكثر من الحياة الأسرية.

كما وإن للحريات المدنية الموجبة أثر في إنخفاض الخصوبة فان تغير العادات والتقاليد وتوفير فرص التعليم والعمل للمرأة ومساهمتها في القطاعات كافة لعبت دوراً في إنخفاض معدل وفيات الأمهات والاطفال عند الولادة كما تبين في تقديرات الجدول (١٤) وهذا ينعكس في تحسين الحالة الصحية وارتفاع التنمية في البلد، فيما عدا المغرب ولبنان ظهرت الحريات سالبة غير معنوية والاردن موجبة غير معنوية.

وتوضح القوة التفسيرية للنموذج (R^2) أن ٩٨% في قطر و ٩٣% للبحرين و٩٨% في الجزائر وجيبوتي وموريتانيا و٩٤% في المغرب و٩٧% في مصر و٩٩% في تونس من التغيرات الحاصلة في معدل العمر المتوقع عند الولادة تفسر بوساطة التغيرات الحاصلة في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والمتبقي هي عوامل آخرى لايتضمنها النموذج، وقد اتضح أن قيمة (F*) المحتسبة في كل الدول المختارة أكبر من نظيرتها (F) الجدولية مما يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد . اما لبنان فقد ظهرت موجبة غير معنوية والاردن سالب غير معنوي.

نستنتج من خلال نتائج التمكين الصحي للإناث إلى وجود علاقة طردية قوية بين متغير العمر المتوقع عند الولادة للإناث ومتوسط دخل الفرد (GDP) إذ نجد إن أكثر الدول المختارة تاثيراً معنوياً كان في دولة قطر بمقدار (6884.3) إذ أن إدخال التحسينات بصورة جيدة إلى التمكين الصحي للمرأة في دولة قطر أدى إلى ارتفاع دخل الفرد بشكل ملحوظ مصحوبا بزيادة النمو السكاني، اما أقل دولة العينة تاثيراً كان في الاردن بمقدار (3.6) على المتغير التابع (GDP).

كما ونستنتج ايضاً وجود علاقة طردية بين متوسط دخل الفرد والمعبر عنه (GDP) كمتغير خارجي وبين معدل العمر المتوقع عند الولادة للإناث (AGE) كمتغير داخلي، وإن أكثر دول عينة الدراسة تاثيراً معنوياً كان في دولة قطر بمقدار (4.8) وهي أكثر الدول تاثيراً على تمكين المرأة كما موضح بالجدول (٣).

ونلحظ من خلال العلاقة المتبادلة بين تمكين المرأة صحياً والتنمية الاقتصادية أن هناك تاثيراً طردياً قوياً بين تمكين المرأة صحياً والتنمية الاقتصادية مقارنة بتأثير التنمية الاقتصادية بتمكين المرأة في البلدان النامية المختارة لعينة الدراسة.

جدول (٣): تقدير نتائج مؤشر العمرالمتوقع عند الولادة للإناث خلال المدة(١٩٩٠-٢٠١٥)

العمر المتوقع عندالولادة للإناث	المعادلات	B0	B1	B2	B3	R Square	F
قطر	GDP=F(Age , POP)	-471230.7 (-6.5)	6884.3 (7.7)	-115.8 (-1.5)	———	97	272.7
	Age= F(GDP , Fe, CL)	76.5 (54.4)	4.8 (3.2)	-1.1 (-6.5)	0.2 (3.9)	98	539.2
البحرين	GDP =F(Age , POP)	-1419.6 (-5.9)	300.2 (63.9)	177.1 (7.5)	———	97	3020.8
	Age= F(GDP , Fe, CL)	4.3 (1.1)	0.1 (6.2)	0.9 (0.6)	2.3 (1.5)	93	108.9
الجزائر	GDP=F(Age , POP)	-10220.6 (-3.9)	187.1 (6.1)	351.9 (4.1)	———	98	419.7
	Age= F(GDP , Fe, CL)	55.1 (37.5)	0.1 (25.6)	-1.1 (-8.1)	0.4 (3.1)	98	429.5
المغرب	GDP=F(Age , POP)	-9790.2 (-7.2)	161.9 (11.1)	479.6 (9.3)	———	98	3437.6
	Age= F(GDP , Fe, CL)	66.2 (57.1)	0.1 (26.8)	-2.1 (-11.3)	0.1 (-0.1)	94	1205.1
مصر	GDP=F(Age , POP)	-13578.6 (-5.0)	206.8 (6.6)	649.9 (9.0)	———	98	351.3
	Age= F(GDP, Fe, CL)	69.0 (41.9)	0.03 (12.8)	-1.6 (-8.4)	0.1 (1.8)	97	327.6
جيبوتي	GDP=F(Age , POP)	-12120.7 (-9.8)	194.1 (11.2)	22.2 (1.2)	———	87	49.4
	Age= F(GDP , Fe, CL)	54.4 (63.2)	0.1 (18.8)	-1.5 (-23.5)	0.9 (6.2)	98	408.6

جدول (٣): تقدير نتائج مؤشر العمرالمتوقع عند الولادة للإناث خلال المدة(١٩٩٠-٢٠١٥)

العمر المتوقع عندالولادة للإناث	المعادلات	B0	B1	B2	B3	R Square	F
موريتانيا	GDP = F(Page , POP)	-12814.0 (-2.0)	196.0 (2.6)	-269.9 (-2.5)	_____	81	31.7
	Age= F(GDP , Fe, CL)	77.3 (62.5)	0.03 (3.1)	-3.4 (-17.7)	0.2 (3.1)	98	618.3
الاردن	GDP = F(Age , POP)	316.3 (2.2)	-3.6 (-2.2)	-0.3 (-0.8)	_____	47	2.8
	Age= F(GDP , Fe, CL)	81.1 (48.2)	-0.1 (-0.5)	-2.1 (-10.6)	-0.2 (1.1)	89	62.1
تونس	GDP =F(Age , POP)	272.9 (0.1)	87.9 (1.1)	660.7 (5.3)	_____	98	470.7
	Age= F(GDP , Fe, CL)	80.6 (131.8)	0.1 (15.3)	-3.1 (-31.4)	-0.2 (-5.4)	99	2456.4
لبنان	GDP = F(Age , POP)	27497.4 (2.6)	-119.9 (-1.2)	-92.2 (-1.5)	_____	76	23.6
	Age= F(GDP , Fe, CL)	91.7 (33.5)	2.3 (0.1)	-6.3 (-14.1)	-0.3 (-1.2)	96	185.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج SPSS 22

الاقواس تشير الى قيمة (t) المحتسبة.

٣-٣: مؤشرات تمكين المرأة في العراق

٣-٣-١: التمكين التعليمي للمرأة في العراق

يعد تعليم المرأة عاملاً مهماً في معالجة مشاكل الفقر والقدرة في تمكينها وإكتسابها مايلزم من المعارف والمهارات والثقة بالنفس والمشاركة على نحو كامل في عملية التنمية (حالة سكان العراق ٢٠١٠، ٢٠١١: ٣٢). إذ إن للتعليم المرأة أهمية في تقريب أبناء المجتمع من كلا الجنسين مع بعضهم البعض من خلال تهذيب السلوك الاجتماعي والتخلي عن العادات والتقاليد التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية ونجد أن التعليم الجنسين إرتباطاً وثيقاً بالإقتصاد ويسهم في تحقيق النمو الاقتصادي في البلد (Robert,2009: 7).

إلا أن فقدان الأمن والأستقرار والحروب المتتالية والحصار الاقتصادي والنزاعات الداخلية في البلد أعاقت مسار التنمية البشرية وعطلت آليات تمكين المرأة العراقية، لذا يجب تعزيز مكانة المرأة العراقية لإحداث تغييرات في واقع المرأة بجوانبها التعليمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة وتمكنها في ظل الظروف التي أنتجتها الحروب والعقوبات الاقتصادية لكي تقود إلى بناء مستقبل يزدهر فيه الاقتصاد العراقي (دلي ، ٢٠١٣: ١٠٧).

فقد أهتم الدستور العراقي الجديد حسب نص المادة (٣٢) لعام (٢٠٠٥) بالتعليم بوصفه عاملاً أساسياً للتقدم وتطور المجتمع فقد نص الدستور على ان التعليم مجاني وهو حق لكل المواطنين العراقيين من كلا الجنسين في المراحل التعليمية كافة وأن يكون التعليم الابتدائي إلزامياً (العراق التقرير القطري حول الاطفال خارج المدرسة ، ٢٠١٤: ٤).

وتشير الدراسات التجريبية إلى أهمية زيادة تخصيصات الاستثمار الموجهة نحو التربية والتعليم في موازنة الدولة وإعطاء للمناطق الريفية حصة متميزة بهدف ارساء اسس البنية التحتية للمنظومة التعليمية كالمدارس والكهرباء وماء وصرف صحي ومستلزمات العملية التربوية والتي من شانها نشر التعليم ولاسيما بين الإناث مما يمهد الطريق نحو إرساء آليات تمكين المرأة الريفية في العراق وتجفيف الينبوع الذي يغذي الفقر، وكذلك يتطلب إصلاح المناهج التعليمية بمراحلها كافة وتطوير المهارات التدريسية (دلي،٢٠١٣: ١٠٣).

تشير البيانات المتوفرة في الجدول (٤) إلى وجود فرق في إلتحاق الإناث بالمؤهل العلمي فنجد أن معدل إلتحاق الإناث بالمرحلة الثانوية قد احتل المرتبة الاولى للمتوسط العالمي (العالم)

بنسبة (٥١%) لعام (١٩٩٣) في الوقت الذي كان فيه العراق قد أحتل المرتبة الأدنى بالنسبة للمقارنات الثلاثة الآخرى وبمقدار (٣٢%) للعام ذاته. في حين قد إنخفض عند مستواه الثانوي في إلتحاق الإناث لعام (١٩٩٩) بمقدار (٥.٢%) عن عام (١٩٩٣). ويبقى محتلاً المرتبة الادنى. أما المتوسط العالمي قد أرتفع بمقدار (٥.٦%) عن عام (١٩٩٣) يليه متوسط الدول العربية (العالم العربي) ثم متوسط الدول النامية في الارتفاع لعام (١٩٩٩).

اما في عام (٢٠٠٣) فقد حصل ارتفاع في كل مقارنات المتوسطات الاربعة مقارنة بسنة (١٩٩٣) واحتلت متوسط الدول العربية المرتبة الأولى بمقدار (٦١.١%) والعراق بمقدار (٣٥.٢%) وهو الأقل في نسب إلتحاق الإناث بالمؤهل العلمي لعام (٢٠٠٣). ويعود سبب ذلك إلى الظروف القاسية والحروب والتهجير التي تعرض لها العراق آنذاك في عام (٢٠٠٣) ومابعدها، إذ ظهرت المشاكل الأساسية والتي تشمل نقص الموارد، والتشرد الداخلي من الاساتذة والطلاب والتهديدات الامنية، والفساد، فضلاًعن عدم وجود الأمان والأستقرار في البلد (حالة سكان العراق،٢٠١٠: ٣٧).

الجدول (٤) يوضح معدل إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي للسنوات(١٩٩٣-١٩٩٩-٢٠٠٣-٢٠٠٧)

البلدان/ السنوات	1993	1999	2003	2007
العالم العربي	46.4	54.4	61.1	62.6
البلدان متوسطة الدخل	46.2	53.8	58.2	64.1
العراق	32.0	26.8	35.2	45.6
العالم	51.0	56.6	60.1	64.8

المصدر: من عمل الباحثة بالإستناد إلى إحصائيات البنك الدولي (٢٠١٨)

في حين إرتفعت معدلات إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي في كل المجاميع الاربعة لعام (٢٠٠٧) وكما هو موضح بالجدول (٤) إذ ازدادت معدلات إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي في العراق بمقدار (٤٥.٦%) لعام (٢٠٠٧) ولكن تبقى النسبة متدنية مقارنة بالمتوسط العالمي والبالغ (٦٤.٨%) للعام ذاته، إذ لازالت الفجوة التعليمية التي كشفت عنها البيانات المتوفرة كبيرة خلال الاعوام الاربعة المختارة في جدول (٤) والتي تتعلق بتدني إقبال الإناث في الإلتحاق بالمرحلة الثانوية والتي لاتتجاوز عن (٦٥%) خلال مقارنات متوسطات الدول كما موضح بالشكل (١٢). وعند إلقاء النظر إلى معدل الأمية نجد ان (٣٩%) من سكان الريف، و(٢٢%) تقريباً من السكان البالغين في العراق والذين لم يلتحقوا بالمدرسة لعام (٢٠٠٣). واذ بلغت معدل

الأمية حسب الفئات العمرية (١٢– ٥٠ وأكثر) لدى الرجال حوالي (١٣%) لعام (٢٠١١) اما بالنسبة للإناث فقد بلغت (٢٨%) تقريباً خلال العام ذاته، وعلى الرغم من أن الأمية لدى الرجال مرتفعة ولكن تعتبر أقل بكثير من الإناث وبالتالي تكون الفجوة بين الجنسين كبيرة (نتائج مسح شبكة معرفة العراق، ٢٠١١ : ٦٢).

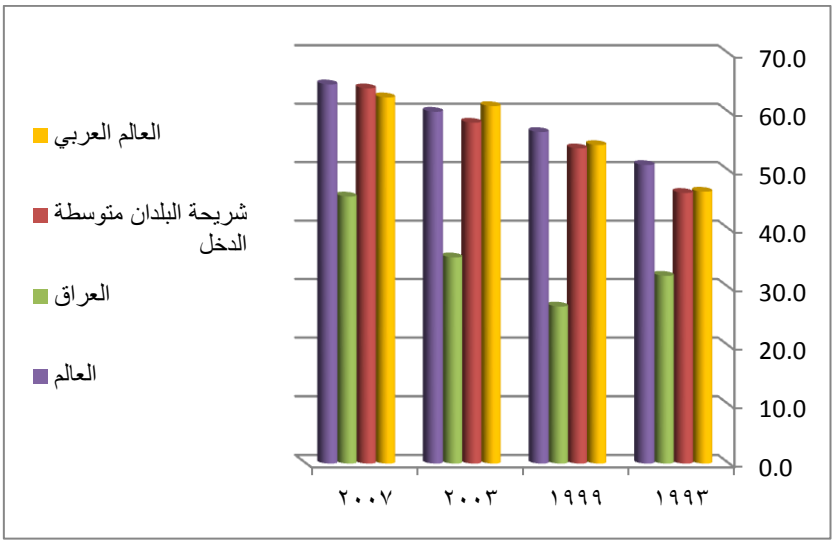

الشكل (١٢) إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي في العراق – مقارنات خلال المدة (١٩٩٣–١٩٩٩–٢٠٠٣–٢٠٠٧)%

المصدر: من عمل الباحثة بالإستناد إلى إحصائيات البنك الدولي(٢٠١٨)

٣–٣–٢ : المشاركة الاقتصادية للمرأة في العراق

إن الاقتصاد العراقي يؤثر على التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية وتميز نمط الانتاج وطبيعة الأداء الاقتصادي في العراق بسيادة استهداف الريع، وضعف النمو الاقتصادي، فقد حدثت تغييرات أساسية خلال السنوات الاخيرة لواقع المرأة الاقتصادي في العراق، إذ انتقلت أدوارها من المشاركة في القطاع الزراعي والرعوي إلى المشاركة في الانشطة الاقتصادية كافة ومختلف المهن والتخصصات كالتعليم والادارة والتمريض والطب والصيدلة والهندسة والقضاء والسياسة وغيرها (دلي ،٢٠١٣: ١٠٤).

فقد صدر الدستور العراقي عام (٢٠٠٥) متضمناً عدة قضاياً تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن العراقي ومنها المرأة، فجاء في الفقرة الأولى من المادة (٢٢) ان العمل حق لكل العراقيين من كلا الجنسين لضمان الحياة الحرة الكريمة لهما، اما الفقرة (ب) من المادة (٢٩) تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وترعى الشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية قدراتهم. والمادة (٣٠) تكفل الدولة الفرد والأسرة وخاصة المرأة والطفل كالضمان الصحي والاجتماعي والمقومات الأساسية للعيش كالدخل والسكن الملائم، كما تكفل الدولة

الضمان الاجتماعي في حالة المرض او العجز عن العمل او اليتم او الشيخوخة(دستور جمهورية العراق ، ٢٠٠٥).

الجدول (٥) يوضح معدل مشاركة الإناث بالقوة العاملة للسنوات(١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)

السنوات	1990	2000	2010	2015
العالم العربي	19.5	20.3	20.5	20.6
البلدان متوسطة الدخل	38.1	38.3	37.5	37.3
العراق	9.6	12.6	19.3	19.8
العالم	51.4	51.2	49.3	48.8

المصدر: من عمل الباحثة بالإستناد إلى إحصائيات البنك الدولي (٢٠١٨)

تشير بيانات القوة العاملة إلى وجود فروق في مشاركة الإناث من خلال مقارنة البيانات المتوفرة في العراق مع متوسط الدول العربية ومتوسط الدخل للدول النامية والمتوسط العالمي . إذ تشير البيانات في الجدول (٥) إلى وجود فروق في مشاركة الإناث في القوة العاملة، فقد احتل العالم عام (١٩٩٠) المرتبة الاولى مقارنة بالبيانات الآخرى إذ بلغ معدل مشاركة الإناث للمتوسط العالمي (العالم) بمقدار (٥١.٤%) في الوقت الذي كان فيه معدل مشاركة الإناث في العراق هو الاقل وبمقدار (٩.٦%) للعام ذاته. بينما كان متوسط الدخل للدول النامية قد احتل المرتبة الثانية بعد العالم والذي بلغ (٣٨.١%) ثم يليه متوسط الدول العربية (العالم العربي) بمقدار (١٩.٥%) للعام ذاته.

ونجد أن العراق قد احتل المرتبة الأدنى في معدل مشاركة الإناث بالقوة العاملة لعام (١٩٩٠)، وقد يعود سبب ذلك إلى الظروف الصعبة التي عاشها البلد آنذاك كالحروب والحصار الاقتصادي ونقص الموارد والبنى التحتية والكوادر التدريسية بالاضافة إلى العادات والتقاليد التي كانت مسيطرة على المرأة. وعند إلقاء نظرة على معدل مشاركة الإناث بالقوة العاملة لعام (٢٠٠٠) كما هو موضح بالجدول (٥) نجد أن معدلات مشاركة الإناث للمقارنات الاربعة قد ارتفعت بنسب قليلة محافظاً على الترتيب ذاته من الأعلى إلى الأدنى كما في سنة (١٩٩٠).

اما في عام (٢٠١٠) نجد ان العالم العربي قد حافظت على التمكين الاقتصادي للإناث خلال العشر سنوات السابقة. في حين نجد أن المتوسط العالمي قد إنخفض عن عام (٢٠٠٠) بفارق (١.٩%) في مشاركة الإناث بالقوة العاملة يليه متوسط الدخل للدول النامية في الإنخفاض ولكن بنسبة ضئيلة. اما العراق فقد ارتفعت فيه معدل مشاركة الإناث بالقوة العاملة بمقدار

(١٩.٣%) لعام (٢٠١٠) وكما موضح بالشكل (١٣). وعند مقارنة معدل مشاركة الإناث بالقوى العاملة خلال ربع القرن نجد ان مشاركة الإناث العام في العراق لعام (٢٠١٥) ارتفعت بمقدار (١٩.٨%) إذ حصل تحسناً في القوة العاملة للاناث بمقدار (١٠.٢%) خلال ربع القرن .

وعلى الرغم من ذلك لازال العراق يحتل المرتبة الأدنى مقارنة بالمتوسط العالمي ومتوسط الدول العربية ومتوسط الدخل للدول النامية في معدل مشاركة الإناث بالقوة العاملة. ويعود سبب ذلك التدني إلى الظروف القاسية التي عاشها البلد آنذاك كالحروب والحصار الاقتصادي وتراجع الانشطة الانتاجية والتي كانت مولدة لفرص عمل المرأة كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي والنزوح الجماعي للسكان، بسبب الاوضاع الامنية وارتفاع معدلات النمو لقوة العمل والسكان في سن العمل وزيادة معدلات البطالة من كلا الجنسين (صالح،٢٠١٦: ٣٢٩).

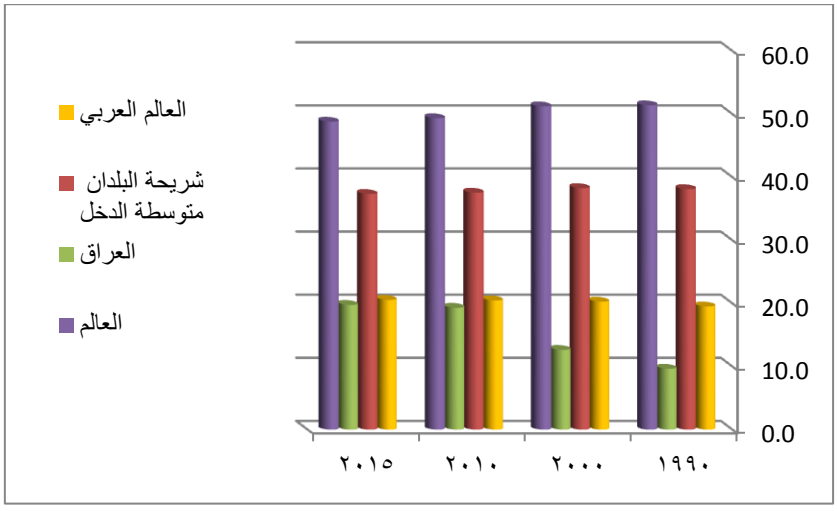

الشكل (١٣) معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة في العراق– مقارنات خلال المدة(١٩٩٠–٢٠٠٠–٢٠١٠–٢٠١٥)%

المصدر: من عمل الباحثة بالإستناد إلى إحصائيات البنك الدولي (٢٠١٨)

٣–٣–٣ : التمكين الصحي للمرأة في العراق

إن معظم الدساتير تشير إلى حق الانسان في العيش ببيئة صحية مناسبة وتؤمن له حياة كريمة. فقد حرصت الدولة العراقية منذ تأسيسها في عشرينات القرن الماضي على تكفلها بتقديم الرعاية الصحية الملائمة لمواطنيها من كلا الجنسين، وقد يتضمن الدستور العراقي الجديد عام (٢٠٠٥) عدة حقوق منها تكفل الدولة الحق بالرعاية الصحية لكل أفراد المجتمع عن طريق قيام

الدولة بتأمين وسائل العلاج والوقاية التي يتعرض لها الفرد منذ ولادته حتى مماته من خلال إقامة المستشفيات والمستوصفات وتوفير العقاقير الطبية فضلاًعن توفر المستلزمات الطبية الحديثة ،كذلك تكفل الدولة بتقديم الرعاية الصحية مجانا او مقابل االجور رمزية، وأيضاً رعاية الدولة لذوي الاحتياجات الخاصة من المعوقين وتأهيلهم بهدف دمجهم في المجتمع (الراوي ،بدون سنة نشر: ٢).

ولكن في الحقيقة ان الوضع الصحي في العراق لم يتحسن خلال العقود الأخيرة والسبب في ذلك الحروب التي يتعرض لها البلد والحصار الاقتصادي ودمار البنى التحتية ونقص الموارد والمستلزمات الطبية والعقاقير اللازمة وكوادر طبية ممارسة وغيرها، أدت إلى تراجع ملحوظ في القدرات البشرية والتمويلية والفنية لقطاع الصحة في العراق ، فضلاًعن تراجع الامكانيات الاقتصادية للإفراد سببت في زيادة نسبة الوفيات (حالة سكان العراق،٢٠١٠: ٤٦).

الجدول (٦) يوضح المستوى الصحي للمرأة للسنوات(١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)

البلد/السنوات	1990	2000	2010	2015
العالم العربي	66.2	69.6	71.9	72.9
البلدان متوسطة الدخل	66.1	68.8	71.9	73.3
العراق	69.6	71.5	71.2	71.9
العالم	67.9	69.9	72.9	74.1

المصدر:من عمل الباحثة بالاستناد إلى احصائيات البنك الدولي(٢٠١٨)

يتبين من خلال الشكل (١٤) أن معدل العمر المتوقع عند الولادة للإناث في العراق مرتفع وقد أحتل المرتبة الاولى إذ بلغ (٦٩.٥%) في عام (١٩٩٠) يليه المتوسط العالمي (العالم) بمقدار (٦٧.٩%) و (٦٦.٢%) لمتوسط الدول العربية و (٦٦.١%) لمتوسط الدول النامية للعام ذاته. ويزداد العراق ارتفاعاً بمقدار (٧١.٥%) في عام (٢٠٠٠) وتمركزه بالمرتبة الاولى فهو يفوق المتوسط العالمي بمقدار (١.٦%) في عام (٢٠٠٠).

اما في عام (٢٠١٠) أحتل العالم المرتبة الاولى إذ تقدم المتوسط العالمي عن العراق بمقدار (١.٧%) وبمقدار (٢.٢%) في عام (٢٠١٥). ونلحظ إرتفاع حصيلة معدلات العمر المتوقع عند الولادة للإناث في العراق خلال ربع القرن بمقدار (٢.٣%) كما موضح بالشكل (١٤).

وقد يكون سبب ذلك إلى الزواج المبكر، وزيادة النمو السكاني نتيجة إرتفاع معدلات الخصوبة الكلي التي بلغت (٤.٤%) في عام (٢٠١٥) وكذلك عدم إمتلاك المعلومات الكافية حول إستخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة، فضلاًعن أن الإناث أقل عرضة للوفيات من الذكور بحكم الظروف السياسية والحروب التي يتعرض لها البلد، كما وتعرضهم لمخاطر العمل والمهن الصعبة والتي تؤدي إلى عرضة الذكور للوفاة أعلى من الإناث. وايضاً قد يعود ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة للاناث بسبب، عوامل بيولوجية إذ أن الإناث لديهن مقاومة أكبر من الذكور للأمراض المسببة للوفاة (حالة سكان العراق، ٢٠١٠: ٣٩).

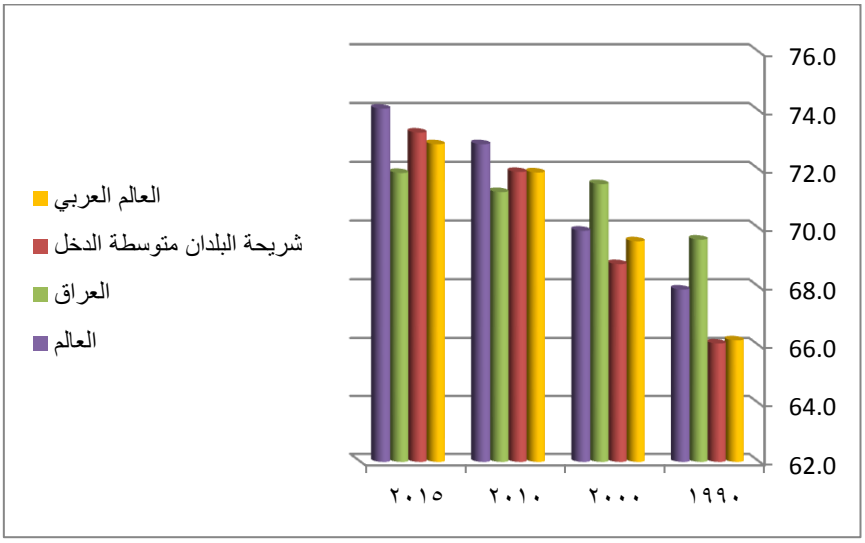

الشكل(١٤) معدل العمر المتوقع عند الولادة للإناث في العراق- مقارنات خلال المدة(١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥) بالسنوات

المصدر: من عمل الباحثة بالإستناد إلى إحصائيات البنك الدولي (٢٠١٨)

٣-٣-٤ : المشاركة السياسية للمرأة

تعتبر قضية المشاركة السياسية للمرأة ودورها في بناء إدارة المجتمع من القضايا المهمة والتي احتلت مكانة متميزة في الوقت الحاضر باتجاهاته المختلفة فنجد ان مسألة المشاركة السياسية للمرأة قد تم طرحها في نطاق الحقوق الشاملة للانسان، إذ أكد الأعلان العالمي لحقوق الانسان وجميع الأتفاقيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على تمتع المرأة بحقوقها وواجباتها في مجالات الحياة العامة والسياسية كافة. وبعد التحولات السياسية التي حصلت بعد عام (٢٠٠٣) فقد صدرت جميع القوانين ان من حق الرجل والمرأة الترشيح والانتخاب والاشتراك في العملية السياسية، فضلاًعن تخصيص نسبة من مقاعد البرلمان للنساء (الكوتا) في

المجالس النيابية والهيئات التشريعية بنسبة لاتقل عن (٢٥%) لضمان مشاركتها في عملية صنع القرار (المرأة العراقية واقع وتحديات ،٢٠١٤: ٢-٣).

الجدول(٧) يوضح نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات للسنوات

(١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)

السنوات	1990	2000	2010	2015
العالم العربي	3.9	3.8	11.9	18.8
البلدان متوسطة الدخل	13.2	12.0	17.4	20.7
العراق	10.8	7.6	25.2	26.5
العالم	12.7	13.9	19.2	22.9

المصدر: من عمل الباحثة بالإستناد إلى إحصائيات البنك الدولي(٢٠١٨)

إن نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان العراقي عام (١٩٩٠) بمقدار (٩.٦%) وهي الأدنى من بين المتوسط العالمي الذي أحتل المرتبة الأولى بمقدار (٥١.٤%) يليه متوسط الدول النامية بمقدار (٣٨.١%) و (١٩.٥%) في العالم العربي للعام ذاته. ويرتفع قليلاً في عام (٢٠٠٠) ليصبح بمقدار (١٢.٦%) ولكن يبقى متدنياً ومحتلاً المرتبة الأدنى كما موضح بالجدول (٧). أما بعد التحولات السياسية لعام (٢٠٠٣) أصبح للمرأة العراقية الحق في الترشيح والتصويت والانتخابات فضلاًعن تخصيص نسبة من مقاعد البرلمان للنساء في المجالس النيابية والهيئات التشريعية بنسبةلاتقل عن (٢٥%) ، إذ ارتفعت نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان العراقي إلى (١٩.٣%) عام (٢٠١٠) وبمقدار (١٩.٨%) عام (٢٠١٥) كما يتبين بالجدول (٧) ونجد أن الأخيرة هي الأعلى في نسبة مشاركة المرأة في البرلمانات العراقية وتحتل مرحلة جيدة في حصولها على نسب المقاعد البرلمانية مقارنة بالعالم والعالم العربي كما موضح بالشكل (١٥).

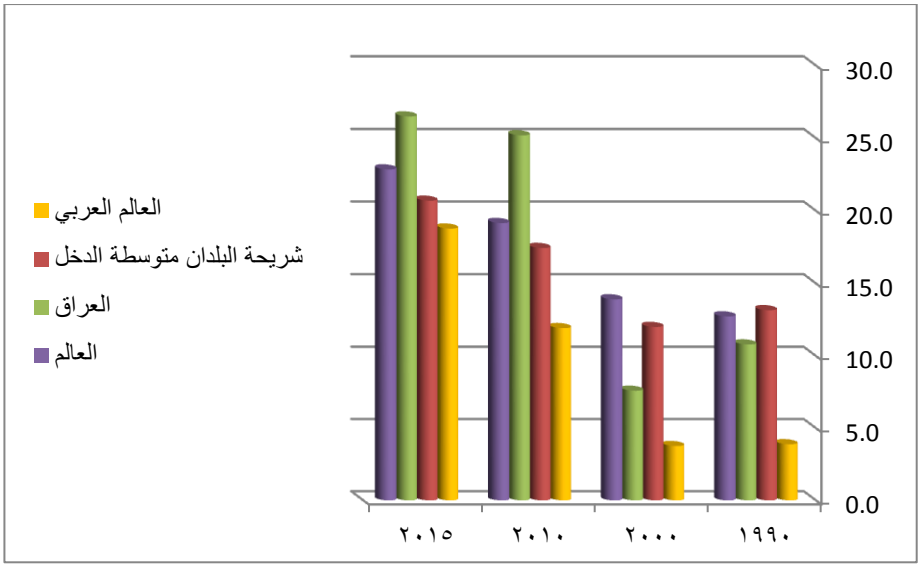

الشكل(١٥) نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان العراقي- مقارنات خلال المدة(١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠١٥)%

المصدر: من عمل الباحثة بالإستناد إلى إحصائيات البنك الدولي(٢٠١٨)

<u>نستنتج من ذلك</u>

١- ان تعليم الجنسين ولاسيما الإناث في العراق لايزال غير مكتمل بشكل جيد على الرغم من توفر وسيلة التعليم الألزامي المجاني لكلا الجنسين الإ أن التعليم الثانوي للإناث في العراق لا يتجاوز (٤٦%) لعام (٢٠٠٧) وهي نسبة متدنية مقارنة بما توصل اليه العالم.

٢- لاتزال معدلات البطالة في العراق مرتفعة بين الشباب والإناث وتحتل الإناث النصيب الأكبر منها فهي لاتتجاوز (٢٠%) لعام (٢٠١٥) نتيجة لضعف استجابة سياسة التشغيل، كذلك تدني التمكين الصحي للمرأة في العراق، ويتطلب ذلك تأمين الرعاية الصحية للإناث ولإفراد المجتمع كافة عن طريق تهئية الأطر التشريعية والمؤسسية لضمان حصول الأفراد من كلا الجنسين على الرعاية الصحية الملائمة لهما.

٣- نجد ان هناك فجوة كبيرة بين الجنسين في القوة العاملة وعلى الحكومة العراقية والمجتمع الدولي المدني العمل سوياً للقضاء على التحييز، وتحقيق المساواة والحصول على الموارد والفرص وتحقيق التكافؤ بين الجنسين.

٤- اما المشاركة السياسية للمرأة في العراق تعد جيدة وهي الأعلى عالمياً وعربياً.

الاستنتاجات

تناول هذا البحث إلى أي مدى يمكن أن يؤدي عدم المساواة بين الجنسين إلى الحد من النمو والتنمية، وهل بالفعل ظهرت تأثيرات متعاكسة لتمكين المرأة والتنمية الاقتصادية من خلال نموذج 2SLS؟

١- إن تعليم المرأة والتنمية يؤثران في بعضهما البعض. ولكن لو عدنا إلى الجداول الأحصائية نجد أن حجم معامل تأثير تمكين المرأة تعليمياً أكبر من تأثيره على التنمية الاقتصادية كما في البحرين ظهر حجم معامل تأثير التمكين التعليمي على التنمية بمقدار (68625.1%) وهو الأكثر تأثيراً من بين دول العينة بينما كان حجم معامل تأثير التنمية على التمكين بمقدار (1.7%).

٢- نستنتج أن هناك تأثيراً متبادلاً بين تمكين المرأة اقتصادياً والتنمية الاقتصادية، ولو القينا النظرة حول الجداول الأحصائية نجد في جميع الحالات كان تأثير تمكين المرأة اقتصادياً أكبر من تأثير التنمية على تمكين المرأة .

٣- نجد أن هناك تأثيراً طردياً قوياً بين تمكين المرأة صحياً والتنمية الاقتصادية مقارنة بتأثير التنمية بتمكين المرأة، فمن خلال حجم معامل التمكين الصحي الموضح بالجداول الاحصائية ظهر تأثيرتمكين المرأة في دولة قطر بمقدار(6884.3%) وهي أعلى نسبة تأثير، في حين ظهرت تأثير التنمية على تمكين المرأة صحياً بمقدار(4.8%). مما يدل على تأثير تمكين المرأة صحياً في التنمية أكبر من تأثير التنمية على التمكين الصحي للمرأة.

٤- من خلال نموذج التحليل الاحصائي ٢SLSحول المؤشرات الثلاثة لتمكين المرأة نجد انه ظهرت تأثيرات متبادلة بين تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية وان تأثير تمكين المرأة في المؤشرات كافة أكبر من تأثيره على التنمية الاقتصادية.

٥- ان اكثر المؤشرات تأثيراً في التنمية كانت في التمكين التعليمي يليه التمكين الصحي وادناه التمكين الاقتصادي.

٦- ان المؤشرات المتقدمة لتمكين المرأة مقارنة بالمجموعات الدولية ظهرت في مؤشر التمكين الصحي للمرأة في حين أن المؤشر الأثر تراجعاً ظهر في التمكين السياسي للمرأة مقارنة بالمجموعات الدولية.

٧- اما في العراق نجد ان اكثر مؤشرات تمكين المرأة قوة كانت في المشاركة السياسية للمرأة واكثرها ضعفاً كانت في المشاركة الاقتصادية للمرأة.

التوصيات

١- وضع سياسات محددة لتحسين تمكين المرأة تعليمياً واقتصادياً لتحقيق تقدم في العملية التنموية.

٢- الاهتمام بأشراك المرأة في قوة العمل وايجاد فرص عمل مناسبة لهن للقضاء على فقرهن.

٣- الاستمرار بتحسين التمكين الصحي للمرأة في العراق والعالم العربي.

٤- القضاء على جميع اشكال التمييز والعنف ضد المرأة والفتيات في المجالات كافة. وضمان حصول جميع المرأة على الخدمات الصحية والانجابية وعلى الحقوق الانجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج المؤشر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بكين والوثائق الدولية .

٥- القيام باصلاحات لتخويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الاراضي وغيرها من الممتلكات وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقا للقوانين. وتمكينها من خلال التخطيط لعمل مشاريع مدرة للدخل.

٦- تأمين حصول المرأة على الحقوق القانونية والمساهمة في إتخاذ القرارات والعمل على زيادة مشاركتها في الأحزاب السياسية والتمثيل السياسي في البرلمان.

٧- إعادة صياغة البرامج التعليمية والتدريبية وبالشكل الذي يضمن تأمين المعرفة الحديثة ورفع مستوى المهارة التكنولوجية بالشكل الذي يتناسب مع إحتياجات سوق العمل وبما يحقق إمكانيات التوظيف الذاتي لهن من خلال إعتماد المشاريع الصغيرة المدرة للدخل. من الضروري العمل لتمكين المرأة من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في مواقع إتخاذ القرار في القطاعات كالمجالس التشريعية والتنفيذية كافة ومع الجامعات والبنوك والشركات والاحزاب والنقابات ...الخ

ثبت المصادر

المصادر العربية

أولاً: الوثائق والنشرات الرسمية

١. اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، ٢٠٠٥ ، تقرير الامم المتحدة.
٢. البدران، منى فريد، (٢٠٠٦)، الرضا عن العمل والأنتماء الوظيفي لدى المرأة العاملة العراقية، دراسة ميدانية في مجموعة من المنشآت الحكومية.
٣. بدران، منى فريد،٢٠١٧، تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة العربية في وسط عالم العمل المتغير، منظمة العمل الدولية.
٤. تعزيز المساواة بين الجنسين للحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك ، ٢٠١٦ ، مجموعة البنك الدولي .
٥. تقرير البنك الدولي عن إحصاءات الفقر ، ٢٠١٧ ، المجلس الاقتصادي والإجتماعي ، اللجنة الإحصائية ، الدورة التاسعة والأربعون
٦. تقرير التنمية البشرية ، ٢٠١٥ ، التنمية في كل عمل ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، برنامج الامم المتحدة الانمائي
٧. تقرير التنمية البشرية،٢٠١٦، تنمية للجميع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
٨. التقرير العالمي لرصد التعليم،٢٠١٣،منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.
٩. تقرير اهداف التنمية المستدامة، ٢٠١٧ ، الامم المتحدة ، نيويورك .
١٠. تقرير عن التنمية في العالم، ٢٠١٢ ، المساواة بين الجنسين والتنمية ، البنك الدولي ، واشنطن العاصمة .
١١. التمكين الإقتصادي للمرأة ، دمج المرأة في الإقتصاد العراقي ، ٢٠١٢ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق
١٢. التمكين السياسي للمرأة البحرينية ،٢٠٠٧، المشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المثقفين بالمجتمع المدني – دراسة تحليلية مقارنة، صندوق الإمم المتحدة.
١٣. تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً بين الجنسين،٢٠٠١، الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر مناقشة الجلصة الخاصة، منظمة العمل الدولية، جوهانسبورغ، جنوب افريقيا
١٤. تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة في العراق ، ٢٠١١ ، دراسة الجهاز المركزي للإحصاء ، صندوق الامم المتحدة للسكان – مكتب العراق .

١٥. تمكين المرأة من اجل احزاب سياسية اقوى، ٢٠١١ ، **برنامج الامم المتحدة الانمائي والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية**
١٦. توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان، ٢٠١٤ ، **اليونسيف** ٢٠١٢ ، بروكس. **منظمة الصحة العالمية**، ٢٠٠٩ ، الاحصاءات الصحية العالمية.
١٧. حالة حقوق الإنسان في العالم ، ٢٠١٠ ، **تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠١٠.**
١٨. حالة سكان العراق ، ٢٠١١ ، التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والاهداف الإنمائية للألفية ، بدعم **من صندوق الامم المتحدة للسكان** – مكتب العراق ، شباط ، فبراير ٢٠١١ .
١٩. حقوق المرأة بكين ، احقاق حقوق المرأة ، ٢٠١٠ ، **منظمة العفو الدولية** ، فبراير/شباط ٢٠١٠ .
٢٠. خضر ، أحمد ابراهيم ، ٢٠١٣ ، حقيقة مفهوم تمكين المرأة ، مقالات.
٢١. منظمة الامم المتحدة،٢٠١٢، تحقيق المستقبل الذي نصب اليه الجميع: تقرير الامين العام الامم المتحدة، المعني بخطة **التنمية للأمم المتحدة** لما بعد عام٢٠١٠-٢٠١٢، الامم المتحدة_ نيويورك.
٢٢. نتائج مسح شبكة معرفة العراق IKN ،٢٠١١.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

١. بامخالف ، وداد بنت سعيد بن سالم ، ٢٠١٥ ، إمكانيات وقيود إنشاء مجلس توفير فرص عمل وتمكين المرأة في محافظة ظفار ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، كلية التجارة والعلوم الإدارية ، **جامعة ظفار** .
٢. البطران، احمد مصطفى ، ٢٠١٣ ، العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة ١٩٨٠-٢٠١٠م ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، **جامعة الازهر** بغزة .
٣. حديد، محمد وحيد ، ٢٠١١ ، العلاقة بين الصحة والتنمية الاقتصادية ،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ، **جامعة الموصل**
٤. الدراغمة ، تمام جميل عمر ، ٢٠١٤ ، فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات السنوية في تمكين المرأة الفلسطينية إقتصاديا من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن ، رسالة ماجستير غير منشورة، **جامعة النجاح الوطنية في نابلس** ، فلسطين .

٥. دلي ، شذى سالم ، ٢٠١٣ ، تمكين المرأة في العراق ودورها في النهوض بالإقتصاد العراقي ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، كلية الادارة والإقتصاد ، **جامعة القادسية** .
٦. السطري ، مصطفى أحمد سليمان ، ٢٠١١ ، دور التعليم العالي في التنمية الإقتصادية في فلسطين ، رسالة ماجستيرغيرمنشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر – غزة.
٧. عامر ، سمية ، ٢٠٠٧ ، دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، **جامعة النجاح الوطنية** ، نابلس.

ثالثاً: الدوريات

١. أحمد ، مالك عبد الحسين ، ٢٠١٢ ، تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية ، **مجلة الاقتصادي الخليجي** – مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة – العراق .
٢. بخاري ، علية عبد الحميد محمد ، ٢٠١٢ ، التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) ، **مجلة البحوث الادارية** ، مصر .
٣. بلول ، صابر ، ٢٠٠٩ ، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية** – المجلد ٢٥- العدد الثاني.
٤. بن جليلي، رياض، ٢٠٠٨، تمكين المرأة المؤشرات والأبعاد التنموية ، **مجلة جسر التنمية** ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد التاسع والتسعون – يناير كانون الثاني – السنة العاشرة ، الكويت .
٥. بن جليلي، رياض، ٢٠١١، تمكين المرأة من أجل التنمية ، **مجلة جسر التنمية_** ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد التاسع والتسعون، الكويت.
٦. بيبرس واخرون، ايمان، بدون سنة نشر،المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، جمعية نهوض وتنمية المرأة.
٧. زايدة، احمد بن علي ،٢٠١٥ ، التمكين الاقتصادي للمرأة ، جمعية نهوض وتنمية المرأة.
٨. سلامي ، منيرة ، ٢٠١٣ ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الإقتصادي للمرأة في الجزائر ، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية** ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر .
٩. صالح، عبدالعليم محمد عبدالكريم، (٢٠١٦)، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، مجلة جيل حقوق الانسان، جامعة إب – الجمهورية اليمنية، العدد التاسع.
١٠. العادلي ، عادل مجيد ، ٢٠١٣ ، مساهمة التعليم في الإنماء الإقتصادي في البلدان العربية ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة** ، العدد الخامس والثلاثون .

١١. عبدة ، ايمان عبد الوهاب محمد ، ٢٠١٤ ، دور الجمعيات الأهلية وتمكين المرأة الفقيرة إقتصاديا وإجتماعيا ، **مجلة البحث العلمي في الآداب** ، كلية البنات جامعة عين شمس ، مصر .
١٢. كاظم، ثائر رحيم، ٢٠١٦، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية، **مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية**، المجلد٢٤– العدد٢.
١٣. مطشر، إقبال هاشم، ٢٠١٩، التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(١٥) – العدد (٤٦) .
١٤. نجم ، منور عدنان ، ٢٠١٣ ، دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية ، دراسة تحليلية للخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها ، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية** ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الثالث ، يوليو ٢٠١٣ ، غزة .

رابعاً: الندوات والمؤتمرات

١. ابو منديل وآخرون ، غسان ، مواقع التمكين الاقتصادي للمرأة ، ٢٠١٤ ، مركز شؤون المرأة – غزة ، فلسطين
٢. إتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، ٢٠١١ ، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، الدورة التاسعة والأربعون ، سيداو .
٣. أسد، أيهم،٢٠٠٨، التمكين الاقتصادي للمرأة كمدخل للتمكين الاجتماعي ، سوريا
٤. آل ثاني ، حمد بن جبر بن جاسم ، ٢٠١٠ ، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر ، الاصدار الثاني ، يناير ٢٠١٠ ، اللجنة الدائمة للسكان.
٥. تعزيز دور المرأة في البرلمان ، ٢٠١٥ ، مركز الدراسات والبحوث التشريعية ، عمان .
٦. التقرير الوطني لتقييم التعليم للجميع لدولة قطر ٢٠٠٠–٢٠١٥ ، المجلس الاعلى للتعليم ، الدوحة – يوليو ٢٠١٤ .
٧. دراسة الجهاز المركزي للإحصاء ،٢٠١١ ، تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق .
٨. الراوي ، احمد عمر ، بدون سنة نشر ، الحقوق الصحية للفرد العراقي بين الواقع ومسؤولية الدولة ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية .
٩. العارية ، حسين بن محمد ، دور التعليم في النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، المستقبل العربي ، جامعة أدرار – الجزائر .

١٠. عبيدات، محمود،٢٠١٠، المرأة وحق الملكية والميراث حقائق وسياسات مقترحة ، عمان الاردن .
١١. فضل، منى عباس،٢٠١٥، في تأصيل مفهوم تمكين المرأة، العدد : ٤٥٥٢.
١٢. المرأة العراقية واقع وتحديات ، ٢٠١٤ ، مجلس النواب العراقي ، دائرة البحوث – قسم البحوث .
١٣. مركز شؤون المرأة، ٢٠٠٦ ، دراسة دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المرأة الفلسطينية ، مركز شؤون المرأة ، غزة – فلسطين
١٤. النابت، صالح بن محمد، ٢٠١٥ ، تقرير المواليد والوفيات في دولة قطر ، مراجعة وتحليل ، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء .
١٥. النجار وآخرون، سهام ، ٢٠١٤ ، الجامعة الموحدة للدراسات الوطنية المتعلقة بمشروع تعزيز دور الاحزاب في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء والعامة
١٦. نساء في البرلمان بعيدا عن الارقام، ٢٠٠٦ ، دراسة حالة من مناطق مختلفة حول العالم ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات .

خامساً: الكتب

١. شيخي، محمد، ٢٠١١، **طرق الاقتصاد القياسي**، الطبعة الاولى، دار الحامد للطباعة والنشر، الجزائر.

٢. نافزيجر، واين، ٢٠٠٦ ، **التنمية الاقتصادية** ، جامعة كانساس ، مطبعة جامعة كامبريدج.

٣. بخيت وفتح الله ، ٢٠٠٢ ، **مقدمة في الاقتصاد القياسي** ، دار الكتب ، بغداد .

٤. يونس، مفيد ذنون، (٢٠١١)، اقتصاديات السكان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

٥. عبدالسلام، سهام، ٢٠٠٥، المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة، دار العين للنشر، القاهرة.

المصادر الأجنبية

A. Official Publication

1. Aspy, C. B., & Sandhu, D. S. (1999). *Empowering Women For Equity: A Counseling Approach*,5999 Stevenson Ave, Alexandria

2. Un, 1995, The World.S Women, Trends And Statistics, United Nations, New York.

3. Deneulin, Nebel & Sagovsky, N. (2009). Shahani, Lila. *An Introduction To The Human Development And Capability Approach: Freedom And Agency. London.*

4. Biswas, S.K. (2010), New Tribal Panchayat In Nicobar Islands. *Kurukshetra, Ministry Of Rural Development,* New Delhi

5. Robert J. Barro, (2009), "Education As Determinant Of Economic Growth".

6. Davis, S. N, Crawford, M, & Sebrechts, J. (1999). *Coming Into Her Own: Educational Success In Girls And Women*. Jossey.

7. World Bank, (2011), *World Development Report 2012: Gender Equality And Development*. World Bank Publications.

8. Elson, D. (2009). Gender Equality And Economic Growth In The World Bank World Development. *Feminist Economics*

B. Journals

1. Chattopadhyay, A. (2005). Women And Entrepreneurship. *Yojana, A Monthly Journal Of Ministry Of Information And Broadcasting.*
2. Darlington, P. S, & Mulvaney, B. M. (2002), Gender, Rhetoric, And Power: Toward A Model Of Reciprocal Empowerment. *Women's Studies In Communication*, *25*(2), 139-172.
3. Denison, E. F. (1962). Education, Economic Growth, And Gaps In Information. *Journal Of Political Economy*, *70*(5, Part 2), 124-128.
4. Dollar, D., & Gatti, R. (1999), *Gender Inequality, Income, And Growth: Are Good Times Good For Women?* Washington, Dc: Development Research Group.
5. Duflo, E. (2012). Women Empowerment And Economic Development. *Journal Of Economic Literature*, 1051-79.
6. Klasen, S. (1999), Does Gender Inequality Reduce Growth And Development.
7. Mandal, K. C. (2013). Concept And Types Of Women Empowerment. In *International Forum Of Teaching & Studies*(Vol. 9, No. 2).
8. Manuel F. Bagues & Berta Esteve-Volart, (2010), Can Gender Parity Break The Glass Ceiling? Evidence From A

Repeated Randomized Experiment, Review Of Economic *Studies*, Oxford University Press, Vol. 77(4).

9. Saqib, N. (2016), Women Empowerment And Economic Growth: Empirical Evidence From Saudi Arabia. *Advances In Management & Applied Economics*, *6*(5).
10. Syomwene, A, & Kindiki, J. N. (2015), Women Education And Economic Development In Kenya: Implications For Curriculum Development And Implementation Processes. *Journal Of Education And Practice*, *6*(15), 38-43.

C. Conference

1. Elliott, C. M. (2008), *Global Empowerment Of Women: Responses To Globalization And Politicized Religions*. Routledge, New York .
2. Khan, A. R., & Bibi, Z. (2011), Women's Socio-Economic Empowerment Through Participatory Approach: A Critical Assessment. *Pakistan Economic And Social Review*, 133-148.
3. Malhotra, A. (2003), Conceptualizing And Measuring Women's Empowerment As A Variable In International Development. *M Easuring Em Powerm Ent: Cross-Disciplinary Perspectives, W Ashington, Dc*.
4. Oxaal, Z., & Baden, S. (1997), *Gender And Empowerment: Definitions, Approaches And Implications For Policy* (No. 40). Bridge, Institute Of Development Studies.
5. Rahman, S. S., & Sultana, N. (2012), Empowerment Of Women For Social Development (A Case Study Of Shri Mahila Griha Udyog Lijjat Papad, Hyderabad District). *Researchers World*, *3*(3), 50.
6. Sadeghi,Javad M (1999), "Therelationship Of Education To Economic Growth, Across-Country Analysis, Working Paper Series 9617, Economic Research Forum, Cairo, Egypt.
7. Sen, A. (1999), Development As Freedom. New York: Knopf.

D. Books

1. Koutsoyiannis (1977), Theory Of Econometrics, Second Edition, The Macmillan Press Ltd, London.

2. Schultz, T. W. (1961), *Education And Economic Growth*.

Abstract

The status of women in developing countries as compared to developed countries is relatively limited. Women's empowerment and economic development are interrelated. On the one hand, economic development cannot reduce the gender inequality and on the other hand, women's empowerment can push the wheel of economic development forward. This means that it is not possible to achieve development in any country without involving women.

Women comprise half of society, and therefore their exclusion and marginalization from the economic, political, health and educational sectors makes them a source of untouched investment. However, investing efforts in women empowers them and ensures their effective participation in decision-making processes in order to affect change in ensuring the sustainability of development, and welfare of society.

The study aims to measure the impact of women's empowerment on economic development in arab countries , and to know whether countries, can empower women without the need for specific policies to improve their status or whether women's empowerment is necessary for its impact on economic development.

for the sake know these objectives, a descriptive and quantitative approach was used to analyze time series data in selected countries for the period (1990 - 2015) by estimating the model using the two-stage least squares. The results showed that the empowerment of women and development affect each other, but we find that the empowerment of women educational, economic and health have a greater impact on economic development.

Based on these findings, the study recommended the formulation of specific policies to improve the educational, economic and health status of women to achieve progress in economic development.

University Of Mosul

College Of Administration And Economics

Impact Of Women's Empowerment On Economic Development In Selected Arab Countries With Reference To Iraq For The Period 1990-2015

Raghad Dhurgham Abdel Fattah El Dabbagh

Master Thesis

Economy

Supervised by

Prof. Dr

Mufeed Dhanoon Younus Al Mulah Dhanoon

2019 1440